وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعـــــة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

عنوان المذكرة :

الإجراءات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1962

مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد:

- ***بوسدرة نوال***
- ***بوركنة سمية***

اشراف الأستاذ:

عبد الرحمان قفاف

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وأخيراً على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع أما بعد:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعو له"

تطبيقاً لهذا الحديث الشريف يسرّنا في البداية أن نتوجه بالشكر الجزيل والثناء الخالص إلى أستاذنا المجتهد الفاضل "قفاف عبدالرحمن"، الذي أشرف على تحضيرنا لهذه المذكرة، وبذل لنا من نصائحه الثمينة وتوجيهاته القيمة، ما ذلّل أمامنا الصعوبات الكثيرة.

ونشكره على تحمل عناء قراءة وتصحيح فصولها، وسماعه لأسئلتنا ومناقشتنا بسعة صدر وأدب جم، وهذا رغم انشغالاته الكثيرة.

كما نتقدم بالشكر والإمتنان إلى كل من قدم لنا يد المساعدة ونخصّ بالذكر كل عمال مكتبة ...

وإلى كل من شجعنا وساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

نوال وسمية

Http://maomao520.yeah.net

إهداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا لطاعتك ..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..وتطيب الجنة إلا برؤيتك ...الله جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب ..ولم تلهمه الدنيا لأرتوي من حنانه ..إلى من علمني النجاح والصبر ..إلى الوجه السموح ..إلى من كان ولا يزال ذكراه بلسم يداوي الجروح ..

إلى الذي نديته طول حياته بأبي كونه كون الأب، الأخ والصديق وكل شيء في الوجود إلى –أبي العزيز-رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

إلي أخي معمر رحمه الله

إلى روح والدي وأخي رحمهما الله .....وفاء لذكراهما

إلى من تنبض في صدري قلبا ..أرضعيني حنانا وحبا ..إلى من ماتت لألآ مي رعبا ..إلى –أمي الغالية – التي سهرت الليالي من اجلنا وكافحت في الحياة لوحدها لإيصالنا إلى بر النجاح أطال الله في عمرها وحفظها إنشاء الله

إلى من جمعتني معهم ظلمة الرحم ولا تحلو الحياة من دونهم وتربطني معهم صلة في الوجود أختي العزيزة كريمة وإخوتي كل واحد باسمه نورا لدين قدور سمير خليفة والي أخر العنقود *الطاهر*والى زوج أختي إسماعيل

..إلى أولاد إخوتي هديل، البشير ،بثينة، محمد الحبيب، شيماء، أسامة، ابتهال ،محمد الأمين و سيرين

إلى صديقتي ورفيقتي في مشواري الدراسي سمية

إلي رفيقات الدرب و النصف الثاني منصورة رزيقة سعاد عائشة مروة أحلام كريمة بشرى فضيلة فايزة رقية مليكة أمال مريم عائشة.

والى ابنة العم مباركة

إلى كل من ساعدوني في انجاز هذا العمل عبد المجيد

عبد القادر وزملائي وزميلاتي في الجامعة

إلى من وسعهم قلمي ولم تسعهم ورقتي كل طلبة التاريخ دفعة تاريخ حديث و معاصر لكم مني جميعا

نوال

المقدمة

المقدمة:

عمل المحتل الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر سنة 1830 على تثبيت وجوده بشتى الطرق والأساليب، بهدف تركيع الشعب الجزائري وإجباره على الخضوع والإستسلام، إلاّ أنّ هذا الشعب الأبيّ تصدى لها ودافع بكل جدارة عن وطنه وهويته، وهذا ما أثبته تاريخ المقاومات الشعبية المتتالية، وبعد فشلها انتهج الأسلوب السياسي لعله يصل إلى هدفه المنشود "الإستقلال"، إلاّ أنّه استفاق من غفلته بعد مجازر ماي 1945 وتأكد له أن "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة".

وهنا راحت نخبة من الشباب الثوري الطموح، التي كان لها الدور الحاسم في إذكاء فكرة الإعداد للعمل المسلح، تعمل جاهدة لتفجير ثورة الحرية والكرامة التي أحدثت المفاجأة والإرتباك للسلطات الفرنسية، فسارعت هذه الأخيرة للقضاء عليها في المهد، ولما فشلت أمام صمود الثوار غيرت من استراتيجيتها الحربية، وانتهجت أساليب مختلفة على الصعيدين العسكري والسياسي لعلّها تحافظ على بقاء "الجزائر فرنسية"، وطورت من أساليبها مع مجيء كل حكومة جديدة، إبتداءا من 1954 إلى غاية 1958 تاريخ مجيء ديغول الذي كانت له إستراتيجيته الخاصة.

– وكان إختيارنا لهذا الموضوع نابع عن رغبة ذاتية لمعرفة وإبراز جوانب من الأساليب الجهنمية الفرنسية التي سلّطت على الشعب الجزائري ومدى صمود الثورة التحريرية أمام كل هذه الأساليب.

– إنّ هذه الفترة الممتدة من 1954 إلى 1958، تعد مرحلة حساسة وحاسمة من الثورة التحريرية، ولم تتناول بالدراسة والبحث الكافي من قبل.

– رغبتنا الملحة في معرفة أساليب التعذيب الفرنسية التي تفتن جلادوها في ممارستها على الشعب الجزائري، خاصة بعد الضجة الإعلامية التي أثارتها تصريحات بعض الجنرالات المجرمين الفرنسين في الفترة الأخيرة.

– أردنا من خلال هذا البحث توضيح صمود وتحيات الشعب الجزائري أمام السياسة الإجرامية الفرنسية.

– وقد كان موضوع البحث محل إهتمام وتشجيع من طرف الأستاذ المشرف، وهذا ما دفعنا إلى البحث بقوة واهتمام أكبر.

وانطلقنا في معالجتنا لهذا الموضوع من مجموعة من التساؤلات التالية:
كيف كان رد السلطات الفرنسية على انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954؟ وما هي الأساليب السياسية والعسكرية التي انتهجتها فرنسا للقضاء على الثورة؟، وكيف أثّرت هذه الأساليب على مسار الثورة التحريرية؟ وإلى أيّ مدى تفنّنت فرنسا في تعذيب الجزائريين؟.

وسعياً منا للوصول إلى أجوبة لهذه التساؤلات قسمنا هذا البحث إلى أربعة فصول:

أولا: فصل الأول خصصناه لاندلا ع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية الفرنسية من قبل السلطات الرسمية في باريس والإدارة الإستعمارية في الجزائر.

أما **الفصل الثاني**: فتطرقنا فيه إلى الأساليب السياسية الفرنسية لمواجهة الثورة من 1954 إلى 1958 والمتمثلة في ما يسمى "بالإصلاحات السياسية" الفرنسية في عهد كل حكومة جديدة، وأبرزنا فيها سياسة كل من الحاكم العام بالجزائر "جاك سوستيل" ثم خليفته" روبير لا كوست" وقمنا بتسليط الضوء على جانب من المفاوضات السرية الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني، ومعارضة فرنسا لمسألة تدويل القضية الجزائرية كما أوضحنا حرص فرنسا على استغلال الحركات المناوبة مثل حركة "بلونيس" وكوبيس". الأساليب العسكرية الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية، والمتمثلة في تعزيز القوات العسكرية وتكثيف العمليات العسكرية عبر المراحل المتتالية للثورة بدءا من نوفمبر 1954 إلى غاية 1958، كما بيّنا أساليب فرنسا في عزل الثورة داخليا عن طريق إنشاء السجون والمحتشدات، وخارجيا عن طريق إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية، وفي آخر هذا الفصل أدرجنا بعض الإجراءات الزجرية القمعية، المتمثلة في أساليب التعذيب التي سلّطت على الشعب الجزائري.

واشتمل **الفصل الثاني**: على الأساليب العسكرية الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية، والمتمثلة في تعزيز القوات العسكرية وتكثيف العمليات العسكرية عبر المراحل المتتالية للثورة بدءا من نوفمبر 1954 إلى غاية 1958، كما بيّنا أساليب فرنسا في عزل الثورة داخليا عن طريق إنشاء السجون والمحتشدات، وخارجيا عن طريق إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية، وفي آخر هذا الفصل أدرجنا بعض الإجراءات الزجرية القمعية، المتمثلة في أساليب التعذيب التي سلّطت على الشعب الجزائري.

ونظراً لاتساع مجال البحث في هذا الموضوع، تطلب منا العودة إلى مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها على وجه الخصوص:

- بن يوسف بن خدة "الجزائر عاصمة المقاومة من 1956 – 1957 "
- أحسن بومالي "استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى"
- يحي بوعزيز "ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20"، الجزء الثاني.

- ازغيدي محمد لحسن "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية"
- مولود قاسم نايت بلقاسم "ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا".
- عمار قليل "ملحمة الجزائر الجديدة" ونجادي بوعلام "الجلادون"

واعتمدنا على بعض الكتب باللغة الفرنسية:

في مقدمتها إيف كوريير « La gurre d'Algerie, le temps des l'eopards » ومحمد تقية "« l'Algérie en guerre »

أما فيما يخص الرسائل الجامعية فقد اعتمدنا على أطروحة الدكتوراة: عقيلة ضيف الله المعنونة بـ"التنظيم السياسي- الإداري في الجزائر من 1954-1962"، بالإضافة إلى سلسلة من الملتقيات عن تاريخ الثورة الجزائرية، ومجموعة من الجرائد والمجلات، نذكر منها جريدة المجاهد لسنوات 1957، 1958 ومجلة أول نوفمبر ...

أما فيما يخص الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في معالجة هذا الموضوع فهي كثرة المصادر والمراجع، مما صعب علينا عملية البحث واستخلاص ما يخدم بحثنا، وجعلنا نتوه بين هذه المادة التاريخية الغزيرة، كما واجهتنا صعوبة ترجمة الكتب المكتوبة باللغة الفرنسية.

وقد واجهتنا صعوبات في حصولنا على المادة التاريخية، المهمة في تاريخ الثورة الجزائرية، مما دفع بنا إلى التوجه إلى مكتبات أخرى، منها مكتبة البشير الإبراهيمي، والتي لاقينا فيها مشكلة تتمثل في عدم السماح لنا باستعارة الكتب.

وفي الأخير نرجو أن نكون من خلال بحثنا المتواضع هذا قد ساهمنا في فتح باب من أبواب الإجتهاد للدراسة والبحث عن حقائق في تاريخ ثورتنا المجيدة، التي لازالت في طي الكتمان، كما نتمنى أن نكون قد أظفنا لبنة ولو صغيرة في ركن من أركان تاريخ الجزائر، ونأمل أن نكون قد وفقنا في عملنا المتواضع هذا، فإن أصبنا فذلك من توفيق الله عز وجل وحده، وإن أخطأنا فحسبنا قوله:

" **ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**". **آميـن.**

الفصل الأول

المبحث الأول: التحضير واندلاع الثورة الجزائرية:

إنّ اندلاع الثورة التحررية في الفاتح من نوفمبر 1954، لم يكن إلا تتويجا لمجهودات نضالية طويلة، ولمخاض عسير ظلت الساحة السياسية الجزائرية تعانيه لفترة طويلة، وكانت مجازر ماي 1945 إحدى زفراته الحادة، بل هي المرحلة الحاسمة في بلورة النهج الثوري، وإعلان ميلاد الحالة الثورية، كحالة لا بد منها للعملية الثورية، التي كان حدوثها حتميا وإن تأخر لقرابة عقد من الزمن.

ففي يوم 08 ماي 1945 وبمناسبة استسلام ألمانيا النازية إلى قوات الحلفاء احتفلت جميع القوى الديمقراطية والتحررية في العالم بهذا الانتصار، متطلعة إلى غد أفضل ملؤه العدل والحرية لجميع الشعوب،[1] فخرج الشعب الجزائري كغيره من الشعوب الطامحة في التحرر في مظاهرات برخصة من إدارة الشرطة، وبتنظيم أنصار حزب الشعب الجزائري المنحل، في كل من سطيف، قالمة، خراطة.... وغيرها من مدن الشرق الجزائري، احتفاءا وابتهاجا بيوم النصر على النازية والفاشية، مطالبين بإطلاق سراح زعيم الحزب (مصالي الحاج)، وهتفوا بشعارات الاستقلال للجزائر والشمال الإفريقي،[2] فواجهتهم القوات الاستعمارية بالعنف والقسوة وقتلت وجرحت عشرات الآلاف من المتظاهرين تتراوح ما بين 40-50 ألف قتيل.[3]

وإن دلّ هذا على شيء، فإنّما يدل على بشاعة وفضاعة هذه الأحداث، وعلى وحشية وعنجهية فرنسا، فلقد كانت هذه الأحداث جريمة ضد الإنسانية ارتكبتها ضدّ شعب أعزل مسالم لا لشيء فقط، إلاّ لأنّه طالب بحقه في الحياة الحرة الكريمة.

وما يؤكد هذا قول الشيخ البشير الإبراهيمي: " لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله."[4] كما تحدث عنها الكاتب الفرنسي " ألبير كامي" فقال: " إنّ وحشية الجرائم التي تمت من قبل المحرضين وضغوطهم الصّارمة والتي أيدها الجنرال دي غول أحيت وبحق جروحا كنا نعتقد أنها إلتأمت إلى الأبد."[5]

---

(1) جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، بدون ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ، 1994، ص 189.

(2) يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ، 1996، ص 85.

(3) جمال قنان: نفس المرجع، ص205.

(4) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، ، ط4 ، دارالغرب الإسلامي، بيروت لبنان ، 1992، ص255.

(5) محمد لحسن زغيدي: مجازر 8 ماي 1945، **الذاكرة**، العدد2، ربيع 1995، ص 36.

وبهذا شكلت هذه المجازر المنعرج الحاسم للحركة الوطنية الجزائرية التي أصبحت تؤمن بضرورة اختيار نهج العمل الثوري المسلح من أجل نيل الاستقلال.[1] ولا يكون ذلك إلّا من خلال عمل منظم. فبدأ التمهيد للعمل المسلح من خلال إنشاء حزب الشعب الجزائري للمنظمة السرية.

1- إنشاء المنظمة الخاصة (OS) 1947:

بعد فشل الساسة المعتدلين والمتطرفين على السواء في مساعيهم لحل القضية الجزائرية، وانتشار الفكرة الاستقلالية بسرعة بين الأوساط الشعبية والشبانية، خاصة بين مناضلي حزب الشعب الذين آمنوا بأن النصر سيكون حليفهم إذا قاموا بعمل ثوري مسلح.

فانتشر الحماس الثوري لدى الشّبان المناضلين، الذين يئسوا من السياسة الانتخابية التي انتهجها الحزب، حيث أنّه لم يعد بينه وبين الأحزاب الإصلاحية السياسية الأخرى فرق. ومن أسباب التوتر أيضا أنّ المناضلين لا يزالون يعيشون تحت كابوس " الأوامر المضادة" للقيام بانتفاضة عامة بعد مجازر ماي 1945.[2]

أمام كل هذا لم يعد حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) وسيلة يلجأ إليها للحيلولة دون انفجار الحزب، وانفضاض مناضليه عنه،[3] إلاّ أن يعقد اجتماعا، يومي 15-16 فيفري1947 طرحت فيه عدة قضايا، منها على وجه الخصوص تحديد نشاط الحزب، وعمله السياسي المعلن وغير المعلن، وأهم ما خرج به هذا الاجتماع هو الإعلان عن ميلاد المنظمة السرية الخاصة (LOS)، والتي تنحصر مهمتها في الإعداد للثورة المسلحة،[4] بعد أن هاجم التيار المتحمس قيادة الحزب أثناء الاجتماع، وانتقد مواقفها إنتقادا عنيفا من حوادث ماي 1945، ومن الأوامر المضادة ومن انزلاقاتها ومبالغتها في الشرعية اقتداءا بالأحزاب الإعتدالية والاندماجية.[5]

ولقد أسندت مهمة التنظيم وإنشاء المنظمة الخاصة إلى المناضل "محمد بلوزداد"، الذي كان على قدر عالي من القدرة التنظيمية والاستعداد للتضحية في سبيل الدفاع عن وطنه وبلاده.[6]

---

(1) الطاهر سعيداني: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، دار الأمة، الجزائر، أفريل2001، ص8.

(2) محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1930-1954**، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الأبيار، الجزائر،2000، ص 276-277.

(3) نفسه، ص 277.

(4) عمار هلال: **الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954**، الذاكرة،تصدر عن المتحف الوطني للمجاهد، العدد3، خريف 1995، ص 83.

(5) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص278.

(6) عمار رخيلة: **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، بدون ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995، ص 113.

تداول على قيادة المنظمة بعد بلوزداد "حسين آيت أحمد"، "أحمد بن بلة"[1] وقامت المنظمة بعدة إنجازات، بحيث تمكنت في ظرف سنتي 47-1949 من أن تصبح تنظيما عسكريا قادرا على تجسيد شعارات الحزب (العمل الثوري) ميدانيا، وذلك للنتائج الإيجابية المحصل عليها في ميادين التجنيد والتأطير والتكوين.

ففي مجال التجنيد استطاعت أن تجنّد أكثر من 2000 مجند الذين تلقوا تكوينا عسكريا على حرب العصابات، والقيام بالمهمات الفردية والتعرف على الأسلحة من فك وتركيب وكيفية الاستعمال.

كما شمل التكوين أيضا المجال السياسي، بحيث تقوم محاوره على تهيئة المجند للتضحية وإعداده لأن يكون مؤطرا ناجحا في أوساط الجماهير وقيادة المظاهرات في المدن وتوعية المواطنين وغرس الروح الوطنية في الشباب.[2]

ولما شعرت المنظمة بأنّها قادرة على اقتحام الميدان والقيام بالعمليات المطلوبة منها، نظمت عمليات نجحت في أغلبها وفشلت في بعضها الآخر، من أشهرها الهجوم على بريد وهران للاستحواذ على الأموال وتحويلها إلى الحزب الذي كان يعاني من نقص مالي،[3] وكان ذلك بتاريخ 05 أفريل 1949 على الساعة السادسة صباحا وخمسة وعشرون دقيقة.[4]

أما الهجوم الثاني فكان على منجم الونزة للإستيلاء على ما في الخزينة من دراهم،[5] وإذا كانت المنظمة الخاصة قد تمكنت خلال سنوات 47-48-1949 من إتمام مرحلة التكوين والعمل في السرية الكاملة فإنّها بحلول سنة 1950 تعرضت لهزة عنيفة كادت أن تقضي على كل قواعدها لولا طبيعة تنظيمها المتسم بالسرية وعدم معرفة الأعضاء في الوحدات لبعضهم البعض.[6]

وذلك اثر اكتشافها من طرف السلطات الاستعمارية بعد حادثة " تبسة" الشهيرة، حيث تقرر في 18 مارس 1950 تأديب "عبد القادر خياري" (رحيم)،[7] من قبل ديدوش مراد، مصطفى بن عودة

---

[1] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 286.

[2] عمار رخيلة: المرجع السابق، ص 116-117.

[3] محمد الطيب العلوي: نفسه، ص 193.

[4] إدريس خضير: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**، ج2 بدون ط ، دار الغرب، وهران، ، 15 فيفري2005، ص 11-12.

[5] محمد الطيب العلوي: نفسه، ص 293.

[6] عمار رخيلة: نفسه، ص 119.

[7] كان مناضلا في فرع حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتبسة ةتم إقصائه، فاستاء لذلك وتوعد بأن يطعن الحزب ويكشف أسرار المنظمة الخاصة في كل ما يعرفه عن وجودها.

عبد الباقي بكوش، حسين بن زعيم وابراهيم عجامي، وتمكنوا من استدراجه إلى خارج تبسة إلاّ أنّه استطاع أن يفلت من أيديهم، فعلمت الشرطة بالحادثة.

واكتشفت أن هناك تنظيما خطيرا كان يعمل للتمرد على السلطة، وعثرت على بعض الأسلحة في بعض المخابئ من بينها مخبأ عنابة. ومع اتساع رقعة الإستنطاق والتعذيب والإعترافات استطاعت إلقاء القبض على أكثر من 300 مناضل، كما أفلت بعض المناضلين من إلقاء القبض عليهم من أشهرهم: محمد بوضياف، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، لخضر بن طوبال، عبد الكريم بوصوف وغيرهم فعاشوا في السرية. وبذلك أصيبت المنظمة بنكسة لم تكن تتوقعها، وتأثر أعضاؤها المسجونين وغير المسجونين، واتهموا إدارة الحزب بأنها تخلت عنهم وتبرأت منهم،[1] عندما تبنت مقولة أن ما حدث هي "مؤامرة" [2]دبرتها الأوساط الإستعمارية، هذا الموقف له خطورته وتبعاته، فهو يعني من جهة أنّ الحزب قد تخلى عن فكرة الإعداد للكفاح المسلح، ومن جهة أخرى يبين مدى إسرار إدارته على التمسك "بالشرعية الاستعمارية" والعمل تحت ظلّها بأي ثمن، ومنذ ذلك الحين والحزب يعاني ويواجه الأزمات الصعبة.[3]

2-أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953:

رغم كل العواصف التي هبّت على حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي كادت أن تؤدي به إلى الإنقسام على نفسه، إلاّ أنّه كان دائما يجد الحلول المناسبة لكل الأزمات، وفيما يلي موجز لأبرز هذه الأزمات:

فبعد حوادث ماي 1945 والتي أمر فيها الحزب مناضليه بأمر " العصيان العام" في كامل أرجاء الوطن في الليلة بين 23-24 ماي ثم عدوله عن هذا القرار عن هذا بسرعة لم تتمكن بعض الجهات من الإطلاع على هذا العدول المفاجئ، مما اضطرها إلى الوقوف وحدها وجها لوجه أمام القوات الفرنسية، كما حدث في سعيدة،[4] فأدى ذلك إلى اتخاذ هؤلاء المناضلين موقف مضاد من حزبهم وحدوث بلبلة داخل الحزب كادت أن تؤدي به إلى الهاوية (التصدع).

---

(1) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 294-295-296.

(2) للمزيد من المعلومات عن موقف الحزب من اكتشاف المنظمة الخاصة أنظر: عمار رخيلة: المرجع السابق، ص 121-122-123-124.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص 228-229.

(4) محمد الطيب العلوي: نفسه، ص 296-197.

أما الأزمة الثانية التي كانت سنة 1946 حيث قرر الحزب دخول الانتخابات بعد أن كان يرفضها من قبل ويندد بها، بسبب وجود نسبة كبيرة من الشباب المتحمس للعمل الثوري يعارضون العمل "الشرعي القانوني" في فلك الإدارة الفرنسية، فاعتبر الجميع ترشح الحزب للإنتخابات إنحرافا عن المبادئ وتخليا عن المهمة الأساسية وهي "الثورة".

أما الأزمة الثالثة والتي كانت أقوى من سابقتها، هي اكتشاف أمر المنظمة الخاصة سنة 1950، وتنكر قيادة الحزب لها ووصفها بالمؤامرة تجنبا لحل الحزب.فلم تجد فكرة المؤامرة قبولا لدى مناضلي المنظمة.[1]

وكانت أزمة 1953 بمثابة " القطرة التي أفاضت الكأس" حيث ظهر الاختلاف داخل الحزب حول نوعية القيادة هل تكون جماعية يتولاها المكتب السياسي واللجنة المركزية، أو يتولاها مصالي الحاج وحده. فاستفحل الخلاف واشتدّ إلى درجة الاصطدام بين المؤيدين لمصالي والمؤيدين للجنة المركزية،[2] هذا الصراع لئن بدى في أول الأمر غير خطير فإنّه في نهاية الأمر تفاقم وأصبح حديث العام والخاص، وكل واحد يسأل نفسه هذا السؤال: لماذا هذا الخلاف؟ فطرح السؤال على مصطفى بن بولعيد فأجاب: " السبب يعود إلى التناحر على السلطة".[3]

وقد نتج عن هذا الصراع ظهور ثلاث اتجاهات: المصاليين والمركزيين والثوريين الذين حاولوا إصلاح ذات البين بين الطرفين المتنازعين والعمل على تحضير لتفجير الثورة.

3-إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA):

أمام هذا الصراع المحتدم بين الطرفين، شعر الشباب الثوري أنّ جهودهم التي كانوا يبذلونها منذ عام 1947، سوف تضيع سدا ما لم يفعلوا شيئا، فقرروا الانفصال التام عن الطرفين المتنازعين والبحث عن حل آخر ناجع يقضي على تلك الخلافات والخصومات، ويحدد بوضوح طريق الهدف الوطني (الثورة)،[4]

---

[1] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 296-197

[2] نفسه، ص 297-298.

[3] الحاج لخضر : **قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى**، شركة الشهاب، مطبعة عمار قرني، باتنة- الجزائر ص 40.

[4] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 114-115.

فبادرت مجموعة مشتركة من النشطاء والمركزيين وهم: مصطفى بن بولعيد، ومحمد بوضياف، دخلي بشير، ورمضان بوشبوبة،[1] إلى تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954.[2]

وقد حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التوفيق بين جناحي الحزب المتنازعين، لكن باءت مساعيهم بالفشل، فعمدوا إلى الكشف عن هذه الخلافات للشعب، وعملوا على إقناعه بأهداف اللجنة الثورية. وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها، فوسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية وشرعوا في توفير الأسلحة بجميع أنواعها.

وفتحوا باب الإنخراط أما مجاميع القوات الحية، وبدأوا في تدريب المتطوعين على فنون الحرب، وبعد أن يئست من كل المحاولات لتوحيد الحزب، شرعت في الإعداد للثورة والتخطيط لها، وقد حلت اللجنة نفسها في 20 جويلية 1954،[3] حيث تقرر عقد اجتماع سري يحضره إطارات المنظمة العسكرية السرية المنحلة، المتواجدين عبر أنحاء الوطن بهدف توسيع الدائرة القيادية التي توكل إليها مهمة قيادة الثورة،[4] عرف هذا الاجتماع باجتماع "22" الذي عقد في النصف الثاني من شهر جوان 1954،[5] وتم في دار "إلياس دريس" بالمدنية بالعاصمة وتوج هذا الاجتماع باختيار طريق العمل المسلح كحل وحيد، وتفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة، وقبل أن يفترق الحاضرون انتخبوا مسؤولا فوضوا اليه أمر تشكيل اللجنة التي تتولى الإعداد للثورة.

وقد تكونت هذه اللجنة من: مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف ورابح بيطاط، وإلتحق بالخمسة فيما بعد كريم بلقاسم وأصبحت تسمى بلجنة الستة.

بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.[6]

وعكفت هذه اللجنة على التحضير لإندلا ع الثورة ودراسة الأوضاع في سرية تامة بعقدها لعدة اجتماعات من أهمها:

---

(1) أحمد محساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ت الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة- الجزائر، 2003، ص 375.

(2) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ، بدون ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1984، ص 81.

(3) أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، بدون ط، دار هومة، بوزريعة - الجزائر، 2005، ص 57-58.

(4) لحسن بو الطمين: "التحضيرات المادية والبشرية للإندلا ع الثورة المسلحة"، **الذاكرة** ، تصدر عن المتحف الوطني للدمجاهد، العدد3، خريف 1995، ص 109.

(5) محمد العربي الزبيري: نفسه، ص 82.

(6) محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، بدون ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994، ص 246.

إجتماع 10 أكتوبر 1954:

عقدت لجنة الستة هذا الاجتماع بحي " الرايس حميدو" وتحت رئاسة "محمد بوضياف"، لدراسة الوضع ووضع برنامج للعمل العسكري وتقرر فيه تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق وتعيين المسئولين عليها وأركان قيادتهم [1]كما يلي:

1-منطقة الأوراس النمامشة بقيادة مصطفى بن بولعيد.

2 -منطقة الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد.

3-منطقة القبائل بقيادة كريم بلقاسم.

4-منطقة الجزائر العاصمة وضواحيها بقيادة رابح بيطاط.

5-منطقة وهران بقيادة العربي بن مهيدي.

كما تم تكليف محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج.[2]

وتم الاتفاق على زمن تفجير الثورة في كامل التراب الوطني باسم جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني وحددوا الأسباب والأهداف والوسائل والشروط، وكلفوا بوضياف بتحريرها من منشور عرف فيما بعد ببيان أول نوفمبر.[3]

إجتماع 24 أكتوبر 1954:

هو آخر اجتماع عقده أعضاء لجنة الستة لوضع اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة، وكان في منزل الإسكافي " مراد بوكشورة" بحي " الرايس حميدو" غرب باب الواد، راجعوا فيه المنشور وأكدوا بصفة نهائية على اليوم والساعة المحددين لبدء العمل المسلح وهو ليلة أول نوفمبر على الساعة الواحدة صباحا. وحرسوا قبل افتراقهم على أن لا يعلم أحد بالوقت المحدد للاندلا ع الثورة إلاّ في الوقت المناسب، وإلتحق رؤساء المناطق الخمس بأماكن عملهم، وغادر بوضياف الجزائر إلى جنيف يوم 25 أكتوبر ليتوجه إلى القاهرة لإيصاله منشور البيان واطلا ع قادة الخارج علية، ويذاع على أمواج إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة.[4]

---

(1) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 82.

(2) أحمد محساس: المصدر السابق، 381.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 122.

(4) نفسه، ص 122.

وهكذا أصبحت كل التنظيمات والترتيبات جاهزة لتفجير الثورة فلم يبق إلا انتصار ذلك اليوم الموعود لمفاجأة العدو، ووضع الأحزاب الوطنية أمام الأمر الواقع.

وهكذا فقد اضطلع التيار الثوري بالحقيقة الوطنية بشكل تام وعبر عن التطلعات العميقة للشعب الجزائري، واختار بالتأكيد الطريق الأصعب، لكنه الطريق الوحيد القادر على تمكين الشعب من استرداد حقوقه، المشروعة وسيادته المفقودة.[1]

4-غرة نوفمبر وتفجير الثورة:

بعدما استكملت الترتيبات النهائية لبدء العمل المسلح، لم يبق إلاّ الإعلان عن ميلاد الثورة التحريرية، والذي تقرر ليلة الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954، وكان ذلك من خلال القيام بمجموعة من العمليات العسكرية، التي امتدت من الشرق إلى الغرب في الليلة الواحدة وفي الساعة الواحدة وبنفس الطريقة والوسائل.[2]

وكان القصد منها ليس إحداث المزيد من الخسائر والضحايا، وإنّما إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية وزرع الخوف والرعب في قلوب الجالية الأوربية الطاغية والمتجبرة، وقد حرص المشرفون عن عمليات الصفر على تجنب إلحاق الضرر بالأوربيين المدنيين حتى لا يعطوا الفرصة للإدارة الاستعمارية لتتهمهم بالقتل والإرهاب.[3] وتتراوح تقديرات المراجع لهذه العمليات بين 30 إلى 70 هجوما،[4] بينما حددتها الولاية العامة "بثلاثين" حادثا، وهذا ما جاء في بلاغ الحاكم العام في الجزائر صبيحة أول نوفمبر:" حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية، وعلى الأخص شرقي قسنطينة بمنطقة الأوراس عدة عمليات، بلغ عددها ثلاثين عملية"[5] كانت أخطرها في الأوراس ثم القبائل ثم العاصمة والشمال القسنطيني وتأتي في الأخير ولاية وهران.[6]

وقد قال رابح بيطاط عن هذه العمليات:" هاجم ما يقل عن 1000 مقاتل من جبهة التحرير الوطني في ليلة 31 أكتوبرالى الفاتح من نوفمبر العشرات من الأهداف التي كانت موزعة عبر التراب الوطني".[7]

---

(1) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 393.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم: "ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا أو بعض مآثر فاتح نوفمبر"، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، ديوان المطبوعات الجامعية، المجلد 1، ج2،1981، ص 96.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 125.

(4) بشير بلاح: **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1989**، بدون ط، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2000، ص 137.

(5) أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 78.

(6) يحي بوعزيز: الموجع السابق، ص 125.

(7) رابح بيطاط: "كيف حضرنا ثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، **النائب**، عدد خاص، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، السنة الثالثة،2004، ص 10.

وقد استهدفت هذه العمليات نقاط حساسة في كامل المناطق المعنية بالهجوم تمثلت في حرق محولات كهربائية وقطع أسلاك وأعمدة الهاتف والهجوم على بعض مراكز الدرك والشرطة والثكنات العسكرية.[1] وقد كانت الأسلحة المستعملة بسيطة وقليلة قدرت بأربعمائة (400) قطعة سلاح، منها الحربي ومنها بنادق الصيد، ومجموعة من القنابل المصنوعة محليا والمفرقعات، وقد وصف بن بولعيد ذلك بقوله:

" يجب حسب امكانياتنا أولا وقبل كل شيء مهاجمة مراكز الدرك وثكنات الجند إنّ وسائلنا متواضعة ويتوجب تعويض هذا النقص بأهمية الأهداف فإذا نحن هاجمنا مراكز القوات المسلحة وأضرمنا النيران في المخازن فإنّنا سنصيب قصور السلطات الاستعمارية المتعسفة".[2]

– ففي باتنة هاجم الثوار ثكنتين وقتلوا حارسين،[3] كما هاجموا محافظة الشرطة المركزية بخنشلة وقبضوا على حراسها الثلاثة، كما حاصروا بعض القرى كقرية "أريس" التي حوصرت مدة ثلاثة أيام وكان بها حوالي 80 أوربيا كما عزلوا قرية "تكوت" تماما.[4]

– أما في الشمال القسنطيني فهاجم الثوار بعض الثكنات ومراكز الشرطة في مدية "سمندو" و"الخروب" ...وغيرها، أما العمليات الحربية الهجومية وعمليات التخريب الاقتصادي في منطقة القبائل، فقد تركزت خاصة في مدينة "العزازقة" حيث هاجم الثوار مزكز الدرك وأشعلوا النار في مستودع الفلين، وقطعوا أعمدة وأسلاك الهاتف لبريد "العزازقة" وفي كل من "بوغني"، "دلس"، "برج منايل"، "براكة"، "عبو"، وقتلوا أحد حراس الغابة بـ "ذراع الميزان" وآخر في "تيزي لاربعاء"، وارتفعت الخسائر الى أكثر من 200 مليون فرنك فرنسي في بلاد القبائل.[5]

– وفي منطقة الجزائر فقد استهدفت عمليات المجاهدين بها الأهداف التالية: مصنع الغاز، ودار الاذاعة وخزانات الوقود بالميناء، والمركز الهاتفي بساحة أول ماي ومواقع اقتصادية في كل من

بوفاريك والبليدة وبابا علي ومواقع عسكرية أخرى، حيث تم الهجوم على ثكنتين في كل من البليدة وبوفاريك.[1]

---

[1] صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، بدون ط، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005، ص 432.

[2] محمد تروزين: "اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954"، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، المجلد1، ج1، 1981، ص 287.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم بلعقون: المرجع السابق، ص 492.

[4] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 216.

[5] يحي بوعزيز، نفسه، ص 126-128.

[1] الجودي لخضر بوطمين: "اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954"، **الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، نفسه، ص 349-351.

– وفي منطقة وهران استهدفت العمليات مطارا للحلف الأطلسي بـ "طفراوي" لإضرام النار فيه لكن العملية لم تنفذ، كما هاجموا ثكنة بحي الكمين بوهران.[2]

وهذا ما يبين أنّ عمليات الفاتح نوفمبر كانت رمزية استنزافية في معظمها، أكثر منها عسكرية، هدفت إلى تخريب المنشآت الإستراتيجية، وما أدهش الإدارة الفرنسية هو التزامن والمفاجأة والإنتشار، وهذا ما يظهر من خلال ردود فعلها الأولية.

[2] محمد لحسن ازغيدي : المرجع السابق ، ص 77.

المبحث الثاني: ردود الفعل الفرنسية.

لقد جاءت ثورة أول نوفمبر بمثابة مفاجأة تامة بالنسبة للسلطات الفرنسية، لأنّه تم الإعداد لها في سرية كبيرة.[1] حيث أدخلت الرعب الشديد والفزع الكبير في قلوب الفرنسيين وأذنابهم، وفقدت حكومة باريس رشدها وصارت تحسب لوجودها في الجزائر ألف حساب.[2]

ففي صبيحة أول نوفمبر 1954، سارعت السلطات الفرنسية سواء في باريس أو في الجزائر، لاتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على الثورة في المهد، وتوالت العديد من التصريحات والتفسيرات من قبل رجال الحكومة الفرنسية.

1- رد فعل السلطات الفرنسية في باريس:

جاء رد فعلها على لسان رئيس حكومتها " بيير منديس فرانس" "MENDES France" من خلال ما صرح به أمام البرلمان الفرنسي رادا على نواب خونة جزائريين، طلبوا منه بلهجة حب عميق لفرنسا أن يستعمل الشدة والصرامة ويحقق الإدماج الكلي للجزائر في فرنسا، قائلا:" لا تخافوا إنّ الأمة لن تسمح لأحد أن يخاطر بوحدتها وأنّ ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا".[3]

وأكّد على أن الجزائر فرنسية من خلال قوله:" إنّ الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو (des flanders au congo)، ليس هناك إلاّ قانون واحد وأمة واحدة وبرلمان واحد، هذا هو الدستور وهذه إدارتنا ولا حق لأي أحد أن يشكّ فيها".[4]

وقد أصرّ على أن فرنسا ستتخذ الإجراءات الصارمة، ولن تتسامح مع الثوار وذلك في تصريحه:" ولن نرحم المتمردين، فلن يكون هناك تساهل، فلا يمكن التساهل عندما تكون وحدة الجمهورية والسلام الداخلي للأمة معرضين للخطر، وذلك أنّ العملات(الولايات) الجزائرية جزء من فرنسا منذ مدة طويلة، وسكانها يتمتعون بالجنسية الفرنسية، ولهم تمثيلهم في البرلمان وقد برهنوا بكفاية عن تعلقهم بفرنسا، بحيث لا يمكن أن تسمح فرنسا لأحد بأن يعرّض وحدتها للخطر".[5]

---

(1) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص 404.

(2) محمد العيد مطمّر: "مواجهة فرنسا للثورة في الأوراس (نوفمبر1954-مارس 1956)"، **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374هـ-1954م**، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1999، ص 870.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الألية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار البعث، قسنطينة-الجزائر، ط1، 1984، ص 105.

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم: نفسه، ص 106.

(5) نفسه، ص 107.

أما وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا متيران" (Francois Mettran) فقد صرّح أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي بما يلي:" لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد أن تحل محلها". وأضاف إجابة على النواب الفرنسيين الشيوعيين، فيما يخص الوطنية الجزائرية قائلا:"إنّه إذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين(تونس والمغرب) اللذين هما دولتين بالمعنى القانوني للكلمة، فإنّ ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية، وجزء لا يتجزأ من فرنسا".[1]

فأوصد بذلك الباب المفتوح مع جبهة التحرير الوطني التي أعلنت في بيانها على إمكانية التفاوض وفق شروط محددة. حيث جاء فيه:" فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ".[2]

2- رد فعل الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر:

حاولت السلطات الاستعمارية في الجزائر الإنقاص من أهمية الثورة باعتبار أن ما حدث لا يعد ثورة، وإنما هي أحداث منعزلة قام بها "متمردون" "ومخربون" و"فلاقة"[3] وذلك من خلال التصريحات التي أدلت بها السلطات الرسمية الفرنسية في الجزائر، حيث نشر الحاكم العام بالجزائر " روجي ليونار" Roger leonard" بلاغاً يوم 2 نوفمبر جاء فيه:" في الليلة الماضية، اقترف نحو ثلاثين اعتداءاُ في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة.وفي جهة الأوراس، على خطورة متفاوتة من طرف عصابات إرهابية صغيرة... وقد اتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف من طرف الولاية العامة التي طلبت وسائل عمل إضافية وحصلت عليها حينا".[4]

كما وصف الثورة بأنها عبارة عن " تمرد بعض الأعراش، وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون الى الشيوعية العالمية. والقاهرة هي التي تحضرهم على القيام بأعمال تخريبية."[5]

وفي مؤتمر صحفي بتاريخ 2 نوفمبر 1954 قال:"إنّ السكان الذين يبرهنون حاليا في جميع الأوساط على هدوء كبير ورباطة جأش ليستطيعون أن يطمئنوا إلى أننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة".[6]

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 110-111.

(2) أنظر بيان أول نوفمبر.

(3) احسن بومالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، بدون ط،بدون سنة،ص 320.

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم: **الطريق إلى نوفمبر**.....، المرجع السابق، ص 96.

(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 405-406.

(6) مولود قاسم نايت بلقاسم: نفسه، ص 88.

وأكّد ليونار " أنّ هؤلاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا، ضمن ملف المغرب الفرنسي"، وأشار إلى" أنّ المتمردين لن ينجحوا لأن ملف الجزائر أبيض لا مظالم فيه ولا شكاوي".[1]

أما "جاك شوفالي" رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحرب فقد صرح في خنشلة يوم 2 نوفمبر :" إنّ الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت، بأي إرهاب فردي، ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ".[2]

أما التدابير الوقائية التي سارعت السلطات الفرنسية إلى اتخاذها فتمثلت في مصادرة الصحف الوطنية والقبض على المناضلين والمتعاطفين مع الثورة وكل شخص مشبوه فيه، وزجّت بآلاف من الجزائريين في السجون والمعتقلات تطبيقا لنظرية "الانتقام في العقوبة"،[3] كما قامت بحل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهذا بإصدارها لمرسوم بتاريخ الخامس نوفمبر 1954 يقضي بحله وحل كل الهيئات والمنظمات التابعة له، وتحريم نشاطه في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية.[4]

وألقت القبض على عدد كبير من مناضليه أمثال " مولاي مرباح" و "بن يوسف بن خدة" و"كيوان"، واعتبرتهم بمثابة قادة للحركة الثورية في أول نوفمبر 1954، في حين تبيّن فيما بعد من خلال محاكمتهم في عام 1955 أنّه لا علاقة لهم بتنظيم ثورة أول نوفمبر.[5]

وطلبت من السلطة الفرنسية بباريس إرسال ثلاث فرق من الجنود المضليين التي وصلت إلى ميناء عنابة في اليوم الثاني، وقامت القوات بشن هجمات على أهالي القرى المجاورة لأماكن الهجمات التي وقعت في أول نوفمبر، دمّر فيها أغلب هذه القرى، وقتل عدد كبير من سكانها العزّل.[6]

وتحقيقا لرغبات رؤساء بلديات القطر الجزائري القوية، التي طلبت من الحاكم العام في الجزائر أن يعمل بسرعة على خنق التمرد قبل استفحاله.قام الجنرال شاريير (Paul charriere) قائد القوات الفرنسية في الجزائر والتي كان يبلغ عددها 57.000 جندي وضابط، بتوجيه هذه القوات إلى منطقة

---

(1) مولود قاسم نا يت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا...**، المصدر السيابق، ص 88-89.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم: **الطريق الى نوفمبر ...**، المرجع السابق، ص 98.

(3) عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ(ما قبل التاريخ حتى 1962)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، بدون ط، 2006، ص 407.

(4) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 96-97.

(5) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 404.

(6) ادريس خضير: المرجع السابق، ص 78.

الأوراس لدفن التمرد أين ولد، وقد أشرف على هذه العمليات العسكرية قائد ناحية قسنطينة "سبيلمان" Spillmann. فقد قام الجيش الفرنسي بتقتيل أبناء منطقة الأوراس بعد عمليات تمشيط دقيقة.[1]

وفي محاولتها عزل الثورة عن الجماهير الشعبية انتهجت أسلوب الترغيب والترهيب في آن واحد، فبالنسبة لسياسة الترغيب، تمثلت في الوعود بتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان بعد القضاء على التمرد، وهذا ما يظهر في تصريح رئيس الحكومة الفرنسي "منديس فرانس" الذي جاء فيه:" بعد عودة الأمن والنظام، سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا، وعلى الجزائريين في بلادهم، فالمشكل هو قبل كل شيء اقتصادي واجتماعي، وسنخلق ظروفاً في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الراغدة، التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها".[2]

أما سياسة الترهيب فتمثلت في قيام فرنسا بمعاقبة كل جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة ولتحقيق ذلك أنشأت أماكن التجمع أطلقت عليها اسم "أماكن الأمان" قصد عزل الثورة عن قاعدتها العريضة المتمثلة في الجماهير الشعبية، ففي هذا الإطار قام سلاح الطيران يوم 20 نوفمبر برمي آلاف المنشورات من الجو على منطقة جبال الأوراس، تدعوا السكان فيها إلى الالتزام بالهدوء والتخلي عن "العصاة" حيث جاء فيه:" نداء إلى السكان المسلمين إنّ بعض المقلقين المدفوعين من جهات أجنبية أثاروا حوادث دامية في بلادنا، وهم يتمركزون بصفة خاصة في منطقتكم ويعيشون على خيراتكم، انّهم يلزمونكم بمساعدتهم ويسعون الى اقتياد رجالكم في مغامرات إجرامية، أيّها المسلمون الجزائريون إنّكم لن تتّبعوهم وستتجهون عاجلا قبل الأحد 21 نوفمبر الساعة السادسة مساءا في " مناطق الأمان" التي ترشدكم إليها القوات الفرنسية..."[3]

3-رد فعل المستوطنون:

3-1- **الأوربيون:** وقعت مفاجأة ليلة الفاتح نوفمبر على المعمّرين مثل الصاعقة، وأصبحوا يصرخون مستنجدين في هلع لا يوصف طالبين النجدة والأسلحة، خاصة في المناطق الجبلية في الأوراس حيث حوصرت إشمول، وأريس، وفي جرجرة حيث حوصرت قرى بغلية وسيدي داوود وتيزي غنيف، وبلدية تيقزيرت في ولاية تيزي وزو...الخ. [4]

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 406.

[2] احسن بومالي، المرجع السابق،ص 325.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 212-113.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم: **الطريق الى نوفمبر...**، المرجع السابق، ص 103.

وقد كتبت عن ذلك "جريدة الجزائر" le journal d'alger على الصفحة الأولى مقالا طويلا مدعما باستجوابات وصور،" السكان الأوربيون يطلبون من الدرك والجيش الحماية من الإرهابيين".[1] كما كتبت جريدة "لوموند" le monde أياماً بعد ذلك: " لقد عرف المدمّرون الهلع و الفزع، فطيلة الأيام التي تلت انفجار الإرهاب، تراكمت طلبات رخص حمل السلاح من طرف الأوربيين على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء الدوائر الممتزجة.... وإنّ علامات الوهن والخوف لبادية في أوساطهم ويخافون تجدد الحريق".[2]

3-2 رد فعل يهود الجزائر:

قبل التطرق إلى معرفة موقف يهود الجزائر من الثورة الجزائرية لا بد من الرجوع قليلا إلى الوراء لتوضيح موقفهم من الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، إذ تشير المصادر التاريخية الفرنسية أنّ اليهود انحازوا للفرنسيين واشتغلوا لديهم بالجوسسة وإلتقاط الأخبار عن الأهالي المسلمين، فبمجرد ما دخل "دي بورمون" Debourmont وجيوشه المدينة منتصرين، سارع اليهود إلى استقبالهم كمنقذين ومحررين لهم من العثمانيين،[3] وفي سنة 1870 حصل يهود الجزائر على الجنسية الفرنسية بموجب قرار "كريميو"، الذي نصّ على أنّ:" جميع الإسرائليين الأهالي في عمالات الجزائر قد أصبحوا مواطنين فرنسيين".[4] ومع اندلا ع الثورة الجزائرية كانت الأغلبية العظمى من يهود الجزائر مواطنين فرنسيين.

فكيف كان موقفهم من الثورة الجزائرية؟

إنّ ما تجمع عليه المصادر التاريخية اليهودية فيما يتعلق بموقف اليهود من الثورة الجزائرية في سنواتها الأولى وتحديدا من انطلاقتها سنة 1954 إلى مؤتمر الصومام 1956، هو عدم صدور أي موقف رسمي من أي جهة تمثيلية لهم،واستمرارا لموقف الحياد الذي فرضته سياسة الحذر والترقب انطلقت أصوات يهودية جزائرية موضحة بأنّ يهود الجزائر هم " أنصاف جزائريين وأنصاف فرنسيين ولدوا في بيئة وعادات وتقاليد بربرية عربية إسلامية، كما تشربوا الثقافة الغربية، وعاشوا بالمواطنة الفرنسية فهم ينتمون بذلك إلى القطر الجزائري، كما ينتمون في نفس الوقت إلى العا لم الأوربي".[5]

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: **الطريق إلى نوفمبر**.....، المرجع السابق، ص 104-105.

(2) نفسه ، ص 105.

(3) فوزي سعد الله: **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، دون ط، دار الأمة، برج الكيفان – الجزائر 1996، ص 227-228.

(4) ناصر الدين سعيدوني: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر**، ج2، ص 287.

(5) عيس شنتوف: **يهود الجزائر2000 سنة من الوجود**، دونط، دار المعرفة، باب الواد- الجزائر، 2000، ص 173.

أمام هذا الموقف غير الواضح والذي لم يرض الطرفين، سعت السلطات الفرنسية لاستمالتهم إلى جانبها، وذلك بتحويل القضية الجزائرية إلى مسألة عرقية طائفية، تمثلت في الصراع بين المسلمين من جهة و اليهود والمسيحيين من جهة أخرى، أما عن الجانب الجزائري فقد وجهت جبهة التحرير الوطني نداءا رسميا لليهود باسم الثورة الجزائرية في غرة أكتوبر1956، طالبت فيه كل جزائري من أصل يهودي أن يتخذ موقفا صريحا اتجاه الثورة حيث جاء فيه:" إنّ جبهة التحرير الوطني وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري تعتبر أنّ من واجبها أن تتوجه مباشرة للمجموعة اليهودية لتطلب منها التأكيد بصورة علنية انتماءها إلى الأمة الجزائرية" وهذا حسب رواية محمد لبجاوي في كتابه " حقائق حول الثورة الجزائرية".[1] وإذا كانت الفكرة قد بقيت دون صدى عند الأغلبية الساحقة من اليهود الذين فضّلوا إتباع الحذر، التي بثّها قادة الجالية، فإنّ رسالة جبهة التحرير الوطني أمالت مع ذلك البعض منهم إلى صفها.[2]

ولقد ظهر جليا موقف اليهود من خلال إعلان الأمين العام للجنة اليهودية الجزائرية خلال مداخلة بعنوان " وضع المجموعة اليهودية في الجزائر" ألقاها بمناسبة انعقاد جلسات حول اليهودية بالجزائر بتاريخ 12-13 مارس 1958 بالعاصمة، حيث صرح قائلا:" إننا فرنسيون يهود، جمهوريون، ليبيراليون".[3]

---

[1] عبد النور خيثر: **يهود الجزائر 1870-1962**، رسالة ماجستير، تحت إشراف جمال قنان، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص 125-126.

[2] عيسى شنتوف، المرجع السابق، ص 173.

[3] عبد النور خيثر: نفسه، ص 132.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية

حين أدركت السلطات الفرنسية مع مطاع السنة الجديدة 1955 أن سياسة القمع التي انتهجتها في الجزائر لخنق الثورة والقضاء على الثوار، لم تعد تجد نفعا وبدأ يتضح أن كل تلك الأساليب الجهنمية التي استهلتها لإرهاب الجماهير الشعبية وعزلهم عن الثورة قد باءت بالفشل وأمام صعوبة احتواء الثورة والقضاء عليها في مهدها، وقبل أن تفلت زمام الأمور من يدها التجأت الحكومة الفرنسية إلى البحث عن إرساء قواعد سياسية جديدة تتماشى والوضع المتأزم الذي تمر به البلاد، مع مراعاة مصلحة المستوطنين الأوربيين، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبإلحاح شديد.

ما هي الإصلاحات السياسية المتخذة من طرف الإدارة الفرنسية لامتصاص غضب الشعب؟

ثم هل استطاعت بتلك الإصلاحات إخماد نار الثورة؟

1- الإصلاحات السياسية على عهد " منديس فرانس":

قام" فرانسوا متيران– francois mettran " وزير الدفاع الفرنسي في 5 جانفي 1955 بتقديم مشروع إصلاحات سياسية إدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي، وكانت تلك الإصلاحات تتمحور حول النقاط الأساسية التالية:[1]

1– تطبيق قانون 20 ديسمبر 1947 للإسراع بدمج الجزائر بفرنسا، وذلك تحقيقا لمقولة " الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"

2– إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة (E.N.A) في الجزائر، وذلك قصد تكوين فئة من المسئولين الجزائريين وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي

3– دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا، وذلك قصد إخضاع قوات الأمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية.

4– إلغاء نظام البلديات المختلطة وذلك قصد توحيد النظام وتطبيق قانون واحد على الجميع مثلما هو الحال في فرنسا.[2]

---

[1] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، بدون ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ، 1994، ص 189.

[2] يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ، 1996، ص 8

ومن أجل تطبيق هذه الإصلاحات قرر" منديس فرانس– Mendes FRANCE "رئيس الحكومة الفرنسية تغيير الحاكم العام بالجزائر. فأصدر بيان بتاريخ 25 جانفي 1955 يتضمن تعيين "جاك سوستيل –Jacaues SOUSTELLE" حاكما عاما للجزائر، خلفا لروجي ليونار- Roger leonard"، الذي فشل في اخماد نار الثورة، والذي لم يكن مؤهلاً لتطبيق تلك الإصلاحات ولم يكن الرجل المناسب لتلك المرحلة الصعبة،[1] وكان الهدف من وراء تعيين"جاك سوستيل "حاكما عاما للجزائر هو التخلص من الضغوطات التي كان يمارسها المستوطنون الأوربيون من إقطاعيين وأصحاب رؤوس أموال كبار بالعاصمة على الحاكم العام السابق روجي ليونارد، الذي كان أسير هذه الشرذمة التي كانت تملي عليه المراسيم التي تخدمها وتخدم مصالحها.[2]

في حين كان جاك سوستيل يتميز بالأفكار الليبيرالية وقوة الشخصية والتجربة في ميدان المقاومة المسلحة، وله إلمام كبير بإستراتيجية العمل الإرهابي وله تجربة في المقاومة الفرنسية ضد النازية.[3] فقام وزير الخارجية" فرانسوا متيران" بعرض مشروع تلك الإصلاحات على المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 02 فيفري 1955، وعند مناقشة تلك الإصلاحات خاصة النقطة المتعلقة بقانون 20 سبتمبر 1947 وتطبيقه في الجزائر، برزت خلافات جد حادة بين أعضاءالمجلس الفرنسي يمكن حصرها في ثلاث اتجاهات هي:

أ- اتجاه يحبذ الإصلاحات ويرى أن تطبيقها يعد أمرا ضروريا لإصلاح الوضع وتحقيق" العدل" ويتزعم هذا الاتجاه نائب عمالة وهران الاشتراكي" موريس رابيه–Maurice rabier"، لكن يقيدها بشرط استتباب الأمن في ربوع القطر الجزائري.

ب – إتجاه يحبذ تطبيق تلك الإصلاحات في جانب ويرفضها في جانب آخر، ويرى أنه يجب البدء في إعادة الأمن والهدوء بصفة مطلقة، فالتفكير في تطبيق إصلاحات سياسية إدارية والشروع في إنجازها فوراً في الجزائر يعني أنّه ينبغي على الفرنسيين أن يخرجوا فوراً من القطر الجزائري، ويتزعم هذا الاتجاه كل من" سفير–Sifar "و"كيليسي-Quilici " نائبا عمالة وهران.[4]

---

(1) محمد العربي الزبيري : **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، المرجع السابق ، ص 101-102.

(2) عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 408.

(3) أحسن بومالي : **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى** ، المرجع السابق ، ص 192-193.

ج- اتجاه يرفض تلك الإصلاحات شكلاً ومضموناً، ويدعوا الحكومة إلى الشروع الفوري في تطبيق سياسة القمع والزجر من أجل إخماد لهيب الثورة، والقضاء التام والنهائي على أعمال الثوار، واعتبروا هذه الإصلاحات تنازلاً للذين حملوا السلاح، وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العملات الثلاثة المكونة للجزائر الفرنسية، ويتزعم هذا الاتجاه نائب عمالة قسنطينة الراديكالي "روني مايير René Mayer.-"[1]

وفي وسط ذلك الجو المكهرب والمشحون بالخلافات السياسية والصراعات الفكرية حاول رئيس الحكومة الفرنسية" منديس فرانس "أن يدافع عن سياسته في الجزائر بقوله:" في شمال افريقيا... ينبغي الاختيار بين سياسة المصالحة أو سياسة القمع واستعمال القوة، مع كل ما يترتب عنها من عواقب وخيمة"،[2] لكن بالرغم من محاولة رئيس الحكومة" منديس فرانس" من طمأنة الجميع بأن مشروع الاصلاحات ما هو إلاّ مناورة ومراوغة لتهدئة الشعب الجزائري، فإنّ المستوطنين الأوربيين اتهموه بأنه ينوي التفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما فعل مع التونسيين والمغاربة، ويعد في نظرهم واهب الإستقلالات ومخرب الإمبراطورية الفرنسية، فجندوا كل طاقتهم للإطاحة بهذه الحكومة.[3]

وبهذا سقطت حكومة" منديس فرانس"، بعد أن نزعت الجمعية الوطنية الفرنسية في الرابع فيفري 1955 الثقة منها ب319 صوت ضد 273 صوت والواقع أن هزيمة حكومة" منديس فرانس" التي تعد أكبر دليل على قوة المعمرين وسعة سلطانهم، قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة 19 يوماً، ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة منها محاولة" بينو-Pineau" الذي عرض برنامج حكومته على مجلس الأمة الفرنسي في 8 فيفري 1955، حيث نزعت الجمعية الوطنية الفرنسية الثقة عن حكومته ب312 صوت ضد 268 صوت، وبقيت فرنسا بضعة أيام بدون حكومة، ثم عهد رئيس الجمهورية الفرنسية" روني كوتي- Rouné coty إلى "إدغار فور-Edgar faure" بتشكيل الحكومة الجديدة.[4]

---

[1] احسن بومالي :**إستراتجية الثورة في مرحلتها الأولى** ، المرجع السابق ، ص 194.

[2] عقيلة ضيف الله : التنظيم السياسي الاداري في الجزائر 1954- 1962، **أطروحة دكتوراه**، تحت إشراف عمار بوحوش ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر- 1995، ص 163.

[3] أحسن برمالي: نفسه ، ص 194-195-196.

2- الإصلاحات السياسية في عهد" إدغار فور":

أعلن" إدغار فور" عن تشكيل حكومته يوم 24 فيفري 1955 وهذا بعد حصوله على موافقة أعضاء لمجلس الوطني الفرنسي على برنامج حكومته،[1] وقد أبقى هذا الأخير على" جاك سوستيل" كحاكم عام للجزائر والذي أكّد في خطاب له أمام المجلس الجزائري بتاريخ 23 فيفري 1955مسك فرنسا بالجزائر، وأنّها لن تتخلى عنها إلاّ كما تتخلى عن المقاطعة البرروطانية،[2] وغيرها من بلاد فرنسا، كما أعلن عن نيته في تطبيق قانون 20 سبتبر 1947،[3] فقام بعدة زيارات وتفقدات ميدانية لنواحي منطقة الشرق الجزائري التي تتمركز فيها الثورة واطّلع على أحوال البلاد وما تعانيه من تخلف وفقر شديدين، وقد صرّح قائلا:" إنّ هذه المنطقة تشهد تزايداً ملحوظاً في عدد السكان والأرض لا تكفي لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية، ويعني هذا أن الثورة سببها الفقر فعلى الجيش الفرنسي أن لا يقوم بعمليات القتل، وإنّما بعمليات سلمية أي يكسب ثقة الشعب خصوصا في المناطق التي لم تشتعل فيها الثورة بعد، وكسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية واقتصادية واجتماعية"[4]

وبدأ" سوستيل" بالفعل بتطبيق برنامجه الجديد الرامي إلى الإصلاحات كما يدعي فشرع يوزع كميات كبيرة من القمح والحبوب على سكان المناطق الفقيرة، وخاصة التي لم تصلها الثورة بعد،في محاولة لشراء ضمائرهم وعزلهم عن الثورة، بل وعد سكانها بجعلهم يعيشون في مستوى سكان القرى الفرنسية وطمأنهم بأنه بإمكانه أن يجعل من الجزائر قطعة من فرنسا حقيقية.[5]

وعندما لاحظ" سوستيل" أن الجماهير الجزائرية بدأت تتبنى الثورة التحريرية قام بمحاولة جديدة، وهي عبارة عن مشروع إصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحياة ويشتمل على عشرة نقاط.

---

(1) محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 103.

(2) بريطاني: (la bretagne) هي منظمة مكونة من أربع ولايات، تقع غرب فرنسا، كانت دولة مستقلة انضمت الى فرنسا في عهد فرانسوا الأول في عام 1532.

(3) عقيلة ضيف الله: ا لمرجع السابق، ص 167.

(4) المتحف الوطني للمجاهد : " 20 أوت 1955"، **أول نوفمبر**، الصادرة بالجزائر، عدد 23، 1977/08/01، ص 26.

(5) نفسه ص 26.

يمكن تلخيصها في الآتي:[1]

1- تقسيم إداري جديد يتمثل في إنشاء عمالات ودوائر جديدة وفي اعتقاد "جاك سوستيل" أن هذا الإجراء سيسهل عملية المراقبة ويضبط تحركات المواطنين.

2- مكننة الفلاحة قصد شد الجزائريين إلى الأرض ومنعهم من الإلتحاق بصفوف الثورة.

3- توسيع الصناعات الخفيفة قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل وبالتالي امتصاص طوابير العاطلين عن العمل قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.

4-إلغاء البلديات المختلطة قصد إيجاد الإنسجام الإداري ومن أجل الاستجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.

5- فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وهذا استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بتا جمعية العلماء المسلمين.

6- تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات السياسية الوطنية في الجزائر.

7- محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية.

8- فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المستوطنين الأوربيين.

9- تمكين الفرنسيين المسلمين(الجزائريين) من الإلتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبق ذلك السلك حكراً على المستوطنين الأوربيين وحتى تحظى الشروط الضرورية لخلق "قوة ثالثة" تستفيد من خدمات الإدارة الفرنسية وترفض الإلتحاق بركب الثورة.

10- مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الإجتماعية التي من شأنها أن توفر جواً من الإرتياح والرضا لدى أغلبية سكان الجزائر

---

[1] أنظر:

- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 110-111.
- الأخضر الجودي بو الطمين : المرجع السابق ، ص 38.
- احسن بومالي: المرجع السابق ، ص 199-200.

تلك هي أهم نقاط برنامج "جاك سوستيل"، وعند التأمل فيها جيدا يلاحظ الباحث أن هذا البرنامج لا يختلف في جوهره كثيرا عن البرامج التي سبقته بدءاً بمشروع "بلوم فيوليت" وانتهاءا بقانون الجزائر 1947، غير أن الشيء الذي كمم أفواه المستوطنين الأوربيين وجعلهم يقبلون بهذا المشروع "الإصلاحي" هو تصعيد الثورة وإشعال نارها في كل مكان ،خاصة وأن أمنيتها الوحيدة قد أصبحت تتمثل في العودة إلى ما قبل نوفمبر 1954 وإرجاع الأمن والسلام المفقودين.[1]

وفي إجتماع مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 15 جوان 1955 أوضح الحاكم العام "جاك سوستيل" عند عرض مشروع برنامجه الإصلاحي على أعضائه أن هذا المشروع سيطبق على المناطق المحرومة بداية، كما اشترط أن يسبق تطبيقه قانون " حالة الطوارئ" في كافة أنحاء الجزائر ومن أجل تحقيق كل ذلك، طالب الحكومة الفرنسية بمساعدات مالية، وقد انتهى ذلك الإجتماع بالمصادقة على برنامج "سوستيل".[2]

والحقيقة أن قانون" حالة الطوارئ" هو أخطر إجراء قانوني جديد اتخذته السلطات الفرنسية تجنباً للّجوء إلى حالة الحصار، التي تدعوا إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب، أو عندما يتمرد الجيش،[3] وقد صادق على هذا القانون أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية في 1 نوفمبر 1955 بـ379 صوت ضد 219 صوتا، وينصّ هذا القانون على ما يلي:[4]

1- حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل التنقل.
2- حظر إقامة أي شخص غير مرغوب فيه.
3- الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص.
4- حظر الاجتماعات العامة.
5- إجراء التفتيشات في المنازل ليلاً ونهاراً.
6- إمكان غلق المقاهي وقاعات السنما والمسارح
7- فرض الرقابة على الصحف والمنشورات والروايات.
8- تشريد السكان.

---

(1) عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 171.

(2) احسن بومالي: **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى**، المرجع السابق، ص 202.

(3) محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص 23.

(4) أحسن برمالي: نفسه، ص 162-163.

9- الأمر بتسليم السكان سائر الأسلحة للحكومة (أسلحة الصيد)

10- المحاكم العسكرية تتولى المحاكمات بدل المحاكم المدنية.

وقد أدخل قانون "حالة الطوارئ" حيز التنفيذ ابتداء من 3 أفريل 1955، والذي كان بطلب من الحاكم العام "جاك سوستيل".

وفي اجتماع للبرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1955 حاول رئيس الحكومة الفرنسي "ادغار فور"، أن يبرر الإجراء الذي اتخذه مجلس الوزراء فركز في البداية على المجهودات الكبيرة المبذولة على الصعيد العسكري من أجل إخماد نار الثورة، ثم أوضح بعد ذلك التدابير الجديدة المتخذة والخاصة بإعادة تنظيم القطر الجزائري إدارياً وإدراج إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة قصد القضاء على الثورة.[1]

ذلك هو برنامج "جاك سوستيل" وتلك هي بنوده، ولعل المهم هنا ليس هو البرامج نفسه ولكن تنفيذه. فماذا كانت إذا النتيجة من ذلك البرنامج؟

والواقع أنه لم تنفذ منه أية نقطة، ذلك أن "جاك سوستيل" قد أصرّ على تطبيق سياسة الادماج مثله مثل من سبقه من حكام الجزائر فالمتفحص جيداً للبنود الواردة في برنامجه يمكنه أن يلاحظ أن هذا البرنامج يخفي في طياته مخططا رسم بدقة، يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، فتأخذ أولا صفة تابع ثم تتدرج نحو الدمج والذوبان داخل الإطار الفرنسي.[2]

ثم إن سياسة الإدماج التي حاول "سوستيل" تطبيقها في الجزائر اصطدمت بأرض الواقع في فرنسا وفي الجزائر وتحولت إلى جثة هامدة، لأن السياسيين في فرنسا رفضوا فكرة دمج الجزائر في فرنسا لسبب واحد فقط وهو أن الاندماج يعني في نظرهم إعطاء حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي لـ8 ملايين مسلم، وهذا يعني خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها، وفرض قيمهم ونفوذهم على الفرنسيين ثم إن الأوربيين في الجزائر ضد سياسة الإندماج لأنها تعني المساواة بينهم وبين المسلمين وزوال الامتيازات التي يتمتعون بها منذ أيام الإحتلال الفرنسي للجزائر.[3]

---

(1) احسن بومالي: المرجع السابق، ص 202-203.

(2) عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 172.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 412.

وكانت هجومات 20 اوت 1955 التي نظمها القائد المحنك زيغود يوسف بمثابة الضربة القاضية لسياسة "سوستيل" الإندماجية.[1]

مما أجبره إلى إعادة النظر في سياسته، وانضم بصفة علنية إلى صف المستوطنين الأوربيين وقوات الجيش الفرنسي، وأصبح شغله الشاغل هو تسخير كل الوسائل المتوفرة من أجل القضاء على الثورة وإخضاع الثوار للسلطات الفرنسية بالقوة،[2] إلى جانب ذلك كانت الإدارة الفرنسية تفكر أيضا في إحداث إصلاحات سياسية إدارية برفع شعار سياسة الإمتزاج والتي لخص فحواها "ادغار فور" –رئيس مجلس الوزراء الفرنسي–يوم 25 سبتمبر 1955 بقوله:" ليس هناك من اختيار نسعى إليه، وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا... إنّ هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر".[3] وتطبيقا لهذا قام الحاكم العام "جاك سوستيل" بتحضير مشروع إصلاحي وقدمه للمجلس الجزائري والموافقة عليه في سبتمبر1955، وقد ركز في ذلك المشروع على دمج الجزائر في فرنسا وإلحاقها بها، وذلك عن طريق التطبيق الفعلي لقانون 20 سبتمبر 1947، ويمكن حصر الاقتراحات التي تضمنها المشروع في النقاط التالية:

1- إلغاء نظام البلديات المختلطة.
2- فصل الدين الإسلامي عن الدولة.
3- تنظيم تعليم اللغة العربية.
4- رفع عدد المسلمين الجزائريين من حيث الوظائف العامة في مدة أقصاها خمسة أعوام إلى نسبة 50%.
5- إصلاح الجهاز الإداري في الولاية العامة.
6- تعيين خمس نواب عمالة من المسلمين الجزائريين بعمالة عنابه الجديدة.
7- إصلاح النظام العقاري ومنح المسلمين الجزائريين حق التملك.[4]
8- إصلاح نظام الخماسة.
9- إحداث صندوق القروض الفلاحة.
10-تخصيص 15 مليار من الفرنكات القديمة للتجهيز الصّناعي في الجزائر.[1]

---

[1] محمد عباس: **ثوار عظماء** ، مطبعة دحلب ، الجزائر، 1991، ص 249.

[2] مصطفى طلاس و بسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982، ص 37.

وكان "جاك سوستيل" يعتقد أن إحداث بعض الإصلاحات الإجتماعية الإقتصادية ومنح الجزائريين بعض الحقوق السياسية، سيكون كافيا لعزل الثورة والقائمين بها عن الشعب، وبالتالي القضاء عن الثورة نهائيا. وأعتمد في حساباته على مجموعة من النواب الممثلين للمسلمين الجزائريين بالمجلس الجزائري التي أطلق عليها مجموعة المعتدلين وبالضبط على فرحات عباس وأتباعه.[2]

إلاّ أنّ جبهة التحرير الوطني تفطنت لهذه المناورة وقامت بتوجيه إنذارات لهؤلاء النواب، والتي قامت بدورها بتحرير وثيقة أصدروها في شكل لائحة أصبحت تعرف فيما بعد بلائحة "مجموعة 61"،وذلك في 26 مارس 1956،[3] وقد تمحورت حول ما يلي:[4]

1- وقف العمليات العسكرية.

2- إلغاء قانون حالة الطوارئ ومبدأ المسؤولية الجماعية.

3- إطلاق سراح المساجين.

4- التفاوض مع المحاربين.

5- التنديد بسياسة الإدماج التي تجاوزها الزمن.

ونزلت هذه اللائحة كالصاعقة على رأس "جاك سوستيل" الذي كان يعلق آمالاً كبيرة على تلك المجموعة من النواب، فقرر رفع الجلسة وتأجيل تلك الدورة إلى وقت لاحق.

وفي شهرأكتوبر1955 قررت الجمعية الوطنية الفرنسية طرح القضية الجزائرية للمناقشة، واتّضح من خلال تدخلات النواب التي كانت متقاربة جداً أن سياسة الإدماج التي بقي "جاك سوستيل" يدعو إليها ويدافع عنها قد تجاوزها الزمن، وبالتالي لابد من البحث عن سياسة جديدة تتماشى والوضع الجديد السائد في الجزائر،[5] وأكّد رئيس الحكومة الفرنسية "إدغار فور" أن سياسة المزج هي عبارة عن حل وسط بين الإنفصال والإندماج.

((1) احسن بومالي: المرجع السابق ، ص 264-265.

(2) محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص 42-43.

(3) احسن بومالي: المرجع السابق ، ص 264-265.

(3)

(4) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 161.

وقدم مجموعة من الإقتراحات تمثلت فيما يلي:[1]

1- إقرار سياسة جديدة تحول دون الإنفصال.

2- المصادقة على برنامج الإصلاح الذي اقترحه "جاك سوستيل"

3- الموافقة على إيجاد إصلاحات عقارية وإدارية.

4- اتخاذ قرار بشأن الإصلاحات السياسية المقبلة كحرية الإنتخابات ونزاهتها وتنقيح بعض الفقرات من دستور 1947 الخاص بالجزائر.

أما وزير الداخلية "بورجيس مونوري" فقد قام بعرض برنامج "جاك سوستيل" "الإصلاحي" وحثّ النواب على المصادقة عليه.

وفي شهر نوفمبر 1955 قرر "جاك سوستيل" عقد الدورة العادية للمجلس الجزائري للنظر في مشروع الإصلاحات، لكن "مجموعة 61 " أعلنت عشية انعقاد تلك الدورة عن معارضتها لمشروع "جاك سوستيل" وسياسة الإدماج التي يدعو إليها.[2]

وفي الأخير نستنتج من خلال المشروع السياسي "الإصلاحي" الذي جاء به "جاك سوستيل" ما هو في الحقيقة إلاّ مناورة جديدة هدف من خلالها إضعاف الثورة عن طريق عزل الجماهير الشعبية عنها، ولم تكن تهدف إلى تحسين ظروف المسلمين الجزائريين بل كانت عبارة عن إصلاحات صورية هدفها الأساسي هو دمج الجزائر بفرنسا والإبقاء عليها كجزء لا يتجزأ من فرنسا، فلم تطبق على أرض الواقع بل بقيت حبراً على ورق، ولم يرى لها الشعب الجزائري نوراً في حياته.

وقد انهارت سياسة" سوستيل" في الجزائر بسقوط حكومة "ادغار فور" في جانفي 1956على إثر الإنتخابات التشريعية التي فاز بها الحزب الإشتراكي بزعامة "غي مولي– GUY MOLLET "، الذي قام بعزل "سوستيل" من منصبه وتعيين الجنرال "كاترو –CATROUX "في 2 فيفري 1956، لكن نتيجة المعارضة الشديدة للمستوطنين قام بتعيين حاكم عام جديد للجزائر "روبير لاكوست ROBER-LACOSTE "، وقدم "لاكوست" إلى الجزائر في 10 فيفري 1956 لتولي مهامه، وتنصيبه من طرف رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي"، وقد وصف بعض الكتاب الفرنسيين يوم 6 فيفري 1956 بأنّه يعتبر يوم استسلام وانقلاب خطير في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا[3]

---

(1) احسن بومالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى**، المرجع السابق، ص 263-264.

(2) نفسه، ص 265.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 415-416.

3- الإصلاحات السياسية في عهد "غي مولي":

مواكبة للمجهود العسكري الذي كانت تقوم به القوات الإستعمارية للقضاء على الثورة بادرت الحكومة الفرنسية برئاسة "غي مولي" بمعية الوالي العام للجزائر "روبير لاكوست" باستكمال مشوار الإصلاحات الإجتماعية والاقتصادية التي شرع فيها رئيس الحكومة السابق "منديس فرانس" مع واليه العام بالجزائر "جاك سوستيل" بغرض تهدئة الأوضاع، عن طريق إقامة سياسة الإدماج والمساواة بين سكان الجزائر، وقد صرح "غي مولي" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية:" ... كذلك سوف لن نتأخر في القيام بالإجراءات العاجلة الضرورية في المجال الإقتصادي والإجتماعي خاصة العمل على تطوير ترقية الأشغال العمومية والتوزيع المنتظم للمواد الغذائية والمنسوجات بهدف مكافحة الفقر، وكذلك تعلق الحكومة أهمية كبرى على تحقيق الإصلاح الزراعي".[1]

وقد اعتمد "غي مولي" على "روبير لاكوست" في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية الإدارية، ذلك لأن منصبه كوزير مقيم مكلف بالشؤون الجزائرية يمنحه صلاحيات واسعة تمكنه من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتهدئة الوضع وامتصاص غضب الشعب الجزائري الثائر. وحسب النصوص التشريعية للسلطات الخاصة التي أقرها البرلمان الفرنسي يوم 12 مارس 1956 بـ "455 " صوت ضد "76" صوت، فقد أصبح من حق حكومة "غي مولي" أن تسير الجزائر بمراسيم حكومية، وذلك في ميادين استصلاح الأراضي، التوسع الاقتصادي، القروض الزراعية، التوظيف الرواتب، التصنيع وإعادة تنظيم هياكل المصالح الحكومية،كما وافق البرلمان على تطبيق القوانين الجاري بها العمل في فرنسا على الجزائر، وتعديلها إذا اقتضى الأمر.[2]

---

[1] بسام العسلي: **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 1984، ص 49.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 421.

وفي إطار هذه القوانين قررت حكومة "غي مولي" إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 أفريل 1956 بعد إستقالة معظم النوب الجزائريين به، والتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية، كما قررت حكومة "غي مولي" أن تنتهج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاث محاور رئيسية وهي:[1]

1- وقف إطلاق النار.

2- إجراء إنتخابات في نظام موحد للمسلمين والأوربيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار.

3- إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر.

قوبل هذا المشروع بالرفض القاطع من قبل المستوطنين الأوربيين كونه يساوي بينهم وبين المسلمين، وذلك يعني سيطرة أبناء البلد الأصليين على جميع المؤسسات السياسية المنتخبة.[2]

كما رفضته جبهة التحرير الوطني وأعلنت أنّ الحل الوحيد يتمثل في تحقيق الأمور التالية:

1- أن تعلن فرنسا رسميا اعترافها باستقلال الجزائر.

2- أن تعلن عفواً عاما وتطلق سراح جميع المساجين والمبعدين السياسيين.

3- أن توقف جميع العمليات الحربية التي يقوم بها الجيش الفرنسي.

4- أن تتألف حكومة جزائرية للتفاوض على أساس الاستقلال وعندئذ يمكن أن يسود السلام بين فرنسا والجزائر وتتوطد العلاقات على أساس من احترام سيادة الطرفين.[3]

وبذلك فشل مشروع "الإصلاحات" السياسية التي اقترحته حكومة "غي مولي" الإشتراكية لأنّ الأوربيين رفضوه والمسلمين اعتبروه لاغياً، لأنه لا يستجيب لرغباتهم وطموحاتهم في الحصول على الإستقلال التام لبلدهم.[4]

أمام هذا عمد "لاكوست" إلى إعداد مشروع قانون ،و الذي يمثل في نظر حكومة "غي مولي" الحل المعجزة والنهائي للمشكلة الجزائرية تحت إسم "قانون الإطار- la loi cadre"،[5] والذي ينص على الآتي:

1- نظام انتخابي موحد يضمن حماية حقوق الأقليات.

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 421.

[2] نفسه، ص 422.

[3] يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20**، المرجع السابق، ص ص 270-271.

[4] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 227.

[5] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**: المرجع السابق، ص 275.

2- قيام فرنسا بدور الوسيط أو الحكم بين الأوربيين والمسلمين.

3- تقسيم الجزائر إلى عدة مناطق تتمتع بالحكم المحلي، وكلها تخضع لمجلس فدرالي وسلطة تنفيذية تشتغل تحت سيادة فرنسا التي تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية.[1]

وهذا يعني تقسيم الشعب الجزائري و تفتيت وحدته وخلق عنصرية طائفية تنخر جسمه وتصبح دوماً بمثابة السكين في ظهره، وفي نفس الوقت ربط مصير الجزائر بفرنسا إلى الأبد في اتحاد فدرالي مزعوم يكون النفوذ فيها للأوربيين باستمرار.

وكان من الطبيعي أن ترفضه جبهة التحرير بشدة، وبذلك اضطر "غي مولي" أن يدخل عليه تعديلاً جديداً، علّه يصلح أن يكون أساسا لإجراء المفاوضات مع الجبهة، والوصول معها إلى عقد الهدنة وإنهاء الحرب، ويتمثل هذا المشروع المعدل في الأسس التالية:[2]

1- إعطاء الجزائريين نوعا من الإستقلال الداخلي الكامل.

2- منح الجزائريين برلمانا وحكومة وطنية مع تقسيمها إلى عدة مناطق لامركزية لكل منها إدارة ومجلس نيابي.

3- تكوين مجلس عام تمثل فيه كل هذه المناطق.

4- تخصص للأوربيين مناطق خاصة بهم يستقلون بها وحدهم، وهذا يعني الإسرار على تحقيق فكرة التقسيم ومنح الأوربيين امتيازات خاصة تجعلهم أسياد هذه البلاد إلى الأبد.

ومن الطبيعي جداً كذلك أن ترفض جبهة التحرير الوطني مثل هذا العرض السخيف الذي تجاوزته الأحداث وتخطته، إذ من المستحيل أن تعود الثورة إلى الوراء وتقبل بالإصلاحات في الوقت الذي صمّم فيه الشعب الجزائري على التحرر وتحطيم القيود والأغلال الإستعمارية.[3]

وهكذا تكون حكومة "غي مولي" قد فشلت في إحداث أي تغيير يمكن أن يهدئ الوضع ويضع حداّ لحرب الجزائر التي أرهقت السلطات الفرنسية سياسياً واقتصادياً، فسقطت حكومة "غي مولي" في 21 ماي 1957 بـ "250" صوت ضد"213"صوت.[4]

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 422.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 272.

[3] نفسه، ص 273.

[4] عمار بوحوش: نفسه، ص 425.

4- الإصلاحات السياسية على عهد حكومة "بورجيس مونوري":

بعد سقوط حكومة "غي مولي" قرر رئيس الجمهورية الفرنسي"روني كوتي– René Coty " تكليف "بورجيس مونوري– Bourges Maunoury "بتشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة، والتي حصلت على ثقة المجلس الوطني الفرنسي يوم 12 جوان 1957 بـ"240"صوت ضد " 194" صوت. وكان "بورجيس مونوري" يشغل منصب وزير الدفاع في عهد حكومة "غي مولي"، وكانت سياسته استمرارا لسياسة الحكومة السابقة، حيث أبقى الحاكم العام بالجزائر "روبير لاكوست"، وقام بتعيين "أندري موريس– André Morice "وزير الدفاع و"ماكس لوجون –Max Lejeune "وزيراً جديداً للصحراء، وهكذا فإنّ هذا الثالوث المكون من الشخصيات بورجيس مونوري، ماكس لوجون و روبير لاكوست، هي التي كانت تمثل الإتجاهات المؤيدة للأوربيين في الجزائر، وفكرة اعتبار الجزائر جزءاً لا يتجزء من التراب الفرنسي.[1]

وفي هذا الإطار قام الحاكم العام "روبير لاكوست" بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الإصلاحي المتمثل في "قانون الإطار–La Loi Cadre " أمام أعضاء البرلمان الفرنسي، وكان متجمسا جداً لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في الجزائر، وحاول الدفاع عنه بهدف إقناع الأعضاء على المصادقة عليه.[2]

لكن هذه الحكومة اليمينية التي كانت تعمل بقصد إدخال إصلاحات سياسية تستجيب لرغبات الأوربيين سقطت يوم 30 سبتمبر 1957، بمجرد أنّها اقترحت على الأوربيين في الجزائر، تغيير نظام الحكم في الجزائر، وإقامة برلمان محلي يعمل في إطار السيادة الفرنسية، وذلك بأغلبية"279 "صوت ضد "253" صوت، وقد ساهم في الإطاحة بحكومة "مونوري" جاك سوستيل النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي، الذي اعتبر قوانين الإصلاح السياسي في الجزائر" la loi cadre" مجحفة بحقوق الأوربيين، وتمنح للمسلمين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح على الجزائر. كما أنّ الشيوعيين صوتوا ضد الحكومة، لأن الإصلاحات السياسية تافهة وبالية، ولا تستجيب لرغبات الثوار الجزائريين.[3]

والواقع أنّ سقوط حكومة "بورجيس مونوري" التي تعد أكبر دليل على قوة المستوطنين الأوربيين وسعة سلطانهم وتحكمهم في السياسة الفرنسية، قد أغرقت الجمهورية الفرنسية مرة أخرى في أزمة

«[1]عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 426.

سياسية، تركتها بدون حكومة لمدة 35 يوم، ظهرت خلالها محاولات فاشلة قادتها شخصيات ذات انتماءات سياسية وعقائدية مختلفة.[1]

5- الإصلاحات السياسية على عهد حكومة" فليكس غايار":

بعد سقوط حكومة" بورجوس مونوري" في 30 سبتمبر 1957، وبقاء الجمهورية الفرنسية الرابعة بدون حكومة عدة أسابيع، عهد رئيس الجمهورية الفرنسية "روني كوتي" لـ"فليكس غايار– Felix Gaillard"، وزير المالية في الحكومة السابقة بتشكيل الحكومة الجديدة، وأمام إزدياد نفوذ الجيش وتحكمه في السياسة من جهة، ونفوذ المستوطنين الأوربيين من جهة أخرى، اتفق قادة الأحزاب السياسية في فرنسا على التنسيق فيما بينهم حول تشكيل حكومة فرنسية قادرة على إدخال إصلاحات سياسية تحقق طموحات المستوطنين والأوربيين من ناحية، وتخلق قوة ثالثة من بين المسلمين الجزائريين، تتقبل تلك الإصلاحات وترضى بالإبقاء على فكرة الجزائر فرنسية من ناحية أخرى.[2]

وهكذا نالت حكومة" لاغايار" ثقة النواب الفرنسيين في 5 نوفمبر 1957 الذي أصرّ على متابعة تلك السياسة التقليدية المتعصبة اتجاه القضية الجزائرية، وقدم نفس مشروع القانون الإطاري مع إدخال بعض التعديلات إلى البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه يوم 29 نوفمبر 1957 بأغلبية" 269 "صوت ضد" 200 " صوت ، وأصبح يعرف بـ"قانون الإطار الجديد–La loi nouvelle cadre " [3] وتتلخص خطوطه العامة فيما يلي:[4]

- تعلن المادة الأولى منه بأنّ الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية، وبهذه المادة فقد المشروع كل أهميته.
- تقسيم الجزائر إلى عدة مقاطعات تتمتع بإدارة ذاتية ومستقلة وصلاحيات داخلية واسعة.
- فرض تمثيل الأقليات في مختلف المجالس الإقليمية مع إهمال التنصيص على نظامها الإنتخابي ونوعيته وطريقته.
- توحيد الدوائر الإنتخابية التشريعية والمحلية بالجزائر في غرفة واحدة.
- إقامة هيئة فدرالية في الجزائر تتمتع بإدارة ذاتية تتولى التنسيق بين مختلف الأقاليم في الميدان الإجتماعي والمالي والفلاح والإقتصادي.

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 426-427.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 274-275.

- تحكيم الجمهورية الفرنسية في كل الخلافات بواسطة وزيرها المقيم بالجزائر "روبير لاكوست" وبواسطة محكمة في باريس تكون أحكامها غير قابلة للإستئناف، ومعظم أعضاؤها من الفرنسيين.
- إقامة جمعيات إقليمية ذات سلطة تشريعية في الأمور الداخلية.

وبما أن تطبيق نظام الفرقة الواحدة في الإنتخابات سيؤدى حتماً إلى حصول الجزائريين على أغلبية المقاعد في هذه الجمعيات الإقليمية، فقد نصّ القانون على أن يكون لكل إقليم مجلس أعلى بمثابة مجلس شيوخ، يتألف مناصفة بين الأوربيين والجزائريين ويعرف بإسم مجلس الطوائف،مما يؤكد حرص المشروع على إبقاء الإمتيازات للأوربيين، ويتولى الوزير المقيم "روبير لاكوست" تعيين أعضاء مجالس الطوائف، ويكون لكل إقليم حكومة مسؤولة أمام البرلمان عن تنفيذ قراراتها، لكن لبس له الحق في إسقاطها، لأن الحاكم العام هو الذي يعينها وهو الذي له الحق في إسقاطها أو إبقائها.[1]

ذلك هو محتوى القانون الإطاري، ومن خلاله يتضح أنّه لم يخرج عن بقية المشاريع الفرنسية السابقة قبل الثورة، التي تهدف إلى إدماج الجزائر في فرنسا عملياً بعد أن كان ذلك قانونيا وتشريعيا وتحقيق المزيد من الإمتيازات العنصرية والتفوق الطائفي للجالية الأوربية في الجزائر.

ولكن هذا القانون لم يطبق ولم يكن هناك أي إنسان مقتنع بمحتواه فالأوربيون حقدوا على "روبير لاكوست" وتحركوا للعمل ضده، والإطاحة بالجمهورية الفرنسية الرابعة، لأن هذا القانون سمح للمسلمين أن يحصلوا على المساواة في التمثيل النيابي مع الأوربيين، وقادة جبهة التحرير رفضوه لأنّه ينص على بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا.[2]

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 275.
[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 427.

6- التوظيف السياسي للمكاتب الإدارية"LA SAS":

لقد تقرر في 26 سبتمبر 1955 أي عقب هجوم 20 أوت 1955 إنشاء أقسام إدارية متخصصة(sas)[1] بكل أنحاء القطر الجزائري،وهي عبارة عن مكاتب متخصصة في إدارة وتسيير شؤون الجزائريين بالأرياف الجزائرية، وقد تم استقدام ضباط عسكريين فرنسيين لتولي إدارتها،[2] ومعظمهم ممن تدرب في مدرسة الماريشال" ليوتي" بالمغرب الأقصى، وتخصصوا في دراسة فنون ووسائل الإتصال بالسكان وعادات وتقاليد المجتمع الريفي، وهم متخصصون في علم النفس والجوسسة ويتكلمون اللغة العربية الفصحى والدارجة، مما سهل عليهم الإتصال والتعامل مع الشعب الجزائري، ويأتي على رأس هؤلاء الضباط الجنرال "بارلانج–Parlange"، وكان هؤلاء الضباط يحاولون دائما أن يظهروا أنفسهم في ثوب إنساني، فيتصنعون البشاشة والعطف ويبدون استعدادهم لمساعدة السكان، فيوزعون عليهم بعض المواد الغذائية ويطلبون منهم أن يعلنوا عن احتياجاتهم، حتى يوفروها لهم، ويشجعونهم على إبداء آرائهم بكل حرية، ويفتحون في وجوههم أبواب الأمل العريضة حتى ليظن البسيط الساذج منهم أنّ هؤلاء الضباط ليسو فرنسيين أبداً، وأنّهم مخلصون حقا للأهالي جاؤوا لمقاومة الظلم والطغيان، ولو كان مصدره بنو جنسهم.[3]

وفي حقيقة الأمر أن الدور الأساسي لهذه الأقسام "لصاص- **La sas** " هو الإحتكاك بالمسلمين الجزائريين في الريف والتقرب منهم بهدف الحصول على معلومات منهم حول الثورة والثوار تخدم القوات العسكرية الفرنسية، وتمكنهم من القضاء عليها، وكل ذلك تحت غطاء توفير العمل والغذاء والتعليم قصد تحسين مستوى معيشتهم.[4]

ورغم ما كان يبديه هؤلاء الضباط من مساعدة السكان، فإنّ الأهالي لم تغب عليهم مهمتهم التخريبية، ولم تنطل عليهم حيلهم وخبثهم المقنع ولذلك فشل هؤلاء الضباط في مهمتم.[5]

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 248-249.

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 191.

[3] ابفيه بريستير: **في الجزائر يتكلم السلاح نظال شعب من أجل التحرير**، ت: عبد الله كحيل، بدون ط، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1989، ص 184.

المبحث الثاني: المفاوضات السرية بين الإدارة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني.

لقد كان موقف فرنسا من قيام الثورة هو الرفض التام لإجراء أي اتصال مع من تسميهم ب"الفلاقة" و"الخارجين عن القانون" والإصرار على أنّ المفاوضات الوحيدة هي الحرب، وهذا ما صرح به" فرانسوا متيران" أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي:"إنّ المفاوضات مع هذا البلد (الجزائر) في هذا المجال ستكون الحرب". [1]وكان هذا الإصرار ناتجا عن اعتقاد الساسة الفرنسيين بأنّ ما حصل في الجزائر ليس إلاّ حوادث عارضة سرعان ما يقضي عليها بمنطق القوة والعنف مثلما قضي على حوادث مثلها في السنوات الماضية بالجزائر وغيرها، لكن هذا الإصرار وذلك المنطق سرعان ما اصطدم بالواقع المرير واكتشف الساسة الفرنسيون أن الأمور لم تكن مجرد حوادث عابرة وإنّما هي ثورة أصيلة هادفة تسعى إلى تحطيم القيود الإستعمارية وتحرير الشعب من العبودية والإستغلال، وهذا ما دفع بفرنسا إلى طرق باب المفاوضات.[2]

1- محاولة جس النبض:

كان أول اتصال مباشر بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني في جانفي 1956، عندما اتصل أستاذ الأدب الفرنسي بجامعة الجزائر" أندري ماندوز– André Mandouze " بـ"عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" ممثلي الجبهة للتعرف على موقف جبهة التحرير الوطني، ثم انتقل الأستاذ "ماندوز" إلى باريس ليبلغ "منديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسي استعداد الجزائريين للتفاوض على أساس الإعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والإستقلال.[3]

وبعد مدة من هذا الإتصال اجتمع "شارلي فيني– Charles Vienney "و"روني ستيب– René Stible" بعبان رمضان، فأكّد لهم ما قاله الأستاذ "أندري ماندوز" من أن جبهة التحرير على استعداد دائم للتفاوض على قاعدة الإستقلال،كما أكد استعدادها لأن توجه وفداً إلى باريس يتألف من عبان رمضان، وزيغود يوسف ومصطفى بن بولعيد وأربعة آخرين من أعضائها خارج الجزائر للإجتماع بالممثلين الفرنسيين المعتمدين رسميا من الحكومة الفرنسية بالشروط التالية:[4]

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 110.

(2) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 319.

(3) بن يوسف بن خدة: " قصة المفاوضات مع الجزائر"، **أول نوفمبر**، عدد خاص، 1987، ص 31.

(4) يحي بوعزيز: نفسه ، ص 320.

1- أن تطّلع جبهة التحرير الوطني مسبقاً على أسماء أعضاء الوفد الفرنسي لتتأكد مما إذا كانت لهم الصلاحيات التي تخول لهم إبرام ما قد يتوصلون إليه من إتفاق.

2- أن تضمن الحكومة الفرنسية أمن أعضاء جبهة التحرير.

3- أن تمنح لهم جوازات مرور تمكنهم من الخروج والعودة إلى الجزائر دون التعرض لأي خطر فيما إذا فشلت المفاوضات.

غير أن حكومة "غي مولي "لم تذهب بعيداً في هذه المفاوضات، لأنها كانت تسعى من وراء هذه الإتصالات جسّ النبض والتعرف على هوية هؤلاء الثوار الذين تجرؤا وحملوا السلاح ضد فرنسا من جهة، والتعرف على مطالبهم وأهدافهم من جهة أخرى،[1] بينما جبهة التحرير الوطني كانت جديّة في عرضها، ومستعدة للتفاوض على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، وهذا ما تضمنه بيان أول نوفمبر.

ونظراً لتباعد وجهات نظر الطرفين توقفت هذه المحاولات الأولى عند هذا الحد.[2]

2- الإتصالات السرية الشبه رسمية:

2-1- **في القاهرة:** في 5 مارس 1956 جرى لقاء غير مباشر بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني عن طريق الرئيس جمال عبد الناصر كونه كان يعتبره الفرنسيون مفتاح المشكل الجزائري، حيث اقترح الوزير الفرنسي "كريستيان بينو- Christian Pineau "على الرئيس المصري القيام بإجراء مفاوضات سرية مع جبهة التحرير الوطني،[3] وعلى أثرها تم تكليف "جورج قورس- Georges Gorse "من قبل غي مولي إلى نقل إقتراحات رئيس الحكومة الفرنسية إلى رجال القاهرة والمتمثلة في:

- منح إستقلالية واسعة في تسيير الشؤون الجزائرية.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- ضمان حماية عناصر جبهة التحرير الوطني.
- تنظيم إنتخابات حرة.
- إجراء مفاوضات مع ممثلي المنتخبين.

---

(1) عما قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، بدون ط، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 186.

(2) يحي بوعزيز:المرجع السابق ، ص 321.

إثر الإطلاع على هذه الإقتراحات من طرف الوفد الممثل لجبهة التحرير الوطني: أحمد بن بلة،محمد خيضر، حسين آيت أحمد، رفضت هذه الإقتراحات،[1] وذكر خيضر أحد قادة الجبهة بأنّ المتحدثين الجزائريين لن يكونوا إلاّ الذين تعينهم الجبهة، وهذه الأخيرة لن تقبل بإجراء مفاوضات مع فرنسا، إلاّ بعد أن تتبنى فرنسا مبدأ إقامة دولة جزائرية تتمتع بكل مقومات السيادة، أما وقف القتال فيتم بعد الإعلان الصريح من فرنسا الذي يعترف باستقلال الجزائر، عقب ذلك يمكن إنتخاب برلمان جزائري بإمكانه تشكيل حكومة مؤهلة لإجراء مفاوضات حول الإتفاقيات الفرنسية الجزائرية المستقبلية و لن تتم إلاّ بعد إستشارة قادة الثورة في الداخل، واشترط على فرنسا ضمان سلامة أعضاء الوفد الخارجي الذين سيتنقلون إلى معاقل الثورة بنية استشارتهم[2]

وفي اللقائين الأخيرين في يومي 20-21 أفريل وفي يومي 30 أفريل و1 ماي 1956 أبلغ "جوزيف بيغارا" مندوب الجبهة "محمد خيضر" بأن غي مولي ولاكوست متفقان على تسليم جوازي المرور لعضوي الجبهة ولكنهما لا يضمنان أمنهما وسلامتهما، بدعوى أن مصالح الأمن الفرنسية غير مطلعة على هذه الإتصالات، فأدركت الجبهة أن هذه الإتصالات ليس الغرض منها إلاّ تمضية الوقت وأن الفرنسيين يهدفون إلى تمييع الموقف أكثر من أي شيء آخر، فتوقفت المحادثات مدة من الزمن.[3]

2-2- في بلغراد:

كان هذا اللقاء في يوم 25 جويلية 1956عن طريق رئيس يوغزلافيا "جوزيف بروز تيتو"، والذي تم بين السيدين "محمد يزيد" والدكتور" أحمد فرنسيس" من جبهة التحرير الوطني،[4] و "بييركومين" نائب غي مولي في أمانة الحزب الإشتراكي، و "بيير هيربوت" من الجانب الفرنسي وعاد الوفد الفرنسي لعرض مثلث غي مولي السابق، ولكن وفد جبهة التحرير أكّد له بأن إيقاف القتال لا يمكن أن يتم إلاّ بعد الوصول إلى إتفاق سياسي يشمل جميع الجوانب الأخرى للمشكل، واقترح فوق ذلك أن يتخطى الطرفان مرحلة الإتصالات السرية، إلى مرحلة المحادثات الرسمية العلنية، غير أن ممثلي غي مولي أعلنا أن حكومتهما لا تستطيع التفاوض إلاّ مع النواب المنتخبين وفق مثلثهم، فتعثرت المحادثات وتوقفت مرة أخرى بعض الوقت.[5]

---

(1) عمار ملاح: المصدر السابق، ص 195.

(2) Redha Malek : op cit, p 23.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 321.

(4) عمار ملاح: نفسه، ص 196.

(5) يحي بوعزيز: نفسه، ص 322.

2-3- في روما:

وقد مثل فرنسا في هذا اللقاء الذي جرى بمدينة روما في الفترة الممتدة من 1 إلى غاية 5 سبتمبر 1956 "بيير كوما- Pierre Commina "رئيس الوفد وزميله "بيير هربو-Pierre Herbacé "، وكلاهما نائب لرئيس الحزب الإشتراكي الفرنسي، أما الوفد الجزائري فقد كان يقوده محمد يخضر، محمد يزيد وعبد الرحمن كيوان، وقد اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري أن تحصل الجزائر على استقلال داخلي وتكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية، لكن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري أجاب بأن أيّ قانون يتعلق بالجزائر ينبغي أن يكون هو نتيجة مفاوضات بين جبهة التحرير وفرنسا، وطالب الوفد الجزائري تقديم ضمانات سياسية للجزائريين مقابل قبولهم وقف إطلاق النار واقترحوا إنشاء حكومة إنتقالية في الجزائر، تشرف على تسيير البلاد وتنظيم الانتخابات الخاصة بتقرير المصير. وافترقا الوفدان بقصد مشاورة كبار المسؤولين في قيادة كل بلد.[1]

2-4- لقاء بلغراد الثاني:

جمع هذا اللقاء بين وفد الجزائر بقيادة "الأمين دباغين" وشارك فيه محمد خيضر والوفد الفرنسي بقيادة "بيير هيربو" وذلك في 22 سبتمبر 1956 ببلغراد، فالوفد الجزائري تأكد هذه المرة من أن هذه المفاوضات شبه الرسمية لا تجدي نفعا لأن حكومة غي مولي بقيت مصممة على انتهاج سياسة القمع واستعمال العنف ضد الثورة الجزائرية، ولذلك حاول الوفد الجزائري وضع الوفد الفرنسي أمام الأمر الواقع، فاقترح عليه إجراء مفاوضات رسمية تشارك فيها كل من المغرب وتونس في أواخر أكتوبر بمدينة تونس قصد التفاوض بشأن الإستقلال الكامل للجزائر والوصول إلى تسوية سياسية شاملة للقضية الجزائرية قبل تقرير وقف إطلاق النار.[2]

غير أن محمد يخضر مفاوض الجبهة أختطف مع بعض رفاقه في حادثة القرصنة الجوية المشهورة يوم 22 أكتوبر 1956 ،فتوقفت بسب ذلك تلك الإتصالات الشبيهة بالرسمية، خاصة وأن غي مولي بارك ذلك الإختطاف الخسيس مما يدل على تواطؤ الحكومة الفرنسية مع جيش الإحتلال في تلك العملية.[3]

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 424.

[2] جون غليسي: المرجع السابق، ص 172-173.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 323.

كما كانت هناك محاولات أخرى للتفاوض إلاّ أنّها فشلت، ومن هنا نستنتج أن فرنسا لم تكن لها نية صادقة في التفاوض الجدّي والنظر في حقيقة مطالب الشعب الجزائري، وإنّما كانت تسعى إلى جس نبض الثورة التي امتد لهيبها إلى كامل التراب الوطني، ولم يكن هدفها سوى المكر والخداع والمماطلة.

3- المعارضة الفرنسية لمسألة تدويل القضية الجزائرية:

لقد حرص قادة الثورة الجزائرية قبل الإعلان عن ثورة الفاتح نوفمبر على الإهتمام بتدويل القضية الجزائرية وجعلها مسموعة لدى الرأي العام العالمي، وهذا ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954، حيث كان من أهم الأهداف الخارجية للثورة.

وبدأ يتجسد هذا الهدف وتأخذ القضية الجزائرية طريقها إلى العالمية، مع مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ الذي انعقد في 24 أفريل 1955، بمبادرة من المجموعة الأفروآسيوية التي ناصرت قضية الشعب الجزائري بعدما أدركت عدالتها.[1]

هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلة 1955 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والصادرة من طرف 14 بلدا[2] مشاركاً في مؤتمر باندونغ، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة،[3] وقد أكّدوا على فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وأشاروا أن هذا الحق سلب من الجزائر وذكّروا بتدخل العربية السعودية والأمين العام للجامعة العربية، وأمام هذا رفض مكتب الجمعية العامة في جلسته (103) طلب التسجيل في جدول الأعمال.[4]

---

[1] عمار قليل: المرجع السابق، ص 225.

[2] هذه الدول هي: أفغنستان، العربية السعودية، برمانيا، مصر، الهند، اندونيسيا، العراق، ايران، لبنان، بكستان، سوريا، تيلاندا، اليمن ثم أضيف الى القائمة لبيريا بتاريخ 1 أوت 1955.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962**، منشورات المركز، الأبيار- الجزائر، 1998، ص 89.

[4] علي تابليت: " القضية الجزائرية أمام الامم المتحدة "، **أول نوفمبر**، العددان 156/155، 1997، ص 29.

وتابعت الجمعية العامة دراسة مسألة التسجيل في جلستها(530) طيلة شهر سبتمبر بحضور وزير الخارجية الفرنسي" أنطوان بينو– Antoine Pineau"، الذي راح يذكّر بأن الجزائر فرنسية بمقتضى مرسوم 1834[1]، وأنه لم تكن هناك دولة جزائرية إطلاقا، وأن جميع المواثيق الدولية الموقعة تقر بأنّ الجزائر فرنسية وأشار بأن الإختلافات العرقية والدينية لا تبرر الإنفصال،[2] وحذّر الجمعية العامة من اتخاذ أي قرار يؤدي حسبه إلى اضطرابات، ومما جاء في تصريحه:" إن وجهة نظر بلدي هو أن القرار الذي ستتخذونه يؤدي إلى اضطرابات وأكثر خطورة للأمم المتحدة من فرنسا ذاتها".[3] وكانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية بـ"28 "صوت ضد "27 "صوت وامتنعت 5 دول عن التصويت وعليه فقد رفضت توصية المكتب وسجلت القضية الجزائرية في جدول الأعمال في 30 سبتمبر 1955.

أمام هذا النجاح قررت فرنسا أن لا تشارك في الجمعية العامة إن طرحت القضية الجزائرية، وصرح وزير خارجيتها "بينو" أن الحكومة الفرنسية تعتبر كل ذلك باطلا ولا قيمة لكل التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن، وانسحب الوفد الفرنسي من الجمعية العامة في 1 أكتوبر 1955.[4] ولم يعد إلاّ في 25 نوفمبر 1955 عندما أجّلت مناقشة القضية الجزائرية، بدعوى أنها ستعمل على تسويتها داخليًا، ونجحت حقيقة في سحبها من جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلاّ أنها فشلت مع حلفائها في إلغائها من التسجيل نهائيا في جدول أعمال دورات الأمم المتحدة، بحيث بقيت قابلة للنقاش في أي دورة مستقبلية.[5]

---

[1] مرسوم 12 جوان 1834 يعلن أن تصبح الجزائر جزءا من الممتلكات الفرنسية.

[2] علي تابليت: المقال السابق، ص 29.

[3] عامر رخيلة ، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1954-1962**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،ص 96-97.

[4] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)**، طبعة خاصة، مركز البحث، الابيار، الجزائر، 2007، 57-58.

[5] القضية الجزائرية للمرة الثالثة، **المجاهد**، العدد 11، 1957/11/01، ص 1.

ومع مطلع 1956 واشتداد ضربات الثورة الجزائرية، سارعت فرنسا إلى منح الإستقلال للمغرب الأقصى في 2 مارس 1956 وتونس في 25 مارس من نفس السنة، وهذا للتفرغ للقضية الجزائرية، كما قامت بإلقاء القبض على قادة الثورة بالخارج، وهذا عن طريق إختطاف الطائرة التي تقل القادة الأربعة (بوضياف، بن بلة، خيضر، آيت أحمد) الذين كانوا متوجهين إلى تونس لعقد اجتماع للنظر في القضية الجزائرية، بعد اتصالات عديدة بين ممثلي المغرب العربي وممثلي فرنسا، وهذا وقوفا أمام المساعي الدبلوماسية الحثيثة للوفد الخارجي الهادفة لإيجاد حل للقضية الجزائرية.[1]

ونظراً لمساندة مصر للثورة الجزائرية، شاركت فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر في 21 أكتوبر 1956، من أجل القضاء على الدعم المصري المادي والمعنوي، إلاّ أنّ هذه الأحداث أكدت الصفة الدولية للقضية الجزائرية التي هزّت الرأي العام الدولي[2]، وأصبحت موضوع اهتمام ونقاش في الجمعية العادة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر، التي انعقدت في 12 نوفمبر 1956 إلى 8 مارس 1957.[3]

وقد أحيلت القضية للدراسة أمام اللجنة الأولى التي اجتمعت في 4-13 فيفري 1957 في 17 جلسة، وشاركت فرنسا بفعالية في المناقشة وبتحفظ جدي عن طريق ممثليها بينو Pineau الذي ذكر أولا:"أن فرنسا لم تعترف ولن تعترف إطلاقاً بأهلية الأمم المتحدة لدراسة مشكلة اعتبرها القانون الدولي كأمر داخلي".[4] كما أشار الوفد الفرنسي أن الحكومة الفرنسية قد بدأت مؤخراً ببرنامج واسع للإصلاحات في كامل الميادين الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

وبيّن أن فرنسا تنتهج سياسة التهدئة زاعماً المحافظة على سلامة السكان وممتلكاتهم، حيث قال:"... خاصة تحرير الجزائريين من الإرهاب الذي يعيشون فيه، ثم جمع الجماعتين الإسلامية والفرنسية للعيش معاً وزيادة ثقتهم المشتركة في فرنسا الأم". وتحقيق هدف هذه السياسة في نظره مرهون بتوقف التدخل الأجنبي والمساعدة "للمتمردين".[1]

---

(1) ادريس خضير: المرجع السابق ، ص 152-201.

(2) أزغيدي لحسن: **مؤتمر الصومام...**، المرجع السابق ، ص 161-162.

(3) علي تابليت: المقال السابق، ص 30.

(4) نفسه.

(1) المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، (57-1958)**، المرجع السابق، ص 64-65.

وقد نوقش قرار حق تقرير المصير الذي قوبل برفض شديد وقاطع من قبل الوفد الفرنسي، حيث قدم عرض بديل تمثل في وقف إطلاق النار من غير شروط وإجراء إنتخابات ثم مفاوضات.[1]وبعد انتهاء المداخلات انتقلت اللجنة الأولى إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته" 18 "دولة افريقية وآسيوية، وذلك في 13 فيفري 1957، والتي طلبت من خلاله فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين.[2]

قدمت اللائحتان لكن رفضتا لأن التصويت لم ينل النصاب المتمثل 3/2 من عدد الأصوات، حيث كانت نتيجة التصويت" 37 " صوت مقابل" 27" صوت وامتناع 13 دولة.[3] وأمام هذا الوضع أعادت الجمعية العامة مناقشة القضية الجزائرية في جلستها العلنية يوم 15 فيفري 1957، وتم التصويت بالمناداة بالإسم وتم الإتفاق على المشروع ب"75"صوت بنعم مقابل لا صوت ، وامتنعت واحدة (بريطانيا)، مع العلم أن فرنسا لم تشارك في التصويت.[4]

تجدد النشاط مرة أخرى بعقد الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة من 17 سبتمبر إلى 14 ديسمبر 1957، وتم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في جلستها العلنية بتاريخ 20 سبتمبر 1957، وقامت اللجنة الأولى بدراسة المسألة في 14 جلسة من 27نوفمبر 1957 إلى 6 ديسمبر 1957،[5] وشارك كل من ملك المغرب "محمد الخامس" والرئيس التونسي ل"حبيب بورقيبة"، في هذه الدورة، وخوفاً من أن ينقلب الوضع رأسا على عقب، أخذ "بينو" يضاعف من اتصالاته بالوفد المغربي والتونسي بهدف حملهم على تنازلات أخرى، ومع أصدقاء فرنسا (أمريكا- بريطانيا) بهدف حملهم على أن تنص اللائحة عن "الإطار القانوني –La Loi Cadre"، وأن لا تذكر كلمة المفاوضات أو المحادثات، وحرص بالخصوص أن لا تتكلم اللائحة عن تسوية القضية الجزائرية، بل عن إنهاء القتال فقط.[6] وأكد "بينو" أثناء تدخله أن فرنسا تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة غير مؤهلة لدراسة هذه النقطة، وأشار إلى الإصلاحات التي أجرتها فرنسا في الجزائر كالإصلاح البلدي، والإصلاح الزراعي

---

(1) علي تابليت: المقال السابق، ص 30.

(2) المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية: المرجع السابق ، ص 100-101.

(3) عمار ملاح: المصدر السابق، ص 222-223.

(4) علي تابليت، نفسه، ص 30.

(5) نفسه، ص 31.

(6) " سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها، **المجاهد** ، عدد18، في 1958/02/15، ص 6.

ومشروع قانون الإطار، وذكّر بالمقترحات الفرنسية الثلاث: وقف إطلاق النار، الانتخابات والمفاوضات.[1]

إلاّ أن مساعي بينو في هذه المرة لم يكتب لها النجاح، وكان لخطاب ملك المغرب أثره في تغيير الجو بالجمعية العامة،ففي 10 ديسمبر عقدت وفود الكتلة الإفريقية الآسيوية إجتماعاً وافقت أثناءه على مشروع لائحة صادقت عليه الجمعية العامة بالإجماع (80صوت)، وهي تنص على:[2] " إن الجمعية العامة بعد أن درست القضية الجزائرية وذكّرت بقرارها السابق في شأن القضية والصادر في 15 فيفري 1957:

1- تعبر عن قلقها لتطورات الوضع بالجزائر.
2- تسجيل عرض الوساطة الذي تقدم به ملك المغرب ورئيس تونس.
3- تعبر عن أملها في أن تبدأ محادثة في الحال وتستخدم الوسائل الأخرى الودية الكفيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

وهنا نلاحظ أن رأي الأمم المتحدة في وسيلة التسوية ليس هو الإطار القانوني،و ليس هي الإنتخابات كما ترغب فرنسا، بل هي المحادثات والتفاوض والوسائل الأخرى الودية التي لا يمكن أن تكون إلاّ التوسط على أساس أهدافها ومبادئها، وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في الإستقلال الوطني.

هذا وقد حاول بينو ومن ورائه الصحافة الفرنسية الرجعية أن تؤول هذا القرار تأويلا منحرفا، فزعم أن الأمم المتحدة قد أولت ثقتها لفرنسا مرة أخرى، وأنها أشارت إلى الإطار القانوني بقولها"الوسائل الأخرى الودية" وهذا منتهى التظليل.[3]

وهنا ردت جبهة التحرير الوطني قائلة:"إن المعركة الحقيقية ليست هنا وإنّما هي في ميدان القتال، أما ما كنا نريده من الأمم المتحدة فهو أن تعترف بحقنا الطبيعي لا أن تتولى هي افتكاكه لنا

---

[1] علي تابليت: المقال السابق ، ص 31.

[2] " سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، المقال السابق ، ص 6.

[3] نفسه.

من يد فرنسا... وإن كنا نود أن لو كانت أكثر وضوحاً في اعترافها، حتى تسد جميع السبل الملتوية للتأويلات الفرنسية". ولكن وقوف أمريكا وحلفاء فرنسا أمام عمل هيئة الأمم المتحدة للمرة الثالثة، أعاق إيجاد حل مناسب للقضية الجزائرية.[1]

وبعدماإنكشف الستار أمام جبهة التحرير الوطني وعرفت أعدائها الطبيعيين من أصدقائها معرفة لم يبق معها مجالا للغموض، عزمت على مواصلة جهودها لتحقيق مزيد من المكتسبات والنجاحات لصالح القضية الجزائرية.

واستمرت مناقشتها خلال ست دورات أي من سنة 1955 إلى غاية الدورة السادسة عشر سنة 1962، التي طالبت بالتفاوض بغرض التوصل إلى حق الشعب في تقرير مصيره والإستقلال في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية للجزائر.[2]

[1]" سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدةرغم حلفائها": المقال السابق ، ص 6 .

[2] المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية: الدبلوماسية الجزائرية...، المرجع السابق ، ص 90.

الفصل الثالث

المبحث الأول: العمليات العسكرية الفرنسية (54-1958)

لقد أحدثت الثورة رجة عنيفة في الأوساط الاستعمارية الفرنسية داخليا وخارجيا، عندما أعلنت عن نفسها ليلة غرة نوفمبر، حتى أن الصحافة الفرنسية اعتبرتها " الهزة الزلزالية الثانية" في سنة 1954.[1]

وأمام هذا الوضع الحرج أجمع السّاسة والعسكريون والكولون الفرنسيون على تفضيل خيار الحسم العسكري المباشر لوئد الثّورة (التمرد) في مهدها المتمثل في العمليات العسكرية القمعية، التي بدأت منذ انطلاق الثورة التحريرية، وتواصلت عبر مراحلها المختلفة بطرق وأساليب قمعية متفاوتة.

1- الرد العسكري على انطلاقة الثورة:

شرعت القوات العسكرية الفرنسية مباشرة بعد تفجير الثورة بالقيام بعمليات تمشيطية شملت مناطق اندلاع الثورة اعتقادامنها أن تطويق الاوراس والنمامشة هو الحل الكفيل بالقضاء عليها، حيث صرح "هنري بورجو" – عضو مجلس الشيوخ الفرنسي- بتاريخ 2 نوفمبر 1954 قائلا:" ينبغي دفن التمرد أين يولد، وينبغي البحث عن زعماء العصابات والحاق الهزيمة بهم، وأن هؤلاء الزعماء معروفون، ومنظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة".[2] كما أكد وزير الداخلية "فرانسوا متيران" بأنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب.[3]

وبالفعل بدأت العمليات العسكرية الأولى لتمشيط منطقة الاوراس، فقام الجنرال "شاييز- Paul charriere " قائد القوا ت الفرنسية بالجزائر، والتي كان يبلغ عددها 57 ألف جندي وضابط بتوجيه هذه القوات إلى منطقة الأوراس لدفن التمرد أين ولد،[4] فالأهم بالنسبة إليه هو أنقاض الفرنسيين. ثم الهجوم الكاسح على السّكان دون تمييز، وبذلك ارتبطت العمليات العسكرية الأولى بعزل أريس، حيث جلب العقيد "بلانش"، عساكر مدربة من كتائب العقيد "ديكورنو" من أجل شن هجوم عسكري على دوار أشمول.[5] وقد أشرف على هذه العمليات الجنرال "سبيلمان Sipillmann " وتمركزت هذه القوات في أماكنها في 7 نوفمبر 1954.وبدأت مباشرة في العمليات

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: "ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا" ، **الطريق إلى نوفمبر**، المرجع السابق، ص 115.

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 104.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم:المرجع السابق، ص 118.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 106.

الحقيقية وهي التفتيش و التطهير وحصار هؤلاء "الخارجين عن القانون" لتسليم أنفسهم وإبادتهم.[1]

وبالفعل فقد قام الجيش الفرنسي بعمليات تمشيط دقيقة عن طريق قنبلة جبال الأوراس بـ"النبالم" الذي أتلف الأخضر واليابس في جزء كبير منها،[2] كما تعرضت منطقة القبائل هي الأخرى لعمليات التمشيط والمداهمة من قبل الآلاف من العساكر الفرنسيين في 30 ديسمبر1954 من خلال العملية المسماة بـ"آلواس-Aloès ".[3]

ومع مطلع 1955 شرعت القوات الاستعمارية بتنفيذ عمليات أطلق عليها إسم "فيرونيك-véronique "و "فيوليت – violette "، والتي انطلقت تحت إشراف الحاكم العام بالجزائر" روجي ليونار" بهدف تمشيط منطقتي الأوراس والشمال القسنطيني،[4] حيث قامت القيادة العسكرية منذ يوم التاسع عشر (19) من شهر جانفي 1955 في تنظيم عمليات واسعة النطاق، إستهلتها بقنابل مكثّفة لجبال الأوراس ثم ألقت بآلاف الجنود المزودين بجميع أنواع الأسلحة لتمشيط المنطقة وسميت هذه العملية بـ"فيرونيك"والتي تلقت فيها الجيوش الفرنسية الأمر بتفتيش المنطقة شبراً شبراً، حتى لا يبقى فيها متمردا واحدا. [5] وقد شارك في هذه العملية أكثر من خمسة آلاف جندي مدعمين بالمدرعات والطائرات،[7] وتابعتها عملية فيوليت يوم 23 جانفي1955، وكانت موجهة للجبال المحيطة بمدينة بسكرة والممتدة على حوالي 250كلم^2، والتي شملت جبال تيزا وفوشي وأسفرت هذه العمليات التي استهدفت سكان القرى العزل عن تدمير شامل لهذه القرى وسقوط المئات من الضحايا.

ونظرا إلى أن عمليات فيرونيك وفيوليت لم تحقق النتائج المرجوة منها والمتمثلة في القضاء على الثورة في المهد، حاولت فرنسا تطبيق سياسة اليد الحديدية، بإصدارها مشروع قانون "حالة الطوارئ" في 15 مارس 1955 المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر، وإعطاء الصلاحيات المطلقة للجيش

---

(1) عمار ملاح: المصدر السابق، ص 96.

(2) محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات اتحاد لكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 17.

(3) احسن بومالي: **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى**: المرجع السابق، ص 159-160.

(4) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 22.

(5) بسام العسلي: **جيش التحرير الوطني الجزائري**، دار النفائس، بيروت،ط1، 1984، ص 17.

الفرنسي، والذي أدخل حيز التنفيذ إبتداءاً من 03 أفريل 1955، على أن يطبق مدة ستة أشهر، وبدأت السلطات الفرنسية في تطبيقه بناحيتي الأوراس والقبائل أولا ثم عممته على أحواز بسكرة والوادي وهذا حتى تفصل الجنوب عن تونس وتمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس.[1]

وحتى تتمكن السلطات الاستعمارية من تطبيق البنود الواردة في هذا القانون بحذافرها، استعانت بأمهر الضباط الفرنسيين، ففي 29 أفريل 1955 قامت بتعيين الجنرال "بارلانج- Parlange "، قائدا عام لتنسيق العمليات العسكرية والمدنية بالمناطق التي شملها قانون حالة الطوارئ، ووضع تحت تصرفه الفيلق الذي يحمل أكثر أوسمة من بين فيالق الجيش الفرنسي، وقد وصل هذا الفيلق فعلا إلى منطقة الأوراس في 3 ماي 1955،[2] وكان بارلانج قد عمل في صفوف الجيش الفرنسي في حرب الهند الصينية وله سجل حافل بجرائم القتل الوحشي والجماعي.[3] وبهذا أصبحت منطقة الأوراس في حالة من الحصار المحكم.

وأمام هذه التصعيد الخطير في موقف المستعمر وخططه الهادفة لسحق الثورة والقضاء عليها. كانت الثورة الفتية تلاقي صعوبات داخلية كثيرة، منها نقص السلاح والعتاد الحربي وكثرة المؤامرات الاستعمارية عليها بعد إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد في 11 فيفري 1955،[4] واستشهاد أحد أبرز أركانها القوية وهو ديدوش مراد – قائد الولاية الثانية- في 18 فيفري 1955 والذي خلفه المناضل زيغود يوسف، وأمام هذه الوضعية السيئة كان لزاماً على ثورة أول نوفمبر أن تثبت وجودها وتعلن شموليتها وتكسر الحصار المفروض عليها وتفنّد ادعاءات العدو وتحبط خططه، و تفشل مشاريعه الرامية إلى سحق الثورة ودمج البلاد وترسيخ الاستعمار،[5] لذا قرر القائد المحنك زيغود يوسف القيام بهجومات على مراكز السلطات الفرنسية بمنطقة الشمال القسنطيني، وهذا رداً على سياسة القمع المسلطة على المسلمين الجزائريين، وفك الحصار المضروب على منطقتي الاوراس والقبائل، وكان ذلك في هجومات 20 أوت 1955.[6]

---

(1) احسن بومالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى**، المرجع السابق، ص 162-163-167.

(2) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 108.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين: **من معارك ثور ةالتحرير** ، منشورات قسم الإعلام والثقافة، 1974، ص 15.

(4) محمد العيد مطمر: "القائد الشهيد مصطفى بن بولعيد"، **مصطفى بن بولعيد** والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 733.

(5) المنظمة الوطنية للمجاهدين:المرجع السابق، ص 16.

(6) محمد عباس: **ثوار عظماء**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 249.

2- الإجراءات العسكرية بعد هجومات 20 أوت 1955:

إنّ قرار التحول الحاسم والتاريخي في مسار الثورة الذي جسدته هجومات 20 أوت 1955،كان زيغودياً صرفاً، إهتدى إليه بعد دراسة معمقة وتفكير طويل في الوضعية الصعبة التي أضحت تعيشها الثورة بالشمال القسنطيني، لذا فإنّه وضع الثورة على طريق اللارجوع من خلال إشراك الشعب ودفعه إلى المواجهة المباشرة للقوات الاستعمارية،[1]وهذا ما أكدّ حقيقة الفشل الذريع للعدو في تطويق الثورة، الأمر الذي ألجأ العسكريين والمدنيين الأوربيين على السواء إلى الانتقام من الجزائريين، إذ لم يرقبوا فيهم إلاًّ ولا ذمة. وقد علق ايفه كورير Yves cou rierre على عملية الانتقام بقوله:" إن غالبية الأوربيين أصابها الذعر والخوف، وفقدت الأمل في إمكانية الحسم العسكري للقضية الجزائرية حيث انطلقوا يثأرون لقتلاهم، الذين بلغ عددهم 17 قتيلا".[2]

وقامت القوات الفرنسية بمجازر انتقامية رهيبة واسعة النطاق، اتّسمت بالهمجية والوحشية وقامت بحشد قوات هائلة لتنفيذ عمليات الإنتقام، فوصل تعدادها إلى حوالي 200ألف جندي في شهر أوت 1955[3] وتوجهت التعزيزات العسكرية من مشاة ودبابات وآليات إلى المناطق التي هاجمها المجاهدون، وقامت هذه القوات بأقصى أنواع التعذيب والتنكيل والإبادة الجماعية لسكان القرى والمشاتي الجزائرية.

ففي سكيكدة شهد الملعب البلدي للمدينة(ملعب 20 أوت حاليا) عمليات القتل والدفن الجماعي التي ذهب ضحيتها ما يزيد عن 1500 مواطن،وقامت الجرافات بحفر وتسوية المقبرة الجماعية التي دفن فيها المئات من المواطنين الأبرياء، وألقي كذلك بجثث المئات من المواطنين في الأماكن الخاصة بالنفايات، التي استخدمها العدو كمقابر جماعية وسط حملته الانتقامية المسعورة، كما انتشرت حملات الاعتقال الجماعي والسلب والنهب وهتك الأعراض، وأعلن حضر التجول من أجل البحث عن المجاهدين والسلاح في القرى والمداشر.[4]

وفي مشتة "الزقزاق" ضواحي سكيكدة نفّذت القوات الإستعمارية الإعدام في حوالي 5000 موطن، ودفن الكثير من السكان أحياء في خنادق حفرت بواسطة الجرافات، وفي القرى والمشاتي

---

[1] علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناظل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 82-83.

[2] جمال قنان: المرجع السابق، ص 268.

[3] المتحف الوطني للمجاهد: " العمليات ورد فعل الاستعمار في 20 أوت 1955، **أول نوفمبر**، العدد25، ديسمبر 1977، ص 35.

الأخرى قتل العدو ما لا يقل عن 3500 مواطن.[1]كما قامت الطائرات بحرق واتلاف المزارع وإلقاء القنابل على القرى وتتبع المجاهدين في الجبال و الغابات، كما قامت القوات البحرية بقنبلة سكان القرى الساحلية في القل وتدمير منازلهم.[2]

وقد شنّت قوات العدو عدة عمليات إنتقامية على مشاتي المنطقة وهذا ما جاء في أول بيان صدر عن الحكومة العامة بالجزائر، تعترف فيه بقيام قواتها بعمليات القمع والإرهاب وتدمير القرى الجزائرية وذلك في جريدة " لوموند -le monde " بتاريخ 23 أوت 1955 رقم "3290 " جاء فيه:

" بلاغ صادر عن الحكومة العامة بتهديم وتحطيم مشاتي الإرهابيين التالية: مشتة مبروك، بن هاشمي، العشايشية، الحاج مبروك التابعة لبلدية واد زناتي ومشتة كرمات التابعة لبلدية عزابة، ومن بلدية رأس الماء، مشاتي العولة والمابل ونرادية ورأس الماء".[3]

ففي واد زناتي مثلا: كانت الإبادة جماعية، فقد امتلأت شوارع وطرقات هذه المدينة بجثث القتلى، ولم يكتف المستعمرون الحاقدون بذلك، بل كانوا يجبرون الجزائريين على جمعها ودفنها ليعدموهم بدورهم بعد ذلك.[4]

كما قامت السلطات الفرنسية في 24 أوت 1955 بتوزيع السلاح على المدنيين الأوربيين، الذين يسكنون القرى والبوادي البعيدة عن مراكز الجند الاستعماري، وذلك للدفاع عن أنفسهم في حالة مهاجمة المجاهدين لهم. وتضاف إلى كل هذه المجازر الرهيبة تلك الاعتقالات العشوائية التي لم ينج منها أيّ جزائري والزّج بالمعتقلين في المعسكرات المزدحمة بالمساجين وإعدامهم في غالب الأحيان بدون أية محاكمة.[5]

وباختصار لقد أصبحت الحالة السائدة في الجزائر آنذاك يسودها "قانون الإرهاب أو إرهاب من غير قانون".[6]

---

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين: المرجع السابق، ص 25-26.

(2) المرجع السابق، ص 26.

(3) **أول نوفمبر**، الصادرة بالجزائر،عدد25، المقال السابق، ص 35.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 45.

(5) احسن بومالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى**: المرجع السابق، ص 258.

(6) أحمد الشقيري: **قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال**، دار العودة ، بيروت، دون ت، ص 20.

وفي إطار تعزيز القوات العسكرية اتّخذت السلطات الاستعمارية في الثالث والعشرين من شهر أوت 1955 قرارا يقضي باستدعاء الفئة الأولى من مجندي عام 1954، البالغ عددهم 104 ألف شابا لتوجيههم إلى الجزائر،[1] علاوة على ذلك فقد نشرت الصحافة الفرنسية والدولية أنّ الحاكم العام بالجزائر "جاك سوستيل" طلب من الحكومة المركزية بباريس على إثر هجوم 20 أوت إمداده بـ60ألف جندي يضافون إلى 300 ألف جندي، كانوا منذ سنة ونصف يمارسون القتال في الجزائر.[2]

وكان آخر إجراء عسكري عشية 20 أوت 1955 بمنطقة الشمال القسنطيني هو تمديد حالة الطوارئ إلى ستة أشهر إبتداءًا من أكتوبر 1955.[3]

وبعد موافقة البرلمان الفرنسي على طلب وزارة الدفاع بإرسال قوة إضافية إلى الجزائر، وصلت هذه القوات إلى الشمال القسنطيني مع أوائل شهر ديسمبر 1955، وكانت قوة كبيرة مزودة بأحدث المعدات، وقد منع جيش التحرير من مواجهة هذه القوات التي كان يرأسها "بيجار" التي قامت بعملية تمشيط واسعة للمنطقة، وبقي الحال على ما هو عليه لمدة ثلاثة أشهر، حيث لم يحدث أي اشتباك بين الطرفين، وهو ما جعل"بيجار" يظنّ أنّه قضى على الثورة نهائيا، وأنّ الأمن قد استتب من جديد لصالح فرنسا، وحتى تفنّد قيادة الثورة هذه الإدعاءات شنّ جنود جيش التحرير الوطني 24 عملية هجومية في ظرف 48 ساعة غطت معظم مناطق الشمال القسنطيني، وهذا في شهر فيفري 1956.[4]

3- الإجراءات العسكرية سنة 1956:

على إثر الإنتخابات التشريعية في 2 جانفي 1956، التي فاز فيها الحزب الإشتراكي بزعامة "غي مولي"، الذي أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية وسقوط حكومة "إدغارفور"، فكان أول إجراء اتخذه "غي مولي "هو إبعاد" سوستيل" من منصبه وتعيين الجنرال" كاترو" حاكما عاما للجزائر، غير أنّه سرعان ما عدل عن رأيه، أمام معارضة المستوطنين الأوربيين له، والتي أجبرته على تعيين" روبير لاكوست – Robert Lacoste " الذي باشر مهامه كحاكم عام للجزائر إبدءاً من 10 فيفري 1956.[5]

وقد أعلن في شهر ماي من نفس السنة، أنّ سياسة فرنسا ترمي قبل كل شيء الى تحقيق التهدئة، وأخذ يطلب النجدات العسكرية، حتى بلغت القوات العسكرية في شهر جوان 373 ألف جندي

---

(1) احسن بومالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى**، المرجع السابق، ص 261.
(2) الفضيل الورثلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، 1991، ص 102.
(3) المرجع السابق، ص 72.
(4) عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة** ،ج1 ،ط1، دار البعث ،قسنطينة –الجزائر،1991، ص330-331.
(5) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 115-116.

مع مئات من قاذفات القنابل والدبابات ووحدات المليشيا وغيرها، وبعدها أخذ يطبق سياسة الفتك والحرق والتدمير ضد الشعب دون رحمة أو شفقة.[1]حيث علّقت الصحافة الانجليزية على الاعتداءات التي تقوم بها السلطات الفرنسية في الجزائر بقولها:"إن متوسط عدد القتلى الجزائريين منذ سنة 1954 قد زاد على 200 قتيل في الشهر، أما في سنة 1956 فقد وصل المتوسط إلى 1400 قتيل في الشهر."[2]

وحتى تتمكن الحكومة الفرنسية من القضاء النهائي والسريع على الثورة الجزائرية قررت إتّخاذ إجراءات عسكرية حاسمة، تتمثل خاصة في إعادة تنظيم قواتها العسكرية وتوحيدها تحت قيادة مسؤول عسكري يكون قائدا لقواتها البرية والبحرية والجوية، وهذا بموجب مرسوم بتاريخ 17 مارس 1956، يحدد مهمة كاتب الدولة للقوات البرية جاء فيما يلي:"إنّ كاتب الدولة للقوات المسلحة البرية"ماكس لوجون" تلقى إنتدابا من وزير الدفاع ليضمن التنسيق بين الجيوش الثلاثة التي تقوم بالعمليات العسكرية في الجزائر لحفظ الأمن".[3] ومن جهة أخرى فإن هذا المرسوم يمنح سلطات واسعة للحاكم العام" روبير لاكوست تمكنه من استرجاع الأمن والهدوء وحماية الأشخاص (المعمرين) وممتلكاتهم وإنقاذ الجزائر.[4]

وبمقتضى مرسوم آخر صدر يوم 16 أفريل 1956 قرر وزير الدفاع "بورجوس مونوري" مضاعفة عدد القوات الفرنسية بالجزائر، حيث أرسل 160ألف جندي جديد، وتم استدعاء رجال الإحتياط وتمديد الخدمة العسكرية حتى بلغ عدد القوات الفرنسية المحاربة بالجزائر 450ألف جندي وضابط في نهاية 1956.(

وبعد أن حشدت فرنسا كل ما استطاعت من قوة للقضاء على الثورة، قامت بعمليات تمشيطية وكان أهمها عملية "الأمل والبندقية"، حيث ادعى "روبير لاكوست " أنّه سيحقق الهدوء بالجزائر خلال عام 1956، وأعطى أجلا لذلك بشهر ماي، واختار منطقة القبائل الصغرى، لتكون منطقة نموذجية لتحقيق ذلك الهدوء. وقد شرع الجنرال" ديفور" في تنفيذ هذه العمليات العسكرية الكبرى في 28 أفريل 1956، وبلغت عمليات التخريب ذروتها في منتصف شهر ماي 1956.

وقد شارك في هذه العملية أكثر من 30.000 جندي والعشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهليكوبتر وكان هدف" ديفور" من وراء هذه العملية هو محاصرة جنود جيش التحرير وفي يوم 20 جويلية1956 شرعت قاذفات القنابل في قنبلة القرى والمداشر والدواوير الموجودة بها، لكن جيش التحرير تمكن من

---

(1) يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20**، المرجع السابق، ص ص 216-217.

(2) أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام 56-1962**....، المرجع السابق، ص 116.

(3) نفسه ، ص 116.

(4) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 418-419.

تفويت الفرصة على القوات العسكرية الفرنسية، حيث انتقل إلى ناحية أخرى بعيدا عن الخطر، أما السكان فقد اتّبعوا تعليمات جيش التحرير الوطني، و اتخذوا مخابئ لهم في باطن الأرض يسكنونها.[1]

وهكذا انتهت عملية الأمل والبندقية بالفشل دون أن تحقق الأهداف المرجوة ولا التهدئة المنشودة،فالتجأ" لاكوست "إلى تطبيق طريقة أخرى جديدة عرفت بالتقسيم العسكري الكادرياج(quadrillage) تهدف إلى تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة، ثم القيام بمحاصرة هذه المناطق، وتمشيطها الواحدة بعد الأخرى، وقد حشد" لاكوست" لهذا الغرض قوات عسكرية ضخمة.[2]

لكن هذه الخطة لم تحقق بدورها النتائج المنتظرة، ولم تمنع من تحرك جنود جيش التحرير وواصلوا نشاطهم بعقدهم لمؤتمر الصومام في أوت 1956 في نفس المنطقة.

4- الإجراءات العسكرية سنة 1957" معركة الجزائر":

بعد مؤتمر الصومام أولت قيادة الثورة إهتماماً خاصاً لمدينة الجزائر العاصمة لكونها تعتبر واجهة البلاد ومقر تجمع السلك الدبلوماسي ومندوبي الصحافة العالمية، ومراسلي وكلات الأنباء الدولية. وبالتالي فإنّ أيّ عمل ثوري مهما صغر حجمه سيساهم بدون شك في فضح السياسة الإستعمارية وإسماع صوت الثورة للعالم الخارجي،[3] ولهذا قرر قادة لجنة التنسيق والتنفيذ – التي انبثقت عن مؤتمر الصومام- نقل الثورة إلى المدن، فكانت معركة الجزائر التي شهدتها العاصمة في الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1957 نقطة تحول نوعية للثورة، تمثلت في تكثيف العمليات الفدائية.[4]

مما أدخل الرعب في نفوس المستوطنين وصفوف الإحتلال، وأمام هذا الوضع استجاب "لاكوست" لمطالب السلطات العسكرية بتوقيعه لمرسوم في 7 جانفي 1957، يمنح بمقتضاه السلطة المطلقة للجنرال "ماسو- Massu "وفرقته العاشرة من جنود المضلاّت، للقضاء على عناصر جيش التحرير الوطني بالعاصمة.[5]-الذي كان يضم 1400 فدائي وفدائية- ووضع تحت تصرفه قرابة 90 ألف جندي فرنسي، يقودهم مجموعة من أشهر السفاحين الفرنسيين من بينهم:الجنرال" صلان - Salan" "ترانكي- Trinquier"، "غودار-Gaudard"، و"بيجار-Bigeard".وكان في حوزة الجميع قوائم سوداء تضم أسماء المشكوك فيهم، الذين ينبغي تصفيتهم فوراً،[1] فشرع الجنرال "ماسو -Massu "في مباشرة مهامه إبتداءاً

---

(1) يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20**، المرجع السابق ، ص 149-150.

(2) نفسه ، ص 217-218.

(3) عمار قليل: المرجع السابق، ص 82.

(4) محمد لحسن أزغيدي: **مؤتمر الصومام 56-1962**....، المرجع السابق، ص 164.

(5) جون جيليسي: **ثورة الجزائر** ، ت: عبد الرحمن صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة، 1966، ص 181-182.

(1)

من فجر 08 جانفي 1957، فقام بفرض حصار محكم على مداخل ومخارج حي القصبة،وأخضع سكانها إلى نظام تفتيش رهيب، وفرض مراقبة صارمة على السكان والمنازل، فتعززت المراقبة في مفترق الطرق وفي محاور السير الكبرى، وأقيمت الحواجز والدبابات لمراقبة منافذ العاصمة، وبذلك صارت مدينة الجزائر ميدانا لتجاوزات المضلين وأفعالهم الهمجية التي يندى الجبين لوصفها، فلم ترحم شيخاً ولا امرأة ولا صغيراً،[2] حيث بلغ عدد الأشخاص الموقوفين إلى غاية منتصف جانفي 1957 أرقاما مذهلة قدرت ب1500 شخص،[3] استدعت فتح معسكرات الإستنطاق والتي لم تستطع إستيعاب العدد الهائل من الموقوفين، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى إصدار ما يقرب من ألف حكم بالإقامة الجبرية في معسكرات الإيواء.[4]

وأمام هذا التصعيد الخطير لقوات مضليّي "ماسو"، ومع الخسائر الفادحة في صفوف جيش التحرير الوطني قامت قيادة هذا الأخير بتنظيم إضراب الثمانية أيام إبتداء من 28 جانفي 1957 إلى 04 فيفري من نفس السنة، وهذا بغرض إسماع صوتها في أروقة الأمم المتحدة.[5]

فانتهز السفاح "ماسو" فرصة إعلان الإضراب ليقوم بأعنف حملة مداهمات و تمشيط شملت جميع الأحياء بالعاصمة، وطالت معظم هياكل جبهة التحرير، وأسفرت عن حوالي 6 آلاف جزائري مفقود، قتل جلهم تحت التعذيب الوحشي والتنكيل، وقامت القوات الفرنسية بفتح المحلاّت بالقوة ونهبت وأتلفت كل محتوياتها.[6] وقد علقت جريدة لوموند le monde الفرنسية في 31 جانفي 1957 عن ذلك قائلة:"... بمجرد طلوع النهار استأنفت عملية تكسير المتاجر وسارعت الدوريات في إعطاء الأوامر إلى العمال للالتحاق بعملهم وإلا سيتعرضون للعقوبات والسجن..."[7] وكان من أسوء نتائج

هذه الحملة الجهنمية هو إلقاء القبض على البطل الزعيم الشهيد العربي بن مهيدي في فيفري 1957 من طرف فرقة المضليّين للجنرال "بيجار"، وسلطت عليه أبشع أنواع التعذيب، ولما عجزت عن النيل من إرادته، اتخذت السلطات الفرنسية العليا قرار إعدامه في 04 مارس 1957.[1]

---

[1] بن يوسف بن خدة: **الجزائر عاصمة المقاومة56-1957**، المصدر السابق، ص64-65-67-69.

[3]

[2] بن يوسف بن خدة: ،نفسه.

[3] عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، المرجع السابق، ص 84.

[6] نفسه.

[5] سهام صالحي: " إضراب 8 أيام عنوان آخر لشرعية حرب التحرير "، **الجيش**، عدد 510، جانفي 2006، ص 68.

وتواصلت أعمال العنف طيلة 1957 حيث قام المضليون الفرنسيون بتفجير سلسلة من القنابل أسفرت عن نسف العديد من المنازل وقتل حوالي ثلاثين شخصاً في 08 أكتوبر1957، من بينهم الشهيد "علي عمار" المدعو (علي لابوانت)، والبطلة "حسيبة بن بوعلي" والطفل "عمار ياسف" بالقصبة بالجزائر العاصمة.(2)

لكن بالرغم من كل هذا فإنّ "معركة الجزائر" قد لفتت أنظار دول العالم لقضية شعب ظل يناضل بكل ما استطاع أكثر من أي وقت مضى، وقد سارعت كل تلك الأساليب الوحشية من عمليات التمشيط والقتل والإعتقالات والتشريد والتجويع طيلة الفترة الممتدة من 1954 إلى 1958 في حق شعب أعزل إلى إدراج القضية الجزائرية في أشغال الدورة العاشرة للأمم المتحدة، وبذلك كانت سنة 1957 هي سنة مناقشة قضية الجزائر.

المبحث الثاني: عزل الثورة داخليا و خارجيا

أولا: داخليا:

لقد أدركت السلطات الإستعمارية منذ اندلاع الثورة التحريرية بأنّ القاعدة العريضة المتمثلة في الجماهير الشعبية هي الطاقة المحركة التي يستمد منها جيش التحرير قوته، لذا عملت على عزل الشعب عنها، وذلك باستعمال عدة وسائل منها:

1- إنشاء المناطق المحرمة:

أمام عجز السلطات الإستعمارية على إخماد لهيب الثورة المسلحة لجأت إلى اتخاذ إجراءات وحشية إستهدفت إفشال الثورة وإبعاد الشعب عنها، من خلال عمليات إجلاء السكان وإرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم،[1] من المناطق الإستراتيجية لتمركز جيش التحرير الوطني في الجبال والغابات وكل المناطق التي تمتاز بتضاريسها الوعرة ويصعب على الجيش الإستعماري مراقبتها والسيطرة عليها، كما شملت كذلك مناطق الحدود الجزائرية الشرقية والغربية،[2] وكان أول قرار يقضي بوجود منطقة محرمة في الجزائر يرجع تاريخه إلى 12 نوفمبر 1954، حيث قام سلاح الطيران الفرنسي برمي مناشير تأمر فيها سكان الأوراس إلى الالتجاء إلى مناطق معينة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، وبانتشار الثورة في عدة مواقع من القطر الجزائري ،عملت السلطات الإستعمارية على تعميم هذه المناطق،[3] ولتشديد الحراسة على هذه المناطق أقامت حولها أبراج المراقبة ومراكز عسكرية مزودة بآليات الدمار ووسائل الإتصال الحديثة، بحيث أصبحت خاضعة لمراقبة الجيش الإستعماري باستمرار ليلاً ونهاراً، وكانت أدنى حركة تلاحظ فوق ترابها تصب عليها وابلاً من القنابل بواسطة الطائرات والمدافع،بالإضافة إلى تعرضها لعمليات عسكرة كبيرة لمحاصرتها وتمشيطها.[4]

ومع بدية 1957 اتسعت رقعة المناطق المحرمة، لتشمل الأوراس الشمال القسنطيني، القبائل والحضنة والأطلس الصحراوي، لكن أهمية هذه المناطق الإستراتيجية كانت ضئيلة، حيث أن العدو لم يتمكن من عزل الشعب عن المجاهدين، بل بقي الإتصال قوياً، وتحصل جيش التحرير الوطني على معلومات مهمة جداً، وذلك لوجود مناضلين قرب مراكز العدو واحتكاكهم به.[5]

---

(1) لحسن بومالي : **استراتيجية الثورة....** ، المرجع السابق ، ص 177.

(2) يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20** ، المرجع السابق، ص 392.

(3) لحسن بومالي : نفسه ، ص 178-179.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين : **تقرير الملتلقى الجهوي لتاريخ الثورة، للولاية الاول** ، المنعقد بيانه من 27-28 جانفي 1985، ص 63.

(5) عبد الحميد شيخي: "مراكز التجمع" ، **أول نوفمبر**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 143 ، 1993، ص 11-12.

2-إقامة المحتشدات:

كان هدف السلطات الفرنسية من وراء إجلاء السكان وحشدهم داخل مراكز التجمع هو منع جيش التحرير الوطني من الإتصال بهم، غير أن الواقع عكس ذلك، فمراكز التجمع ليست معسكرات لمحاصرة الشعب ومراقبته وعزله، ولكنها محتشدات للموت تطبق فيها الفكرة النازيةلإبادة الجنس بأشكال متعددة ،و أي بادرة من أي شخص في هذه المراكز كانت تؤدي به إلى الموت، ومن نجا من الموت يسلط عليه التعذيب وعمليات غسل المخ التي كثيرا ما تؤدي إلى الجنون أو أحد الأمراض المزمنة.[1]

وقد شرعت السلطات العسكرية في تأسيس مراكز التجمع منذ بداية الثورة، بجانب الثكنات أو المراكز العسكرية المنتشرة بالقرى والجبال.وكان الجنرال "بارلانج" أوّل من أنشأ هذه المراكز في عام 1955 بمنطقة الأوراس النمامشة، ومن هذه المراكز: مشونش، تكوت وبوحمامة...[2]

وتزايد عددها مع انتشار الثورة حتى بلغ حوالي 3426 محتشد عبر كامل التراب الجزائري، وكانت تضم مليونين ونصف من السكان، محاطين بالأسلاك الشائكة والحراسة المشددة، كان معظم هؤلاء المعتقلين من النساء والأطفال والشيوخ معرضين لمختلف أنواع التعذيب والاضطهاد والجوع وتقلبات الطقس والشعور بالضيق والاهانة، مما أدى إلى إنتشار الأمراض والوفيات على مرأى ومسمع من السلطات الفرنسية.[3]

3-إنشاء السجون والمعتقلات:

اعتقد المحتلون الفرنسيون غداة الثورة أنّه بإمكانهم إجهاضها والقضاء عليها وذلك بفتح مراكز التعذيب وأبواب السجون على مصراعيها والبدء في إنشاء المعتقلات، فبدأت بسن القوانين التعسفية، إذ بادر البرلمان الفرنسي إلى المصادقة على قانون "حالة الطوارئ" إبتداءاً من 31 أفريل 1955، ويعني هذا القانون إعتقال و سجن ومحاكمة كل شخص يشتبه فيه أنّه منتم أو متعاطف مع الثورة.[4]

وقد تفننت فرنسا في تعذيب الجزائريين داخل السجون والمعتقلات ،كالكيّ بالكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم، الإحراق بالسجائر والتعليق لمدة ساعات من اليدين أو الرجلين، تشريح

---

(1) لحسن بومالي : **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى** : المرجع السابق ، ص 179.

(2) عبد الحميد شيخي : المقال السابق ، ص 12.

(3) إدريس خيضر : المرجع السابق ،ص 241.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين : **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة** ، المجلد 2، ج2، ص 77.

الجسم ووضع الملح في الجروح، إطلاق الكلاب على المساجين، والضرب حتى الموت... وأشياء أخرى لا توصف ولا تتحملها الإنسانية، وقد استشهد تحت التعذيب وفي هذه الزنزانات الكثير والكثر من أبناء الشعب الجزائري، ومن أشهر هذه السجون: سجن الكدية بقسنطينة، سجن لمبيز بباتنة، سجن الحراش والسركاجي بالعاصمة، والقصبة بوهران وسجن البرواقية بالمدية.[1]

وتم إنشاء المعتقلات نتيجة امتلاء السجون وانشغال المحاكم عن النظر في استكمال ملفات المتهمين، وكان أول معتقل أنشأته السلطات الاستعمارية هو **معتقل شلال** جنوب مدينة المسيلة، في شهر ماي 1955، وكان جحيماً لا يطاق بالحر الشديد في الصحراء القاحلة، نصّبت فيه الخيام وتزداد بازدياد الوافدين إليها، وكل خيمة يوضع فيها 10 من المعتقلين، يفترشون الرمل تحت وهج الشمس اللاذع ، حيث كانوا يصطفّون في هذا الجحيم خمسة مرات في اليوم ، في درجة حرارة تفوق 50 درجة مئوية.[2]

معتقل الجرف: يقع شرق مدينة المسيلة بنحو 14 كلم، يتكون من عشرات الشقق الأرضية، افتتح في أوائل أوت 1955 ،بعدما تحطم معتقل شلال بسبب العواصف الرملية.

معتقل بوسوي: المعتقل الأكبر من بين معتقلات الجزائر التي فتحها العدو لابتلاع الرجال وتجميد العقول والأفكار وتقييد نشاط فتوة الشباب يقع جنوب سيدي بلعباس في دائرة " تلاق" فتح في 16 أوت 1955.[3]

معتقل أركول: يقع شرق مدينة وهران وهو معتقل للتعذيب البدني والنفسي ومحطة للمرور، يمر به كل المعتقلون من السجون والمعتقلات الأخرى، وأغلبية زبانيته من الإسبان، لا يسلم من أذاهم أيّ واحد من المعتقلين، نتيجة حقدهم الصليبي الموروث على المسلمين.[4]بالإضافة إلى عدة سجون ومعتقلات أخرى لا يكفي المجال لذكرها.

---

(1) عبد القادر ماجن:" السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها"، **أول نوفمبر** ، العدد 93 / 94، ماي – جوان 1988، ص 51.

(2) المرجع السابق،ص 54.

(3) المرجع السابق، ص55.

(4) محمد طاهر عزوي : **ذكريات المعتقلين** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1996، ص17-18.

ثانيا: خارجيا:

أدركت السلطات الفرنسية منذ انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بأنّ زمام الأمور قد أفلتت من يدها بالجزائر، وأنّ جبهة التحرير الوطني أصبحت سيدة الموقف نتيجة لتطور تنظيمها السياسي والعسكري من جهة، والإلتفاف الشعبي حولها، كممثل شرعي ووحيد له من جهة أخرى.

إضافة إلى نجاح مثلوا الجبهة في الخارج في استقطاب الرأي العام العربي والدولي حول القضية الجزائرية وفضح السياسة الاستعمارية، حيث أدرجت مناقشة القضية الجزائرية مرتين ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة،[1] وأمام هذه الوضعية الحرجة التي باتت تعاني منها السلطات الفرنسية لجأت إلى القيام بمجموعة من المناورات الخطيرة للوقوف أمام المساعدات والدعم الخارجي وهي:

1- اختطاف طائرة الزعماء (22 أكتوبر 1956):

هي تلك الحادثة التي خطط لها قادة الجيش الفرنسي وعلى رأسهم "ماكس لوجون" بعد أن ظهرت بعض الشائعات عن وجود اتصالات بين الحكومة الفرنسية من جهة وجبهة التحرير الوطني الجزائري، والحكومة المغربية والحكومة التونسية من جهة أخرى، بعدما وافقت فرنسا بوساطة هاتين الدولتين لحل المشكلة الجزائرية واتفقت هذه الأطراف على عقد مؤتمر قمة مغاربية في أكتوبر1956 بتونس،[2] وقبلت جبهة التحري هذه الفكرة بتحفظ مع عدم الإلتزام بشيء من شأنه أن يلحق الضرر بالثورة ومستقبلها، وأثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر في تونس تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي، أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر في 22 أكتوبر 1956،[3] ضناً منهم أنهم بهذه العملية سيتمكنون من تحقيق أهدافهم المتمثلة في إضعاف الثورة والحد من زحفها.وهذا بإلقاء القبض على بعض زعماء جبهة التحرير الوطني وهم: محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف.[4]

لكن غاب عن تفكير القيادة الفرنسية بأنّ هذه الثورة عبارة عن خلاصات للثورات السابقة، فهي ليست ثورة شخصية مرتبطة بشخص معين ولا هي بثورة عشائرية ولا بالقبلية ولا حتى بالجهوية بل إنّها ثورة شعبية عارمة قائدها الوحيد هو الشعب لذا فإنّ الحسابات الفرنسية أخطأت فعوض أن يتقهقر الثوار من جراء عملية الإختطاف، زاد عزمهم وصمودهم وإسرارهم على الثورة حتى النّصر.

---

[1] عمار قليل: المرجع السابق ، ص 88-90.

[2] عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 419.

[3] عمار قليل: نفسه ، ص 90.

2- العدوان الثلاثي على مصر(31 أكتوبر 1956):

بعد حادثة الطائرة لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى في محاولة منها لضرب الثورة الجزائرية في الخارج، فاستغلت قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر في31 أكتزبر1956 إلى جانب كل من بريطانيا وإسرائيل ، وكانت غايتها من ذلك ضرب مصر ضربة قاسية من أجل الإحتفاظ بالقطر الجزائري قطعة من فرنسا، لأنها كانت تؤمن- كما صرح بذلك رئيس حكومتها - خلال شهر جانفي 1957أمام مجلس الأمة بباريس " أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها."[1]

فمصر قد كانت في نظر فرنسا معقلا للبعثة الخارجية لقادة جبهة التحرير الوطني ومقرا لها، كما أنها كانت الممول الرأيسي للثورة، حيث كانت تزودها بالسلاح، وكذلك سندها القوي في نشر قضيتها والتعريف بها دوليا عن طريق إذاعة صوت العرب التي كانت في متناول قادة الثورة هناك.

وهكذا كان هذا العدوان سببا في توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية، عكس ما كانت تأمله السلطات الفرنسية، إذ أكّد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية، التي هزت الرأي العام الدولي وأصبحت موضوع اهتمام ونقاش في الجمعية العامة الأمم المتحدة.[2]

3- إنشاء خط موريس:

نظرا لأهمية تونس والمغرب للثورة الجزائرية،حيث كانتا المنفذ الذي تأتي عن طريقه الأسلحة لجيش التحرير الوطني، أمر وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" بإقامة خط شائك مكهرب في أواخر عام 1956 ،من أجل خنق الثورة ومنع وصول الإمدادات إليها، ويمتد هذا الخط المكهرب من شاطئ البحر المتوسط شرقي مدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء، ويتراوح عرضه من 6 إلى 12 مترا، وإلى 60 مترا في بعض الأحيان، تتخلله على طول امتداده الألغام، وبث فيه التيار الكهربائي ووضعت حوله الصواريخ الوثابة المتصلة بأجراس الإنذار، وأقيمت على طوله مراكز عسكرية للحراسة،[3] واكتملت الأشغال به في عام 1957، وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية المغربية، يمتد من مرسى بورساي (العربي بن مهيدي) قرب السعيدية، إلى بشارجنوبا

---

[1] أحمد توفيق مدني : **حياة كفاح** ، ج 3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988، ص 225.

[2] محمد لحسن ازغيدي : **مؤتمر الصومام 56-1962**....، المرجع السابق ، ص 162.

[3] يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين 19و 20** ، المرجع السابق ، ص 222-223.

على مسافة تقدر بحوالي 700 كلم،[1] وعن ماهية هذه الخطوط يقول الجنرال دي غول:"...وقد أقيمت الحواجز على حدود الجزائر مع تونس والمغرب، قوامها منشئات دفاعية محمية بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك ،وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح، ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا..." وكان جيش التحرير الوطني قد عان الكثير من إقامة هذه الحواجز حيث عرقلت جلب الأسلحة من الخارج، وعطلت نشاطاتهم لفترة من الزمن، ومع ذلك فأنهم استطاعوا إقتحامه باستخدام تقنيات لم يكن الجيش الفرنسي يتوقعها حيث طوّر جيش التحرير قدراته الحربية وتشكلت كتائب كامة مدربة على طرق إزالة الأغام والمتفجرات وكيفيات إتلاف الأسلاك الشائكة المكهربة.[2]

4- قنبلة ساقية سيدي يوسف:

لم يكتف الإستعمار الفرنسي بما أقامه من حواجز على الحدود بل عمد إلى تعكير العلاقات بين الثوار وتونس، وذلك بشنّه غارة جوية على ساقية سيدي يوسف التونسية في 08 فيفري 1958 في الحدود الجزائرية التونسية،[3] وقد خلّف قصف الطيران الفرنسي مقتل 72 شخصا من بينهم أطفال بالمدارس وجرح 87 آخرين جزائريين وتونسيين، بحجة تتبع ومطاردة المجاهدين.[4]

وقد تسببت هذه الحادثة المؤلمة في إثارة أزمة حادة بين تونس وفرنسا ،وتدخلت كل من أمريكا وبريطانيا لحل الأزمة لكن دون جدوى، وذلك بسبب تعارض موقف الدولتين من القضية الأساسية التي أثارت الأزمة وهي القضية الجزائرية، فالحكومة التونسية ترى وتؤكد أن الوساطة لا تفيد في شيء إذا لم تتناول القضية الجزائرية، أما الحكومة الفرنسية فكانت ترى العكس تماتاً وتحاول أن تستغل الوساطة لصالحها وطعن الثورة بعد أن فشلت جهودها الخاصة، لكن هذا العدوان على الساقية كان مشجعا لتونس لكي تتخذ موقفا صلباً مسانداً للقضية الجزائرية.[5]

---

(1) الغالي غربي : " نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، **الأسلاك الشائكة المكهربة** ، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات القصبة - الجزائر ، 1998، ص 36-37.

(2) المرجع السابق ، ص 39.

(3) ادريس خضير : المرجع السابق ، ص 243.

(4) وزارة ا لمجاهدين : **من يوميات الثورة الجزائرية 54- 1962** ، المرجع السابق، ص 73.

(5) يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 224-225.

وهكذا فقد فشلت كل مخططات الإدارة الاستعمارية من أجل إخماد الثورة، حيث أدى اختطاف وفد جبهة التحرير الخارجي إلى تصعيد الثورة في الداخل ولم تقف الأسلاك المكهربة والملغمة حاجزاً أمام العزيمة الفولاذية للثوار، كما فشلت دبلوماسياً في العدوان الثلاثي على مصر وقصف ساقية سيدي يوسف ،إذ أدى ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية وازدياد أنصارها في الخارج.

المبحث الثالث: إجراءات الزجرية و القمعية

إنّ للإستعمار الفرنسي في الجزائر تاريخ حافل بالجرائم الوحشية البربرية التي لا يمكن أن يضاهيه تاريخ أيّ عصر من عصور الظّلام والإسترقاق التي عاشتها البشرية على مر الأجيال، لقد سجل تاريخ الإستعمار الفرنسي صفحات سوداء أثناء حرب الإحتلال من جرائم "سانت أورونو"، "كلوزيل" "راندون"، "بيجو"، "ماسو"، "بيجار" ... وغيرهم،[1] وكانت البشرية تعتقد أن تمدن أوربا الغربية بصفة عامة سيحول دون تكرار تلك الجرائم الفضيعة، غير أن حرب التحرير أثبتت أن الأحفاد لا يقلون قسوة و وحشية عن الأجداد، فلقد بلغت وحشيته أثناء الحرب التحريرية الجزائرية، حدا يفوق التصور، بحيث طبقت على المواطن الجزائري أنواع التجارب المبتكرة في فن التعذيب.

1- أنواع التعذيب:

لقد تفنّن السفاحون والجلادون الذين ينتمون الى مختلف أجهزة القمع الإستعمارية في أساليب التعذيب، فمنهم من تدرب على يد النازيين، ومنهم من تخصص في أنواع التعذيب خلال الحرب الإستعمارية الظالمة في الفيتنام، ومنهم من كان مهمته الإجرام والتنكيل بالبشر في الشعوب المستعمرة، ويمكن تقسيم أنواع التعذيب التي كان يتعرض لها المعتقلون إلى الآتي:

1-1- التعذيب الجسدي:

ويتمثل في إلحاق الضرر والألم والتشويه بجسم المعتقل وهذا باستعمال طرق وأساليب وحشية مثل إستعمال التيار الكهربائي في الأماكن الحساسة من الجسم، تشويه الأجسام بإستعمال السكاكين، قطع الأعضاء.[2] إلى جانب تكليف المعتقلين ببعض الأعمال الشاقة مثل حفر التراب وعجنه بالإقدام الحافية وبناء الجدران و تهديمها ثم إعادة بنائها وهكذا دواليك، وإجبار المعتقلين على تكسير الحجارة ببعضها البعض وتحويلها إلى حصى صغيرة يتم فرش الأرض بها،[3] كما كانوا يرغمون بعض المعتقلين على جرّ العربات كالخيول وحفر الخنادق ثم ردمها ثم إعادة حفرها باستمرار، ورمي التبن في الهواء وجمعه بعد ذلك قصبة بقصبة، وأمرهم بالدوران حول دار أو قطعة أرض عشرات الساعات دون توقف وكنس المنازل والطرقات باللّسان، وإيصال الماء بالفم لمسح المنازل والبقاء في العراء عارياً.[4]

---

[1] احسن بومالي :" التمدن الفرنسي وفن التعذيب "، **أول نوفمبر** ، عدد 31 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، 1978 ، ص 25.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين : **الملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للولاية الرابعة** ، ج1، التقرير السياسي الفترة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، ص 114.

[3] علي العياشي: "قصر الطير معتقل الموت البطيء"، **أول نوفمبر** ، العددان 88- 89 ، فيفري 1988، ص 31-32.

[4] يحيى بوعزيز :المرجع السابق ، ص 225.

ويتعرضون للجوع والعطش والحرارة والبرودة أياماً وأسابيع، هذا إلى جانب عشرات الأنواع والأساليب الأخرى التي ما فتئ الجلادون الإستعماريون يعذبون بها الأبرياء دون رحمة أو شفقة من أجل أن ينتزعوا منهم إعترافات عن الثورة، ولكن قوة الشعب والمجاهدين كانت أقوى وأصلب من كل هذا.[1]

1-2- التعذيب النفسي:

وهو يأتي مرافقا للتحطيم الجسدي للمعتقل، وهذا النوع من التعذيب القصد منه ترهيب المعتقلين وإرعابهم وجعلهم يعيشون في حالة خوف مستمرة ودائمة، وهو يوقع آثار مدمّرة في نفوسهم مثل حالات الجنون، الإجهاض، أزمات نفسية، إنهيارات عصبية، الموت بأزمات قلبية،[2] ومن الوسائل المتبعة في هذا النوع من التعذيب:

- الظّلام الدامس الذي كان يلف مراقد المعتقلين في الليل بحيث كان كل معتقل ينزوي في ركنه ينتظر دوره ليساق إلى الموت.
- منع الكلام بين المعتقلين وكل من يتفوه بكلمة إلى زميله يعاقب بأبشع الطرق.
- بث الرعب في نفوس المعتقلين حيث كان يأتي جنود العدو في الليل إلى مرقد من المراقد فيخرجون أحد المعتقلين بعد أن يذيعوا في المرقد بأنّه قد قرر قتله، فيؤخذ إلى الزنزانة الفردية فيمكث بها مدة طويلة ثم يساق إلى مرقد آخر ليعتقد زملاؤه بأنه قد قتل فعلاً.
- كما كان جنود العدو يرهبون المعتقل بإخباره بأنّه قد تقرر قتله في اليوم الموالي، وعند سماعه لذلك يصاب بالهلع والخوف الشديد بالإضافة إلى السب والشتم اليومي الذي يتعرض له المعتقلون. عمد العدو إلى تحطيم معنوياتهم بنصب مكبرات الصوت في كل مرقد من مراقد المجاهدين والفدائيين وفي الليل تبدأ في الحديث عنهم فتنعتهم بالقتلة والمجرمين والسفّاكي الدماء والمجانين وكل الصفات القبيحة والمشينة.[3]

---

[1] يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 255.

[2] أحمد رضوان شرف الدين : " التعذيب قراءة في جريدة المجاهد(57-1962)" ، **المصادر** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأبيار – الجزائر ، عدد8 ، 2001 ، ص 23-24.

[3] علي العياشي : المقال السابق ، ص 32-33.

2- أساليب التعذيب:

لقد تفنّن الضباط العسكريون الفرنسيون في تعذيب الشعب الجزائري إلى درجة فاقت النازيين في حد ذاتهم حيث يقول أحد الضباط الفرنسيون في هذا الشأن:" لقد كان الألمان في أساليبهم غلماناً صغاراً بجانبنا"[1] ومن بين هذه الأساليب الوحشية نذكر:

2-1- التعذيب بالكهرباء:

يعتبر هذا النوع من التعذيب ضرورة من ضروريات الإستنطاق أثناء الثورة التحريرية لا بد أن يذوقه كل معتقل، وتتم عملية التعذيب بالكهرباء عن طريق إيصال تيار كهربائي بجسم الضحية وذلك في الأعضاء الحساسة من الجسم كالأذن واللّسان والأعضاء التناسلية والأصابع والأنف... وحتى يكون مفعول التيار الكهربائي أكثر فعّالية يقوم الزبانية برمي سطل من الماء على جسم المعذب أما العملية الأبشع هي أن يرمى كل الجسم في حوض حمام مملوء بالماء، ويبقى الرأس فقط خارجا، ثم يوضع التيار الكهربائي في الماء.[2]ومن بين المجاهدين الذين عذبوا بهذا الأسلوب المجاهد "الزوربير السعيد" الذي عذّب بمركز التعذيب بالمرادية حيث قال:" بقيت تحت التعذيب مدة أحد عشر يوما...ثم أمر بنقلي إلى قاعة خاصة بالتعذيب مجهزة بوسائل وضعت خصيصاً لذلك وهي: الكهرباء الماء القذر، أدات التلحيم، الحبال، الزجاجات والهراوى... الخ. وبعد أن أجلست بقاعة مبلّلة بالماء ويدايا مربوطتان إلى الخلف أوصل التيار الكهربائي وبقيت أتصارع معه لمدة فقدت فيها وعيي، ولمّا لاحظ ضابط العدو عليّ ذلك أوقف التيار مدة ثم أعاد الأسئلة وإيصال التيار. وهكذا ولما لم يفلح فيما سعى إليه أحالني إلى حوض به ماء قذر وصابون وغطس رأسي بداخله، وتواصلت عملية الغطس هذه وخلال العملية مرر جندي قضيبا حديديا يستعمل للإيصال التيار الكهربائي فوق الجسم، ومن شدة الألم أغمي عليّ..."[3]

2-2 -التعذيب بالماء:

يوثق الضحية على كيفية خاصة بحيث لا يستطيع الحركة ثم يمد من الحنفية أنبوباً نحو فمه حتى يمتلئ جوفه ويكاد يختنق وعندئذ يطلقونه ثم يشرعون في وطئه بالأرجل ويأخذ الماء ينبع من جميع منافذ جسمه وتارة أخرى يشدّدون وثاقه ويلقون به في حوض مملوء بالماء ويقف الزبانيُّ المكلف

---

(1) بير هنري سيمون : المصدر السابق ، ص 51.

(2) بوعلام نجادي : **الجلادون 1830-1962** ، ت محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، 2007 ، ص 145-146.

(3) علي العياشي :" مركز التعذيب بالمرادية "، **أول نوفمبر** ، عددان 88-89 ، فيفري 1988، ص 34.

بتعذيبه لتغطيسه ورفعه ثم يخرج للرفص بالأقدام وقد يموت الكثير تحت هذا التعذيب،[1] وعن هذا يقول المجاهد "الزبير السعيد"[2]:"... وضع أنبوب بفمي وفتح الصنبور حتى امتلأ بطني ماءاً، ثم صعد جندي فوقي وصار يقفز ويقفز والماء يخرج من كل جهة فازداد بذلك الألم، ولم أفق إلاّ وأنا وسط زملائي من جديد ، وهكذا..."[3]

2-3- نزع الأظافر وقلع الأسنان:

من أفتك أساليب الإستنطاق نزع الأظافر بالمحددات والكلاليب وقلع الأسنان والأضراس الواحدة تلوى الأخرى، وبعدها يجبرونه على الإعتراف أم يكررون العملية، وهكذا يجد الضحية نفسه مضطرا بأن يختار بين ثلاث أمور إما أن يعترف لهم بما يريدون أو يموت تحت التعذيب ،و إما أن يذهب أمام قاضي التحقيق على هذه الحالة المشوهة، ومن العجيب أن القاضي لا يكلف نفسه أن يسأل الضحية عمّا أصابه، وإنّما يصادق على كل ما قالته الشرطة الذين هددوه إن هو أنكر حرفاً فسيعاد إلى أيديهم وتتكرر عمليات التعذيب معه.[4]

2-4- تسليط الكلاب الضارية:

من أفضع الأساليب التي إلتجأ إليها زبانية الإستعمار هو تسليط الكلاب الضارية المدربة على المستنطق وإغرائها بالضحية، فبعد التعذيب و التنكيل بالكهرباء والماء والجلد وغيرها، تترك الضحية بالعراء ثم يرسل إليها الكلب فيأخذ في تعذيبه، فيمزق ثيابه وينهش لحمه ويصارعه ويمرغه وقد أختير لهذا الغرض فصائل الكلاب الأكثر وحشية وعندها قابلية للإنتقام، فأنفقت عليها أموالا طائلة لإعدادها وتدريبها،[5] وفي هذا الصدد يقول المجاهد" موسى قصاري"[6]:" ... وعندما حولنا إلى المعتقل كان أول ما بادرنا به جنود العدو هو تسليط الكلاب علينا، فأخذت هذه في نهش لحومنا... وبعدما لعبت بنا الكلاب كيفما شاءت تم تحويلنا إلى الغرف... وإثر ذلك أمرنا بنزع أحذيتنا والجري

---

(1) أحسن بومالي : " التمدن الفرنسي وفن التعذيب " ، المقال السابق ، ص 26.

(2) الزبير السعيد : ولد عام 1917 بدأ نظاله السياسي عام 1937 ضمن صفوف حزب الشعب، انضم لصفوف الثورة منذ اندلاعها أسر يوم 7 فيفري 1957 ونقل إلى مركز المرادية حيث سلط عليه أبشع التعذيب.

(3) علي العياشي : المرجع السابق، ص 34.

(4) أحسن بومالي : المرجع السابق، ص 26.

(5) محمد منيع: **قصص من فضائع الاستعمار في الجزائر** ، دون ط ، منشورات مكتبة دار الكتاب ، الجزائر، 1963 ، ص 18.

(6) موسى قصاري : من مواليد 19 أكتوبر 1937 بسطيف التحق بصفوف جيش التحرير في 1957 بالولاية الثالثة، وكان عضوا بالناحيو الأولى من المنطقة الأولى، وقد دخل معتقل قصر الطير في جوان 1957.

حول القصر 15 مرة ، فوق حصى محدد الأطراف ، وكلاب المعتقل البالغ عددها 34 كلباً تلاحقنا ويا ويح من يتعثر فينا أو يتأخر ليسترد أنفاسه..."[1]

2-5 - دفن الأحياء:

عندما ينتهي الجلادون من الإستنطاق ولا يصلون إلى معلومات تروق لهم، يلجأون إلى الحل الذي يريحهم ،وهو أنهم يحفرون الحفر بقدر قامة الإنسان ثم يوقفونه في الحفرة ويرمى عليه التراب حتى لا يبقى منه إلا رأسه ويتركونه هكذا بالعراء في شدة الحر والبرد إلى أن يموت، كما يقومون أيضا بدفن جماعات حيث يحفر جنود العدو حفراً تسع جماعة ويضعونهم فيها وقوفا، حيث لا يستطيعون الحركة، ثم يضعون فوق رؤوسهم عوارض لوح حتى لا يتمكنوا من الخروج منها، وهذا لمدة تتراوح بين 3 إلى 7 أيام حتى تنهار أعصابهم أو يموتون.[2]

2-6- التعليق منكس:

ومن أفضع وسائل التعذيب أيضا تعليق المستنطق منسكا كالماشية الذبيحة ، رجلاه إلى الأعلى ورأسه إلى الأسفل، ثم ينزل في حالة من الإغماء وقد تنهار أعصابه تماما.[3] وحسب كيفية أخرى كثيرة الإستعمال يرفع السجين إلى غاية السقف ثم يطلق فجأة وينسحق بعنف على الأرض ،وبعد تكرار هذه العملية عدة مراة يصبح الجسم كتلة دامية بدون حياة،[4] وعن هذا نورد حالة "محمود مسعودي" مساعد مسؤول الناحية الثانية الذي تعرض للتعذيب بواسطة الماء والكهرباء والضرب علّقه جلادوه وهو مشدود على مستوى المعصمين وتركوا جسمه متدلياً حوالي 36 ساعة دون أن تلامس رجلاه البلاط، فكانت النتيجة أن شلّت يداه وأصابعه عن الحركة ما يربوا عن ستة أشهر.[5]

2-7- الموت البطيء:

من وسائل التعذيب الجسدي أثناء الإستنطاق هو إتلاف الجسم عضواً عضواً، ذلك أنّ الزبانية يسندون الضحية إلى خشبة على هيئة المصلوب، ثم يشرعون في إستنطاقه، وقد تصوب إليه

---

(1) علي العياشي : المقال السابق ، ص 31.

(2) أحسن بومالي : "التمدن وفق التعذيب"، المقال السابق ، ص 27.

(3) المرجع السابق، ص 27.

(4) بوعلام نجادي : المصدر السابق ، ص 154.

(5) بن يوسف بن خدة : المصدر السابق ، ص 179.

أسلحتهم فإن أجاب بما يريدون بادروا إلى قتله، وإن امتنع عن الحديث يطلقون النار على أعضائه اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل، وهذه العملية تقع كل يوم في مختلف أنحاء القطر الجزائري.[1]

وعلى سبيل المثال نذكر الوقائع التالية كلها وقعت" بحوز القرقور"في القراج من دائرة سطيف سابقا وذلك يوم 20 جويلية 1955 وهو ثاني أيام عيد الفطر، حيث أسر مدني يدعى" مهدي الحلو" وأخذ للإستنطاق فربط إلى خشبة على هيئة مصلوب وأخذ الزبانية يطلقون النار على يده الواحدة بعد الأخرى، وكلما أطلقوا عليه النار سألوه أن يعترف أو يعيدوا الكرة وهو لا يقول شيئا وأخيرا وضعوا الرشاش في فمه وأجهزوا عليه.

واقعة "برحال عبد الحميد" مدني أطلق الرصاص على صدره ثم أخذوه وهو ما يزال حيا وألقوا به من فوق حائط إلى هاوية سحيقة.

وفي الناحية الثانية من المنطقة الثالثة قام جنود الإحتلال بأعمال بربرية ليس لها مثيل حيث أخذوا امرأة كانت زوجة لأحد المجاهدين، وبقروا بطنها واستخرجوا منها الجنين الذي لم يتجاوز 6 أشهر ورموا به إلى كلابهم البوليسية.[2]

2-8- لوحة المسامير:

يوضع جسم المشتبه فيه عارياً بصفة كاملة ومربوطاً بقوة على لوحة منتفشة بالمسامير، ويقوم الجلاد بالضغط بكل وزنه بصفة متواصلة حتى تنفذ المسامير بعمق بظهر الضحية،[3] وعن هذا يقول المجاهد "باجي محمد"[4]:"... جرّب معي العدو طريقة أخرى تمثلت في ربط يداي إلى الخلف بسلك ووضعت تحت لوحة ثبتت عليها عدة مسامير وأمرت بالسير فوقها، وكلما سقطت من شدة الألم أوقفوني وأمروني بمواصلة السير فوق المسامير التي مازالت آثارها برجلاي حتى الآن، وتواصلت العملية إلى أن أغمي عليّ...".[5]

2-9- غسل المخ:

نظراً لكون المعتقل يضم في معظمه مجاهدين أسروا في المعارك والهجومات العسكرية فقد أنشأ العدو به أقساما خاصة لغسل المخ مهمتها تحويل المجاهدين والفدائيين عن أفكارهم الثورية، وقد جنّد

---

(1) أحسن بومالي : " التمدن الفرنسي وفن التعذيب" ، المقال السابق ، ص 27.

(2) أحسن بومالي : **استراتيجية الثورة في مراحلها الأول** ، المرجع السابق ، ص 187-188.

(3) بوعلام بجادي : المرجع السابق ، ص 161.

(4) باجي محمد : ولد عام 1933 بدأ نظاله السياسي 1956 وفي السنة نفسها انضم لفوج الفدائيين بحي المرادية أسر يوم 2 فيفري 1957 .

(5) علي العياشي :" مركز التعذيب بالمرادية" ، المقال السابق ، ص 34.

لذلك العديد من الضباط المختصين في هذا الميدان ،وكانت عمليات الغسل تتم على شكل إلقاء دروس وأسئلة. وأثناء ذلك كانت تتم مراقبة فردية لكل معتقل لمعرفة ردّ فعله عن الأسئلة المطلوبة وحسب ردود الفعل يتم تصنيف المعتقلين في المراتب الثلاثة المعمول بها وهي:

1- مرتبة أقوياء الإرادة الذين لا ينفع معهم سوى تكثيف العقاب والإعدامات.

2- مرتبة متوسطة تضم المترددين، وهؤلاء يوضعون تحت المراقبة المستمرة.

3- المرتبة الثالثة تضم الذين أظهروا بعض التجاوب مع العدو، فهؤلاء يعمل العدو على إعدادهم للتجنيد في صفوفه،[1] وهنا تحدث بين الجميع حالة سوء تفاهم تؤدي بهم إلى القيام بوشايات ضد بعضهم البعض وكشف ما لديهم من الأسرار التي تفيد في تحطيم الثورة وجبهة التحرير.[2]

بالإضافة إلى الوسائل السابقة للتعذيب المادي الأحمر، نورد بعض الوسائل الأخرى التي لا تقل شراسة ووحشية، وإن نجا منها صاحبها فلن يعرف الراحة أبداً ومنها:

سلخ جلد الرأس بالأمواس، وربط أجزاء الجسم إلى شجرة وربط الباقي إلى سيارة تجرها حتى تفصلها عن الجسم، زيادة على ذلك غطس الشخص في الماء الساخن جداً لمدة معينة ثم غطسه في الماء البارد جداً، مما يسبب آلاما لا تطاق، وكذلك دق المسامير في أجساد المعتقلين، فقع العيون والإجلاس على الزجاجات، السحب أو الجر على أرضية مسمّرة، الضرب بالعصا والسوط حتى الموت، إزالة الحاجبين والأهداب وارتكاب الفاحشة والتجويع والتعطيش والحرمان من النوم،[3] حرق الشخص بعد رشه بالبنزين، و رمي المساجين من طائرة الهليكوبتر من السماء الى الأرض.[4]

والواقع أنّ أساليب التعذيب التي طبقتها السلطات الإستعمارية كثيرة ومتعددة، لا نستطيع إحصائها والإحاطة بجميع جوانبها، لأنها تفننت في ذلك وأنشأت مدارس خاصة بالتعذيب مثل مدرسة "جان دارك" بمدينة سكيكدة لتدريس فنون التعذيب وحرب الإبادة وأساليب القمع الوحشي وقد خلّف هذا التعذيب آثارا جسدية ونفسية فضيعة، منها بتر أعضاء الجسم وأمراض مزمنة لا تزال تلازم الضحية إلى يومنا هذا ، والتي تبقى من الذكريات السوداء التي لا يريد المعذب التكلم عنها.

---

(1) علي العياشي : "مركز التعذيب بالمرادية " ، المقال السابق ، ص 32-33.

(2) يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 256.

(3) نفسه ، ص 254-255.

(4) إيفيه بريستر : المصدر السابق ، ص 310.

وما خفي كان أعظم،لأنّ تاريخ فرنسا الإستدماري بالجزائر حافل بالجرائم السوداء التي مازالت وصمة عار في جبينها و صفحة سوداء مظلمة في تاريخها.

وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدل على فضاعة ووحشية فرنسا، التي فاقت كل تصور وإدراك، وكشف الستار عن حقيقتها الزائفة المتمثلة في ادّعائها الدفاع عن حقوق الإنسان وادّعاء الحضارة والتمدن.و هذه الأساليب الوحشية التي طبقتها فرنسا على الشعب الجزائري تبين مدى حرص فرنسا على تمسكها بالجزائر ، و إرغام الشعب الجزائري على التراجع و الإستسلام ، إلاّ أنّ هذا الأخير تحمل و صبر و استمر في كفاحه و مواجهته لكل الخطط الفرنسية الجهنمية عبر كل مراحل الثورة .

الخاتمة

الخاتمة:

إنّ الأمر الذي لا يتخلف فيه إثنان هو كون ثورة أول نوفمبر 1954 شكّلت منعطفا تاريخيا حاسما في مسار الحركة الوطنية الجزائرية ومخرجا للمأزق الذي آلت إليه الوضعية السياسية، بحيث وضعت الجميع أمام الأمر الواقع، بعدما اقتنعوا بأنّ السبيل الوحيد لاسترجاع الإستقلال والكرامة الضائعين منذ 1830 هو الكفاح المسلح، وأنّ "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة"، وبذلك أغلق باب المناورة السياسية وفتحت أبواب التضحية والبطولات، وكان تفجير الثورة إيذانا لبداية معركة التحرر والإنعتاق من بوتقة الظلم والإستبعاد.

وأمام هذا الوضع الجديدة إهتزت فرنسا غضبا، وشق عليها أن ترى هذا الشعب الذي استعبدته منذ قرن وربع قرن، يعلنها ثورة عارمة، فسارعت إلى إتخاذ إجراءات عسكرية قمعية، بهدف إجهاض الثورة والقضاء عليها في المهد قبل أن تمتد إلى المناطق الأخرى.

فراحت تعزز من إمكانياتها الحربية مستعينة بمساعدات الحلف الأطلسي، حيث ارتفع عدد الجيش الفرنسي إلى 80 ألف جندي مع مطلع 1955، بعدما كان 55 ألف جندي عشية اندلا ع الثورة التحريرية ونفذت عمليات تمشيطية شملت مناطق اندلا ع الثورة، وأحكمت الحصار على منطقة الأوراس زاعمة أنّها ستقضي على هذا "التمرد" في وقت قصير وتعيد التهدئة من جديد.

كما حولت معاقل الثورة إلى مناطق محرمة، وأنشأت عددا كبيرا من المحتشدات والسجون والمعتقلات، إعتقاداً منها أنّ مضاعفة أساليب القمع والزّج بالمواطنين في غياهيب السجون والمعتقلات كافٍ لإخماد نار الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية.

إلاّ أنّ العزيمة الفولاذية للثوار الأوائل كانت أقوى من ذلك فأحبطت كل محاولات العدو، مما جعله يعيد النظر في حساباته ويغيّر من إستراتيجيته في الميدانين العسكري والسياسي، فقامت بسن قانون قمعي إجرامي خطير تمثل في قانون "حالة الطوارئ" الذي فوّضت بموجبه جميع الصلاحيات العسكرية والمدنية إلى السطات العسكرية، فتمّ حظر التجوال على الأشخاص والإجتماعات العامة وكثرت التفتيشات والمداهمات وإحكام نقاط المراقبة، فأدخل البلاد في حالة حصار عام.

وأمام هذه الوضعية السيئة كان لزاماً على ثورة أول نوفمبر أن تثبت وجودها و تعلن شموليتها وتكسر الحصار المفروض عليها وتفشل مشاريع العدو الرامية إلى سحق الثورة، فجاءت هجومات 20أوت1955 التاريخية، التي فكّت الحصار المضروب على منطقتي القبائل والأوراس.

وبعد هذا الإنتصار الكبير للثورة التحريرية، قامت القوات الفرنسية بمجاز إنتقامية رهيبة واسعة النطاق، اتسمت بالهمجية والوحشية راح ضحيتها الآلاف من المواطنين العزل، وكان ملعب سكيكدة البلدي ميداناً لهذا الإنتقام، حيث بلغ ضحاياه أكثر من 1500 مواطن، كما كثّفت قوات العدو من عمليات الإعتقال الجماعي والسلب والنهب وهتك الأعراض، وأصبحت الحالة السائدة في الجزائر يسودها "قانون الإرهاب" أو "إرهاب من غير قانون".

ومع مطلع 1956 ومجيء "لاكوست" حاكم عام جديد للجزائر وإعلانه عن بدء "الربع ساعة الأخير" لتصفية الثورة، واصل طلب الإمدادات العسكرية، حيث وصلت إلى 373 ألف جندي في جوان 1956 وراح يطبق سياسته الرامية إلى "التهدئة" عن طريق الفتك والحرق والتدمير ضد الشعب دون رحمة أو شفقة.

أمام هذا التصعيد الخطير لم تقف جبهة التحرير الوطني مكتوفة الأيدي بل أصبح شغلها الشاغل بعد الإنتصارات التي حققتها عقب هجومات 20أوت1955، التركيز على تنظيم الثورة وهيكلتها، فقامت بعقد مؤتمر الصومام الذي أعطى دفعاً جديدا للثورة التحريرية فأصبحت أكثر تنظيما وشمولية.

وللوقوف أمام المساعدات والدعم الخارجي للثورة، قامت السلطات الفرنسية بانشاء "خط موريس" الشائك والمكهرب على الحدود التونسية والمغربية الجزائرية، بهدف خنق الثورة وعزلها يمنع دخول الأسلحة والثوار.

وفي سبيل تطبيق اليد الحديدية على الثورة، قامت الحكومة الفرنسية في مطلع 1957 بتفويض الجنرال "ماسو" كافة الصلاحيات العسكرية والمدنية –في إطار ما يعرف "بمعركة الجزائر"– والذي أعطى إشارة الضوء الأخضر لفرقته العاشرة للمضلّيين للقضاء على عناصر جبهة التحرير في العاصمة وبذلك صارت المدينة ميداناً لتجاوزات المضلّيين وأفعالهم الهمجية ما كلف الثورة خسائر فادحة فقدت خلالها خبرة قادتها، إلاّ أنّه في مقابل ذلك فإنّ "معركة الجزائر" ساهمت في لفت أنظار الرأي العالمي للقضية الجزائرية.

ومع صعوبة إحتواء الثورة والقضاء عليها، وقبل أن تفلت زمام الأمور من يدها، إلتجأت الحكومة الفرنسية إلى البحث عن إرساء قواعد سياسية جديدة، تتماشى والوضع المتأزم الذي تمر به البلاد وهي ما أطلق عليها بـ "الإصلاحات السياسية" أبرزها "مشروع سوستيل الإدماجي" ذو الطابع الإقتصادي والإجتماعي، الرامي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو الشخصية الجزائرية العربية

الإسلامية، ومشروعه هذا ما هو في الحقيقة إلاّ مناورة جديدة، تهدف إلى إضعاف الثورة وهذا بعزل الجماهير الشعبية عنها، ولم يكن يهدف إلى تحسين ظروف الجزائريين، بل حرص من خلاله على إبقاء "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

وواصل "لاكوست" تطبيق سياسة الإدماج، بسنه لقانون "الإطار" الذي لم يخرج عن بقية المشاريع الفرنسية السابقة، التي تهدف إلى إدماج الجزائر بفرنسا، وتحقيق المزيد من الإمتيازات العنصرية والتغوق الطائفي للجالية الأوربية في الجزائر، والذي رفضته جبهة التحرير الوطني لأنّه نصّ على بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا.

ومن الأساليب السياسية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية هي إنشاء مكاتب الشؤون الأهلية "لاصاص" والتي كانت تنشط تحت غطاء تقديم المساعدات الإنسانية لسكان الأرياف، إلاّ أنّ هدفها الحقيقي هو التقرب من السكان من أجل الحصول على معلومات حول الثورة كي يسهل القضاء عليها.

عملت الإدارة الفرنسية على إجراء مفاوضات سرية مبكرة مع جبهة التحرير الوطني، بغرض "جس نبض الثورة"، ولم تكن لها نية صادقة في التفاوض الجدّي والنظر في حقيقة مطالب الشعب الجزائري، بل كانت مناورة جديدة هدفها المكر والخداع والمماطلة.

و بعد الدعم الذي حصلت عليه الثورة الجزائرية من طرف الدول الآفرواسيوية في مؤتمر باندونغ سنة 1955 ومطالبتها بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، سعت فرنسا جاهدة للوقوف أمام تدويلها، وهذا باعتبار أن القضية الجزائرية مسألة داخلية ولا يحق للأمم المتحدة التتدخل فيها.

ومن أجل زرع الشقاق في صفوف الثورة وزعرعة الثقة السائدة على جميع المستويات وبهدف ضرب الجزائريين بعضهم ببعض، قامت السلطات الفرنسية باتسغلال ودعم الحركات المناوئة للثورة وعملت على تجنيد فرق من الحركة والقومية من أجل خلق "قوة ثالثة" موازية لجبهة التحرير الوطني.

ولمّا عجزت السلطات الإستعمارية من القضاء على الثورة لجأت إلى أسلوب التعذيب، الذي تفننت فيه، فابتكرت له أساليب جديدة، وجلبت لذلك خبراء في فنون التنكيل والإستنطاق.

بيد أنّ كل هذه الاساليب لم تزد الشعب إلاّ تصميماً وإلتفافاً حول قضيته العادلة والمتمثلة في الحرية والإستقلال، وكان البطل الشهيد الرمز محمد العربي بن مهيدي، خير مثال على صمود الجزائري المكافح الأبيّ، والذي استشهد ولم يعترف بأسرار الثورة أمام آلة التعذيب والوحشية،

فضرب بذلك مثالاً رائعاً في التحدي والصمود، وأعطى درساً قاصياً وموجعاً لأكبر جنرالات وجلادي فرنسا.

ورغم كل ما ارتكبته فرنسا من مجازر رهيبة في حق الشعب الجزائري، والتي اتفق الجميع على أنّها "جرائم ضد الإنسانية" غير أنّها لم تعترف بذلك بل اعتبرتها بطولات وواجب وطني حتمته ظروف الحرب.

إنّ سياسة فرنسا الإجرامية وما ارتكبته من مجازر واضحة للعيان لاغيار عليها، حيث طوّرت من أساليبها العسكرية والسياسية مع كل مرحلة من مراحل الثورة التحريرية، فلم تبخل بأيّ وسيلة إلاّ وجرّبتها على الجزائريين من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية.

إلاّ أنّ شجاعة الشعب الجزائري وتصميمه على نيل الحرية والإستقلال حال دون ذلك وأفشل مخططاتها الهادفة إلى تحطيم الثورة وواصل تضحياته حتى إفتكاكه للإستقلال سنة 1962. بعون الله تعالى ونصره لجنده الجزائريين.

الملاحق

الملحق رقم:1

بالغ الحاكم العام للجزائر "روجي ليونار" ROGER Léonard

يوم 02 نوفمبر 1954

" في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس، على خطورة متفاوتة من طرف عصابات ارهابية صغيرة، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل

وقد أطلقت عيارات نارية على الدرك، كما استعملت مفرقعات ومحرقات بدائية لم تنشأ عنها خسارات غالبا.

وقد اتخذت اجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف من طرف الولاية العامة، التي طلبت وسائل عمل إضافية وحصلت عليها حينا.

إن السكان الذين يبرهنون حاليا في جميع الأوساط على هدوء كبير ورباطة جأش ليستطيعون أن يطمئنوا الى أننا سنتخذ جميع التدابير الازمة لضمان أمنهم وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة".

المصدر: مولود قاسم نايت بلقاسم: " ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا..."، الطريق الى نوفمبر، المصدر السابق، ص 96-97.

الملحق رقم2:

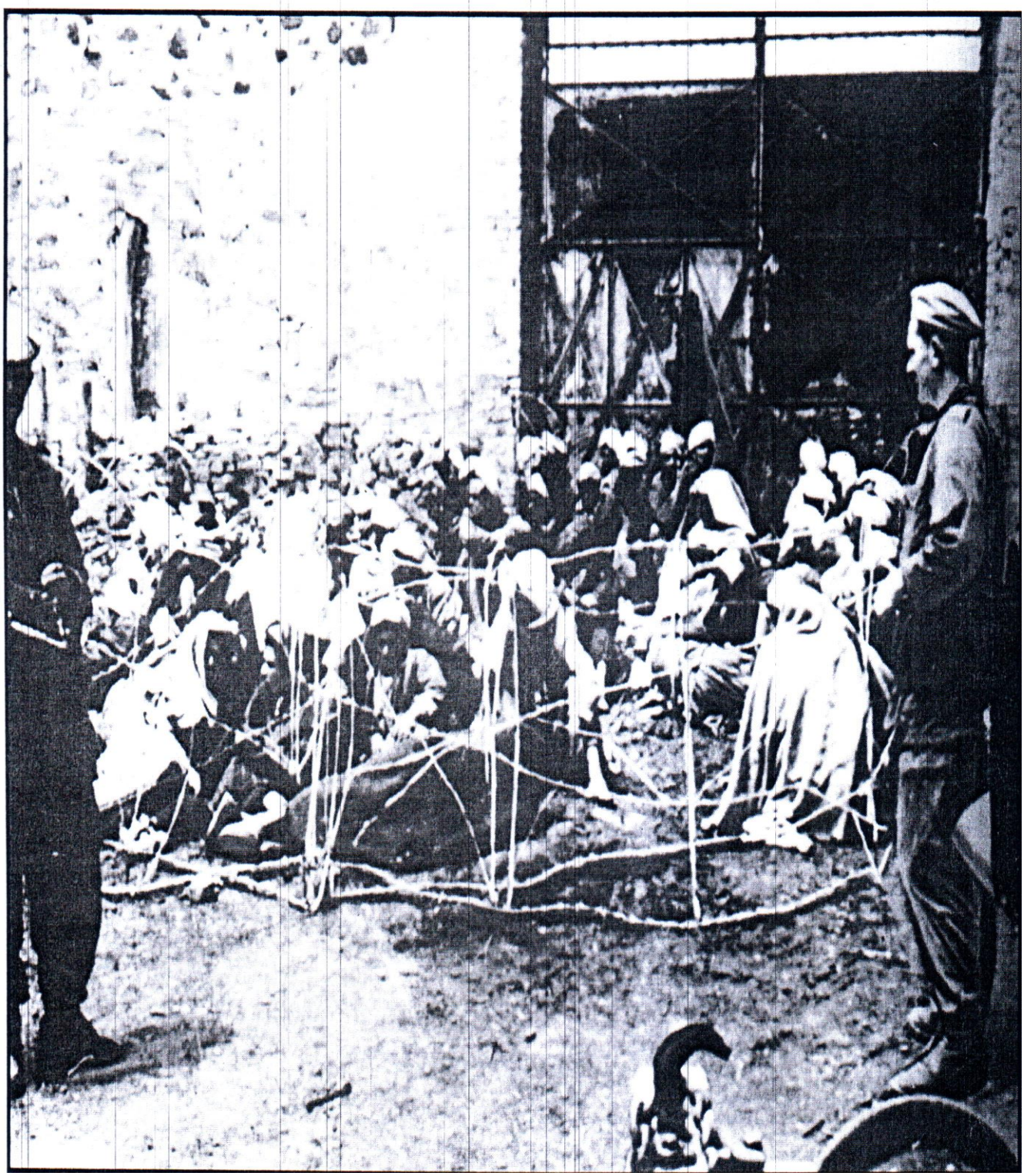

المعاناة داخل المحتشدات

الملحق رقم3:

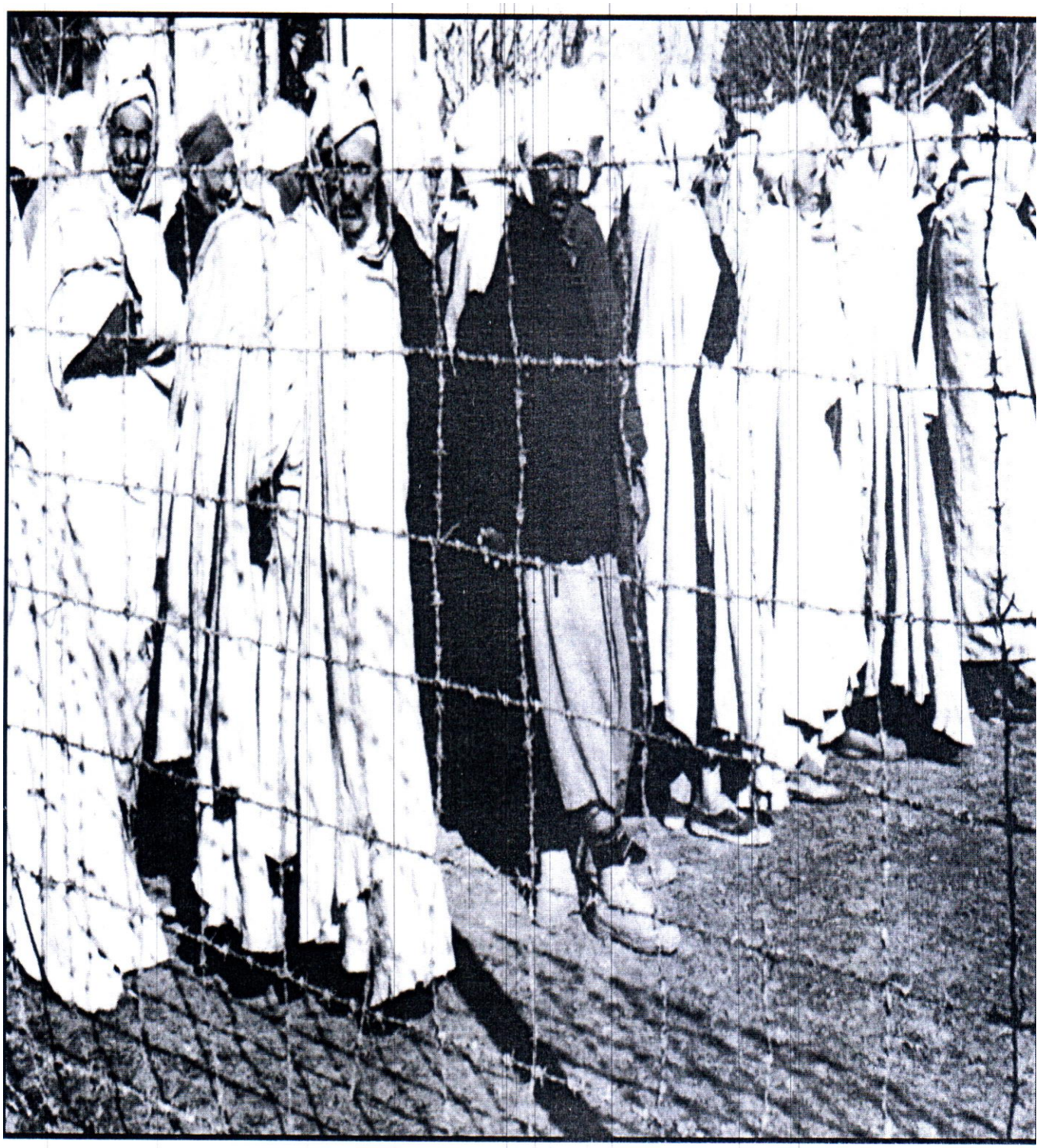

الحياة في المعتقل

Hamid Bousselhan: op cit, p83. :

الملحق رقم5:

إجبار المعتقل على حفر قبره

Hamid Bousselhan: op cit, p91

الملحق رقم6:

دفن الأحياء

Hamid Bousselhan: op cit, p117

الملحق رقم7:

الدفن الجماعي للأحياء

الملحق رقم8:

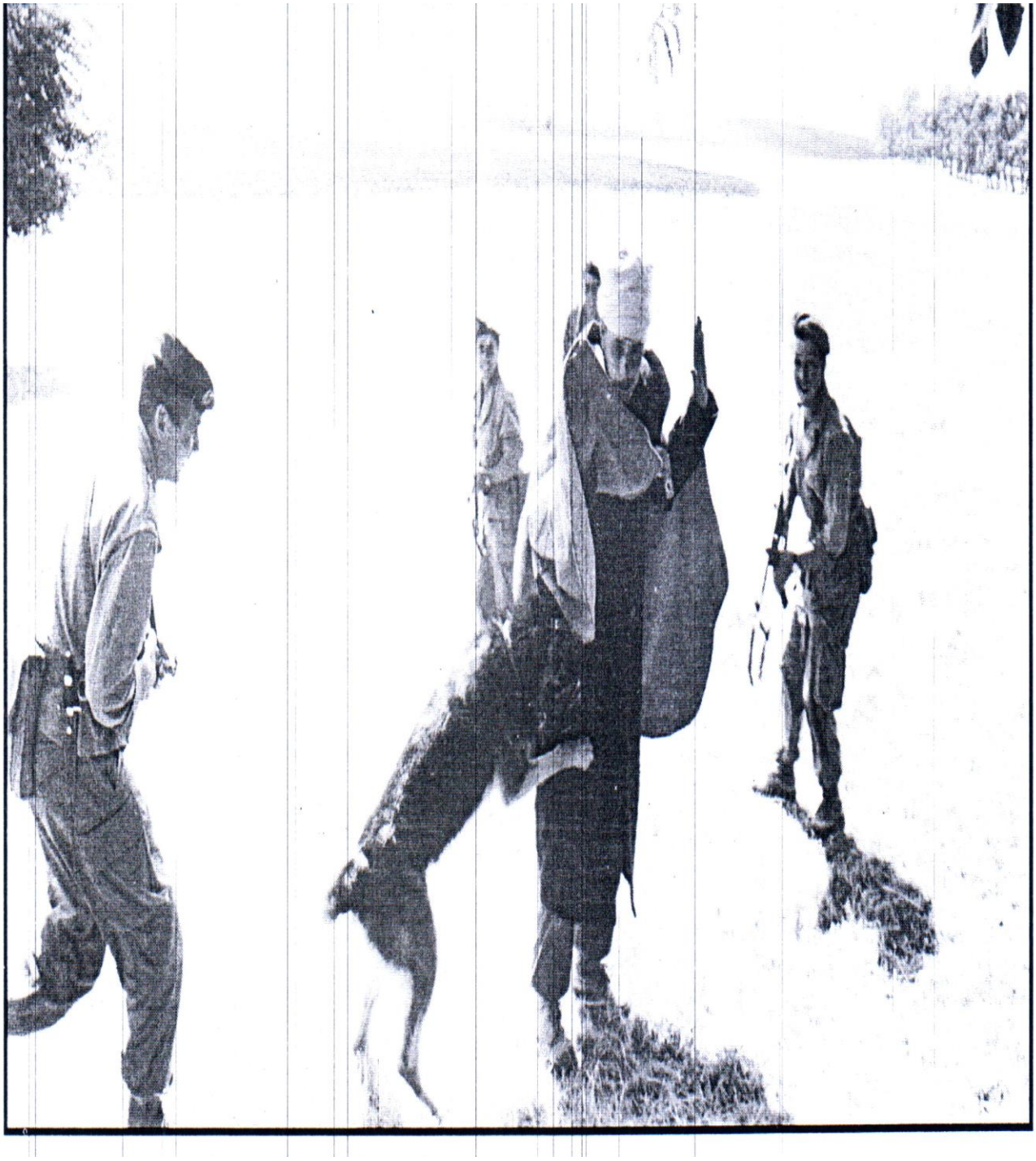

تسليط الكلاب الضارية على المعتقل

الملحق رقم 9:

مشوع سوستال الإدماجي(الإصلاحي) في 23 فيفري 1955..

أطلق سوستال الحاكم العام برنامجا اصلاحيا، لإبعاد الجماهير عن الثورة من عشرة نقاط:

1- تقسيم اداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى، لتسهيل عملية المراقبة وضبط حركة المواطنين.

2- تعصير الفلاحة، وذلك عن طريق المكننة، لعل الأسلوب الحديث يلهي الجزائريين ويشدهم الى الأرض، فلا يبتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني.

3- توسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.

4- تحول البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الاداري، ومن أجل الاستجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء.

5- إستقلال الدين الإسلامي عن الادارة الفرنسية، وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء.

6- تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.

7- محاربة الأمية لواسطة اللغة الفرنسيي، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر الى الأمة الفرنسية.

8- فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.

9- تمكين الفرنسيين المسلمين من الإلتحاق بالوظيف العمومي، حتى لا يبقى ذلك السلك حكرا على المستعمرين، وحتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الراغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد.

10- مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشايع الإجتماعية التي من شأنها أن تخلق جوا من الإرتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر.

المصدر: محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابف، ص 110-111.

الملحق رقم14:

أثناء الإستنطاق

الملحق رقم : 15

التصفية بعد الإستنطاق

الملحق رقم 16:

المداهمات والتقتيل

الملحق رقم : 17

القتل الجماعي

الملحق رقم : 18

إعتقال البطل العربي بن مهيدي {اغتيل في 04 مارس 1957}

الملحق رقم : 19

علي بو منجل { أغتيل في 23 مارس 1957}

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I-المصادر:

أ- الكتب باللغة العربية:

1- الشقيري (أحمد): **قصة الثورة الجزائرية من الإحتلال إلى الإستقلال**، دون ط ، دار العودة، بيروت، دون ت.

10- سيمون (بيير هنري): **ضد التعذيب في الجزائر**، ط1، ت: بهيج شعبان ،دار المعلم للملايين بيروت، 1957.

11- صايكي (محمد): **شهادة ثائر في قلب الجزائر**، تحرير محفوظ اليزيدي، ط1، دار الأمة الجزائر 2002.

12- عبيد (الحاج لخضر): **قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى**، شركة الشهاب، مطبعة عمار قرني، باتنة، الجزائر، دون ت.

13- عزوي (محمد طاهر): **ذكريات المعتقلين** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

14- كافي (علي): **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962)**، دار القصبة ،الجزائر، 1999.

15- محساس (أحمد): **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ت: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003.

16- ملاح (عمار): **محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر 1954**، دون ط، دار المهدي، الجزائر 2004.

17- نايت بلقاسم (مولود قاسم): **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، ط1، دار البعث قسنطينة الجزائر، 1984.

2- المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**، ج3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

3- أوساريس (جون بول): **شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر (1955 – 1957)**

4- بريستير (إيفيه): **في الجزائر يتكلم السلاح نضال شعب من لأجل التحرير** ، ت: عبد الله كحيل، دوت ط، المؤسسة الوطنية للطباعة الجزائر 1989.

5- بن خدة (بن يوسف): **الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)**،ت: مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.

6- بورقعة (لخضر): **شاهد على إغتيال الثورة**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000.
7- جيليسي (جون) : **ثورة الجزائر**، ت: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة،1966.
8- ديغول (شارل): **مذكرات الأمل**، ت: سموحي فرق العادة، منشورات عويدات ،بيروت، 1971.
9- سعيداني (الطاهر): **القاعدة الشرقية قلب الثوة النابض**، ط1، دار الأمة الجزائر، 2001.
ت: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2004

II-المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الصديق (محمد صالح): **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر 2005.
10- الزبيري (محمد العربي): **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 1999.
11- الزبيري (محمد العربي): **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، بدون ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
12- العسكري (إبراهيم): **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث ،قسنطينة- الجزائر 1992.
13- بلاح (بشير): **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1989)** دون ط، دار المعرفة، باب الواد- الجزائر، 2000.
14- بوحوش (عمار): **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، 1997.
15- بوعزيز (يحي): **ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.\
16- بوعزيز (يحي): **الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946- 1962)**، دار هومة، بوزريعة -الجزائر، 2001.
17- بومالي (لحسن): **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (54- 1956)** ،دون ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دون ت.

18-خضير(ادريس): **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830- 1962)**، ج2، دون ط، دار الغرب، وهران- الجزائر، 2005.

19- رخيلة (عمار): **8 ماي 1945 المتعطف الحاسم في الحركة الوطنية**، دون ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 1995.

2- الطيب العلوي(محمد): **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830، 1954)**، ط3 ،منشورات وزارة المجاهدين ،الأبيار- الجزائر، 2000.

20-رخيلة (عمار):**التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1954-1962)**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1993 .

21- سعد الله (أبو القاسم): **الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1945)**، ج3 ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان ،1992.

22- سعد الله (فوزي): **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، دون ط، دار الأمة، الجزائر، 1996.

23- سعدي (بزيان): **جرائم فرنسا في الجزائر**، دون ط، دار هومة، بوزريعة- الجزائر، 2002.

24- سعيدوني (ناصر الدين): **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر**، ج2.

25- شنتوف (عيسى): ، دون ط **يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود** ، دار المعرفة، باب الواد- الجزائر، 2000.

26- طلاس (مصطفى) والعسيلي (بسام) : **الثورة الجزائرية**، ط1، دار الشورى ،بيروت،1982.

27- عباس (محمد) : **ثوار عظماء** ، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991.

28- عمورة (عمار) : **الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ حتى 1962)** ،دار المعرفة،الجزائر،2006.

29- فركوس (صالح): **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال** ،دون ط، دار العلوم ،عنابة- الجزائر،2005.

3- العسيلي (بسام):**جيش التحرير الوطني الجزائري**، ط1، دار النفائس، بيروت 1984.

30- قليل (عمار): **ملحمة الجزائر الجديدة** ، ج1، ط1، دار البعث ، قسنطينة-الجزائر، 1991.

31- قليل (عمار): **ملحمة الجزائر الجديدة** ، ج2، ط1، دار البعث، قسنطينة-الجزائر 1991.

32- قليل (عمار): **ملحمة الجزائر الجديدة** ،ج3، ط1، دار البعث، قسنطينة-الجزائر، 1991.

33- قنان (جمال):**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المتحف الوطني للمجاهد، دون ط، 1994.

34- منيع (محمد): **قصص من فضائع الإستمعار في الجزائر** ، منشورات مكتبة دار الكتاب الجزائر،1963.

35- نحادي (بوعلام): **الجلادون (1830- 1962)** ،ت: محمد المعراجي ،منشورات ANEP، 2007.

4- العسيلي (بسام): **الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت 1984 .

5- العسيلي (بسام): **المجاهدة الجزائرية**، ط3، دار النفائس، بيروت- لبنان 1990.

6-العقاد (صلاح): **الجزائرالمعاصرة** ، ط3، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ،1964.

7- الورتلاني (الفضيل): **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، 1991.

8-فراد (محمد أرزقي): **جزائريات صنعن التاريخ**، ط2، دار الأمل الجزائر، 2006.

9- ازغيدي (محمد لحسن): **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (56- 1962)**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر،2005.

III/ الرسائل الجامعية:

1- خيثر عبد النور: يهود الجزائر (1870- 1962)، رسالة ماجستير، تحت إشراف :جمال قنان معهد التاريخ، جامعة الجزائر ، 1994-1995.

2- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي- الإداري في الجزائر (1954- 1962)، أطروحة دكتوراه تحت اشراف: عمار بوحوش، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998-1999.

3 - قندل جمال: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة رسالة ما جستير، تحت إشراف: جمال قنان، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1999، 2000.

IV/ المتلقيات:

1. نابت بلقاسم (مولود قاسم): "ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخليا وخارجيا أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر"، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، المجلد (1)، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.
2. مطمر (محمد العيد): "القائد الشهيد مصطفى بن بولعيد"، **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، جمعية أول نوفمبر، باتنة- الجزائر، 1999.
3. الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد (2)، ج2، قصر الأمم، من 8 – 10ماي 1984.
4. الملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع أحداث الثورة التحريرية، **الولاية الرابعة**.
5. الملتقى الوطني الثالث فرانس فانون الاستعمار جريمة ضد الانسانية، تدخل محمد عباس: " استعمال التبالم المحضور معركة جبل فري نموذجا"، 30 – 31 ماي 2006.
6. الملتقى الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية، **الولاية الرابعة**، ج1، التقرير السياسي للفترة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958.
7. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب (**الولاية الخامسة**) مرحلة (1956 – 1958)، المنعقد بسعيدة، 1985/01/15.
8. المنظمة الوطنية للمجاهدين: **من معارك ثورة التحرير**، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر 1974.
9. المنظمة للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة **الولاية الأولى**، المنعقد بباتنة، من 27-28 جانفي 1985.
10. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **الدبلوماسية الجزائرية (1830 – 1962)**، منشورات المركز، الأبيار- الجزائر، 1998.
11. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957 – 1958)**، طبعة خاصة، مركز البحث الأبيار- الجزائر 2007.
12. الغربي الغالي:" نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية،" **الأسلاك الشائكة المكهربة**، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، مركز البحث الأبيار- الجزائر. 1998.
13. تزورين (محمد): "إندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954"، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، ديوان المطلوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 1981.

14. بوالطمين (الجودي لخضر):" اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954"، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، المجلد (1)، ج1، 1981.
15. مطمر (محمد العيد): "مواجهة فرنسا للثورة في الأوراس (نوفمبر 54- مارس 1956)"،**مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، جمعية أول نوفمبر، باتنة –الجزائر، 1999.

V/ الجرائد والمجلات:

أ/ الجرائد:

1- **المجاهد**:" القضية الجزائرية للمرة الثالثة"، عدد 11 ، 1957/11/01.
2- **المجاهد**:" سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها،" عدد 18 ، 1958/02/15.
3- **المجاهد**: "قصة القمع الرهيب أربع سنوات"، عدد 31 ، 1958/11/01.
4- **المجاهد**:"دور الطيران الفرنسي في حرب الجزائر"، عدد 20 ، 1958/03/15.
5- **المجاهد**:"اللاجئون في عين حمودة يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي"، عدد 20 1958/03/15.
بيشو (جاك): "وشهد شاهد من أهلها"، ت: رمضاني عبد الكريم، **جريدة المجاهد الأسبوعي** عدد 1787 ، 1994/11/04.
6- خداش (حبيب):"التعذيب جريمة ضد الإنسانية القانون والواقع"، **جريدة اليوم**، الأحد 03 جوان 2001.
7- عبد القادر (حميد):" لويزة إغيل احريز أطالب بمحاكمة دولية ضد الجنرال ماسو"، **جريدة الخبر**، عدد 2931 ، الأحد 06 أوت 2000.

ب/ المجلات:

1. بري (حواس):"مركز التعذيب بسيدي مخلوف" **مجلة أول نوفمبر**، العدد 97/96 ، أكتوبر ديسمبر، 1988.
2. بن خدة (بن يوسف) :"قصة المفاوضات مع فرنسا"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص ،1987.
3. بو الطمية (لحسن):"التحضير المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة"،**مجلة الذاكرة**، العدد 3 ، 1995.

4. بومالي (احسن):" التمدت الفرنسي وفن التعذيب"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 31 ، 1978.
5. بومالي (احسن):" الجزائر عشية الحرب التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 24 ، 1977.
6. بيطا ط (رابح):"كيف حضرنا الفاتح نوفمبر 1954،"مجلة النائب، عدد خاص السنة الثالثة، 2004.
7. تابليت (علي):" القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 155/ 156، 1997.
8. الدرعي (محمد):"فضائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية"، **مجلة الرؤية**، عدد 3، السداسي الأول، 1997.
9. السقاي (عبد الحميد):"نبش البئر العميق يكشف آثار الجريمة،"**مجلة أول نوفمبر**، العدد 97/96 سبتمبر – أكتوبر 1988.
10. شرف الدين (أحمد رضوان):" التعذيب قراءة في جريدة المجاهد (1957- 1962)"،**مجلة المصادر**، عدد 8، 2001.
11. شيخي (عيد المجيد):" مراكز التجمع"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 143، 1993.
12. صالحي (سهام):" إضراب 8 أيام عنوان آخر لشرعية حرب التحرير" ، **مجلة الجيش** ، العدد 510 ، جانفي 2006.
13. العياشي (علي):" قصر الطير معتقل الموت البطيء"، **مجلة أول نوفمبر** ، العدد 88 / 89، 1988.
14. العياشي (علي):" مركز التعذيب بالمرادية"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 89/88 ، 1988.
15. ماجن (عبد القادر): "مركز التعذيب الرحى سيدي عكاشة"، **مجلة أول نوفمبر** ، العدد 125/124 ، جانفي- فيفري 1991.
16. ماجن (عيد القادر): "السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحياها"، **مجلة أول نوفمبر** العدد 93/ 94 ، ماي –جوان 1988.
17. المتحف الوطني للمجاهد:" العمليات ورد فعل الإستعمار في 20أوت1955"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 25 ، ديسمبر 1977.
18. المتحف الوطني للمجاهد:"20أوت1955"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 23 ، 1977/08/01.

19. هلال (عمار): "الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري (1947- 1954)"، **مجلة الذاكرة** ، العدد3 ، 1995.

الفهرس العام

الفهرس العام

المقدمة

الفصل الأول: اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية.

المبحث الأول: التحضير لاندلاع الثورة.

1- إنشاء المنظمة السرية L'OS.....ص08.

2- أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953.....ص10.

3- إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل " CRUA".....ص11.

4- غرة نوفمبر وتفجير الثورة.....ص14.

المبحث الثاني: ردود الفعل الفرنسية على اندلاع الثورة التحريرية.

1- السلطات الرسمية في باريس.....ص17.

2- الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.....ص18.

3- رد فعل المستوطنون.....ص20.

3-1-الأوربيون.....ص20.

3-2- اليهود.....ص21.

الفصل الثاني: الأساليب السياسية الفرنسية لمواجهة الثورة

1954-1958.

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية.

1- الإصلاحات السياسية على عهد " منديس فرانس".....ص25.

2- الاصلاحات السياسية على عهد " إدغار فور".....ص28.

3- الاصلاحات السياسية على عهد " غي مولي".....ص35.

4- الإصلاحات السياسية على عهد " بورجيس مونوري".....ص38.

5- الإصلاحات السياسية على عهد " فليكس غليار".....ص39.

6- التوظيف السياسي للمكاتب الإدارية "**LA SAS** ".....ص41.

المبحث ا لثاني: المفاوضات السرية بين الإدارة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني.

1- محاولة جس النبض.....ص42.

2- الاتصالات السرية (الشبه رسمية).....ص43.

2-1- في القاهرة.....ص43.

2-2- في بلغراد.....ص44.

2-3- في روما.....ص45.

2-4- لقاء بلغراد الثاني.....ص45.

3- معارضة فرنسا لمسألة تدويل القضية الجزائرية.....ص46.

الفصل الثالث: الأساليب العسكرية الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية (54-1958)

المبحث الأول: العمليات العسكرية الفرنسية من 1954-1958.

2- الرد العسكري عند اندلاع الثورة.....ص53.

3- الإجراءات العسكرية بعد هجومات 20 أوت 1955.....ص56.

4- الإجراءات العسكرية سنة 1956.....ص58.

5- الإجراءات العسكرية سنة 1957 "معركة الجزائر".....ص60.

المبحث الثاني: عزل الثورة داخلياً وخارجياً.

أولا: داخليا: 1- إنشاء المناطق المحرمة.....ص63.

2- إقامة المحتشدات.....ص64.

3- إنشاء السجون والمعتقلات.....ص64.

ثانيا: خارجيا: 1- اختطاف طائرة الزعماء (القرصنة الجوية).....66ص.

2- العدوان الثلاثي على مصر.....67ص.

3- إنشاء خط موريس.....67ص.

4- قنبلة ساقية سيدي يوسف.....68ص.

المبحث الثالث: الإجراءات الزجرية والقمعية.

1- أنواع التعذيب.....70ص.

1-1-التعذيب الجسدي.....70ص.

1-2- التعذيب النفسي.....71ص.

2- أساليب التعذيب.....72ص.

2-1- التعذيب بالكهرباء.....72ص.

2-2- التعذيب بالماء.....72ص.

2-3- نزع الأظافر وقلع الأسنان.....73ص.

2-4- تسليط الكلاب الضارية.....73ص
2-5- دفن الأحياء.....74ص.
2-6- التعليق منكس.....74ص.
2-7- الموت البطيء.....74ص.
2-8- لوحة المسامير..... ..75ص.
2-9- غسل المخ.....75ص.
الخاتمة.....79ص.
الملاحق.....84ص.
قائمة المصادر والمراجع(البيبليوغرافيا).....100ص.
الفهرس العام.....110ص